الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- إفريقيا: قارة التخلف والفقر
- «امبراطورية الوسط» على عتبة القرن الحادي والعشرين
- العلاقات التركية ـــ الإسرائيلية المراحل والدوافع والآفاق
- الاقتصادية العربية أهميتها وضرورتها
- المجلس الدستوري، لماذا؟

■ Fisc et Douanes: Contraintes et Privilèges

■ The Role of the Israeli Forces in the Post-Peace Process Era in the Middle East

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثاني والعشرون ـ تشرين أول ١٩٩٧

كلُّه للتَّصدِّي

لعلَّ أبرز صفة تتحلَّى بها أذهان العسكريين اللبنانيين، هي الوضوح في الرؤية بعد سنوات عديدة من الضبابيَّة. هذا الوضوح تأتَّى عن العقيدة العسكرية الواضحة الّتي أرساها العماد لحود، قائد الجيش، والّتي حدَّد فيها العدو بدون موارية، وهو إسرائيل التي تحتلُّ قسماً من أرضنا وما تزال تعتدي على شعبنا.

إنطلاقاً من هذا الوضوح، كانت كل التدابير من إعادة تنظيم وبناء وتدريب وتجهيز وفق مخطَّطات وجداول محدَّدة ودقيقة، توصَّلنا بنتيجتها إلى بناء جيش وطني متماسك أثبت قدرته في التصدِّي للعدو وحفظ أمن الوطن والمواطن.

وهذا الوضوح يسطع أيضاً على نشاطاتنا في التخطيط والدِّراسات التي باتت تخدم هدفاً، هو الإعداد الفكري والذهني للعسكري اللبناني لمواجهة التحدِّيات. فبدأنا نرى سيلاً من المحاضرات والدِّراسات داخل الجيش، أسهم في توسيع آفاق الضبَّاط والعسكريين وإعطائهم قدرة على محاكمة الأوضاع وتقدير المواقف المختلفة.

وأينعت زهور الدِّراسات وبدأت الثمار بالنضوج، جهوزيَّةً عالية ويقظة دائمة وتدخلاً سريعاً، بطولات ظهرت في التصدِّي للعدوان الإسرائيلي في الأنصاريَّة وفي عربصاليم حيث قدَّم الجيش شهداء أعزَّاء دفاعاً عن الوطن وتنفيذاً للعقيدة.

كلُّ الدراسات والتخطيطات، وكلُّ التدابير التنظيميَّة والإداريَّة والعملانيَّة والتدريبيَّة والإعلاميَّة؛ كلُّها، وبوضوح تام، تنطلق من العقيدة وتخدم الهدف...

كلُّه يعمل، وكلُّه يدرس وكلُّه للتصدِّي.

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثاني والعشرون - تشرين أول ١٩٩٧

إفريقيا: قارة التخلف والفقر ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

«امبراطورية الوسط»
على عتبة القرن الحادي والعشرين ..... **د. غسان العزي** ٦١

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية
المراحل والدوافع والآفاق ..... **د. محمد نور الدين** ٩٧

الاقتصادية العربية
أهميتها وضرورتها ..... **د. جعفر عبد الخالق** ١١٩

المجلس الدستوري، لماذا؟ ..... **مارون يوسف يزبك** ١٤١

إفريقيا: قارة التخلف والفقر

العميد الركن سامي ريحانا(*)

إفريقيا، إحدى القارات الخمس في العالم، تغطي مساحة ٤.٣٠ مليون كيلومتر مربع (٣.٢٠٪ من مساحة العالم) وتمتد ٨٠٠٠ كيلومتر بين خط العرض ٣٧ شمالاً وخط العرض ٣٥ جنوباً. تتصل بآسيا عبر ممر قناة السويس المائي وتنفصل عن أوروبا في مضيق جبل طارق كأقرب نقطة.

هذه القارة الكبرى، ذات السواحل المستقيمة مع القليل من الجزر، بقيت طوال فترة طويلة من الزمن معزولة وحتى مجهولة من العالم القديم وإلى القرن التاسع عشر حين أصبحت ميداناً لصراع الأمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية الضخمة.

حالياً، وبعد أن أصبحت بغالبية دولها مستقلة ومرت بمرحلة تطور ديموغرافي سريع، ما زالت تعرف أزمات دامية كبرى لأسباب عرقية ودينية وسياسية وإجتماعية وقبلية متنوعة، وتتبع بغالبتها إلى العالم الثالث.

أولاً: جغرافية إفريقيا وديموغرافيتها

إفريقيا، باستثناء شمالها، تتكون من صخور قديمة تعرضت للتعرية الطويلة وأمست مرتفعات مسطحة خضعت لعصور طويلة من الترسبات التي شكلت السهول

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري ـ دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون بفرنسا ـ خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

الواسعة مع خمسة منخفضات ضخمة في بحر الغزال والتشاد والنيجر والكونغو وكالاهاري. العظمى في طانجنيكا وفيكتوريا ونياسّا والمناطق البركانية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب، على سلسلتين، الأولى في إفريقيا الشرقية وهي مرتفعات أثيوبيا وجبل كينيا (٥١٩٥ متراً) وكيليمنجارو (٥٩٦٣ متراً) ورواندا (٥١١٩ متراً)، والثانية تخترق الصحراء الوسطى حتى شواطئ خليج كينيا مشرفة على القمم البركانية في الكاميرون.

وفي شمال إفريقيا، تعرضت التربة لتعرجات جعلتها تشبه جبال الألب من خلال سلسلة مرتفعات أطلس التي تعلو حتى ٤١٦٥ متراً.

المناخ شديد الحرارة مما يعطي أهمية كبرى لكمية الأمطار التي تروي الأراضي، مع مناخ استوائي بين خط العرض ٨ شمالاً وخط العرض ٥ جنوباً، تتساقط فيه الأمطار يومياً مما يعزز قيام الغابات الإستوائية الكثيفة لا سيما في خليج كينيا. لكن فترة الشتاء تتضاءل تدريجاً مع التوجه شمالاً أو جنوباً حيث تجتاح المناطق رياح موسمية حارة تجعلها صحراوية حارة وقليلة الأشجار، خاصة نصف القارة الشمالي (أقل من ١٠٠ ملم كأمطار سنوية). المناخ المتوسطي غير معروف سوى في إفريقيا الشمالية وفي منطقة رأس الرجاء الصالح.

تضم إفريقيا بعض أطول الأنهار في العالم وأبرزها النيل (٦٦٧١) والكونغو (٤٢٠٠) والنيجر (٤١٦٠) والزمبيز (٢٦٦٠). إلاّ أنّ حواجز عدة تمنع تحوّل هذه الأنهار إلى مجار صالحة للملاحة على طول امتدادها، بسبب مساقط المياه الكثيرة، أو لعبورها إحدى المنخفضات الإفريقية، أو لعبورها أحدى البحيرات. رغم ذلك يبقى الإنتاج الكهربائي لهذه المجاري المائية ضخماً للغاية.

أ ـ السكان

يجتمع السكان في بعض المناطق لاسيما إفريقيا المتوسطية، والواحات داخل الصحاري ومجرى النيل وباقي الأنهار والسواحل حيث تمتد المدن الكبرى وتتمتع بكثافة سكانية كبيرة. لقد بلغ عدد السكان ١٤٠ مليوناً عام ١٩٢٠ و٢٠٠ عام ١٩٥٠ و٤٤٢ عام ١٩٧٥ و٦٧٧ عام ١٩٩١، مع توقعات بلوغه ٧٦٨ مليونا عام ٢٠٠٠ و١٥٨١ مليونا عام ٢٠٢٥[١]. وهؤلاء السكان هم مجموعة أعراق واتنيات تسببت بها الاحتلالات المتتابعة والهجرات السكانية عبر العصور. وقد سجلت إفريقيا أعلى نسبة تزايد سكاني في العالم حسب الأونيسكو أي ٢.٣٪ (أميركا: ٧.١٪، آسيا: ٩.١٪، أوروبا: ٥.٠، أوقيانيا: ٥.١٪). ويتوزع سكان إفريقيا حول الصحراء الكبرى إلى

(١) FREMY Dominique et Michèle , Quid 1994, Laffont, Paris 1993, P P.88-89.

مجموعتين كبيرتين:

ـ الأولى: من الشعوب البيضاء في المغرب العربي ومصر وشمال إفريقيا (من العرب والبربر).

ـ الثانية: جنوب الصحراء في إفريقيا السوداء حيث يسيطر العرق الأسود، وهي تقسم إلى إتنيات خمس(٢):

ـ السودانية بين الغابات الاستوائية والصحراء الكبرى.

ـ الكينية من كينيا إلى الكاميرون.

ـ الكونغولية من الغابة الاستوائية الكبرى نحو الجنوب.

ـ النيلية (Nilotique) في مجرى النيل الأعلى.

ـ الجنوب إفريقية في جنوب غرب إفريقيا.

ويتكلم السكان حوالى ٦٠٠ لغة محلّية وأبرزها اللغة العربية التي تعتبر أهم لغة في إفريقيا والتي ساهم انتشار القرآن الكريم في امتدادها.

ب ـ الأديان

ان ضعف الإنسان أمام قوى الطبيعة في إفريقيا جعله يكثر من العبادات والآلهة التي كان يعمد إلى درء شرها بالطقوس والممارسات المتنوعة والغريبة والسحرية. وكانت الحياة الدينية لا تخضع في إفريقيا لاي رجال دين، فالشعوب ارتبطت مباشرة بآلهة أجدادها عبر الزمن.

وجاءت الديانات السماوية إلى إفريقيا من الشرق الأوسط، فانتشر الإسلام عامة في شمال الصحراء الكبرى بعد أن دخل إفريقيا السوداء منذ القرن التاسع ميلادي حيث لاقى انتشاراً واسعاً. أما المسيحية، كاثوليكية وبروتستانية، فقد ارتبط وجودها بالإستعمار الأوروبي باستثناء مصر وأثيوبيا حيث كانت انتشرت منذ زمن بعيد.

جـ ـ المناطق الإفريقية

أُطلق على المناطق الإفريقية تسميات تاريخية عديدة، كافريقيا البريطانية والشمالية والجنوبية والإستوائية الفرنسية والغربية الألمانية والغربية الفرنسية والبرتغالية والشرقية الألمانية والشرقية البريطانية والشرقية الإيطالية والشرقية

---

(٢) Encyclopédie Quillet, Librairie Quillet, Paris, 1997.

البرتغالية، (الملحق رقم ١)[٣].

د ـ لمحة تاريخية

كانت إفريقيا مركزاً للإستعمار الأوروبي منذ القرن الخامس عشر ورمزاً لتفوق العرق الأبيض. أهم الدول الإستعمارية كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا واسبانيا. وخلال الحرب العالمية الأولى إستعملت القوى الإستعمارية سكان إفريقيا في صراعها من أجل النصر. وبعد الهزيمة الألمانية إنتقلت ملكية المستعمرات الألمانية إلى الدول الحليفة خاصة بريطانيا. إلاّ أنّ الإستعمار تحول حينذاك إلى إنتداب.

بالمقابل، أدى الإستعمار خدمات مهمة للشعوب الإفريقية المتخلفة، من إستصلاح الأراضي إلى التفتيش عن الثروات المدفونة إلى شق الطرق وسكك الحديد إلى إقامة المدارس والمستشفيات... الخ. كما ساهمت الدول المستعمرة في نشر الأمن ومحاربة الآفات الإجتماعية والأمراض وزرع الحضارة ونشر مفهوم المواطنية والوطن والدولة. إلاّ أنّها، سهّلت إنتشار الإدمان على الكحول ونشر الأزمات الإقتصادية.

لكنّ انتشار الثقافة والوعي الشعبي وتأثير الأفكار الإشتراكية والأميركية المعارضة للإستعمار ولمفاهميه والدعايات السوداء والتحركات الثورية خاصة في الهند وانتشار روح الوطنية الإفريقية، كلها عوامل ساهمت في مسيرة الدول الإفريقية نحو الإستقلال الذي تأخر نسبة إلى باقي الدول لاسيما الآسيوية والأميركية.

حتى قبل الحرب العالمية الأولى سجلت حركات مطالبة بالإستقلال خاصة في إفريقيا البيضاء (تونس ـ الجزائر ـ مصر)، وحتى في إفريقيا السوداء (السنغال ـ داهومي ـ الكونغو..الخ). وبعد الحرب بدأت الضغوط تتزايد في إفريقيا الجنوبية وفي مصر التي اعترفت بريطانيا باستقلالها عام ١٩٢٢. تلا ذلك إضرابات ومظاهرات في تونس والمغرب والجزائر.

وكان للحرب العالمية الثانية تأثير أكبر على حركات الإستقلال خاصة بعد الدور المهم الذي لعبه أبناء المستعمرات داخل الجيوش الحليفة في تأمين النصر النهائي. إنما، وبعد الحرب، إنتشرت حمى الإستقلال في جميع أنحاء إفريقيا مما دفع بفرنسا إلى عقد مؤتمر برازافيل من ٣٠ كانون الثاني إلى شباط ١٩٤٤ لتحسين صورتها الإستعمارية، بوعدها بإجراء إصلاحات أساسية وبتغيير إسم الإستعمار إلى «الإتحاد الفرنسي» (Union française). إلاّ أنّه ظهر أنّ حمى الإستقلال لا تسمح بإعطاء

---

(٣) انظر الملحق رقم ١: تسميات إفريقية تاريخية.

فرنسا المهل المطلوبة لهذه الإنجازات[٤].

بريطانيا من جهتها، دخلت في نزاع مع مصر التي طالبت بتحسين شروط إتفاقية ١٩٣٦. وهكذا عقد مؤتمر بريطاني ـ فرنسي في شباط ١٩٤٨ في باريس بهدف تنسيق سياستهما الإستعمارية في إفريقيا. لكن تسارع الأحداث عجّل بالدول الإفريقية نحو الإستقلال و لا سيما في إفريقيا المتوسطية (من المغرب إلى مصر).

السير نحو الإستقلال

سارت الدول الإفريقية نحو استقلالها كالآتي:

«مصر: بعد استقالة الملك فاروق أعلنت الجمهورية في حزيران ١٩٥٣.

«السودان: وقع إتفاق الإستقلال في حزيران ١٩٥٤ على أن تنسحب القوات البريطانية ضمن مهلة ٢٠ شهراً.

«تونس والمغرب: أعلنتا مستقلتين في آذار ١٩٥٦.

«الجزائر: بدأت حرب الإستقلال عام ١٩٥٤ وأوصلت البلاد إلى التحرر في تموز ١٩٦٢.

«إفريقيا السوداء: أُعلن استقلال توغو والكاميرون عام ١٩٦٠ وغينيا عام ١٩٥٨. وبين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ أعلن إستقلال دول عدة في افريقيا السوداء باستثناء المستعمرات الإسبانية والبرتغالية والصومال الفرنسي وجنوب غرب افريقيا البريطانية وفديرالية روديزيا.

«الصومال البريطاني والإيطالي: إستقلاً عام ١٩٦٠.

«الكونغو البلجيكي: إستقل عام ١٩٦٠.

«جنوب افريقيا: إستقلت في ٣١ آيار ١٩٦١[٥].

ثانياً: الدور الإفريقي في التوازنات الدولية

تبدو افريقيا شبه غائبة عن لعب دور في العلاقات الدولية. فهي لا تتكلم إلا عندما تفيض دماً أو تجتاحها الأزمات. لذلك فهي ما زالت موضع رهان وحتى ضحية في العلاقات الدولية، لأنها لا تملك القدرات النووية (باستثناء جنوب افريقيا)، أو لتدني مستوى الحياة والمعيشة فيها.

---

(٤) Quillet , Opcit

(٥) انظر ملحق رقم ٢: معلومات عن الدول الإفريقية.

لقد نالت الدول الإفريقية استقلالها منذ الستينات في زمن تقاسمت العالم ايديولوجيتان مما انعكس على نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى بعد انهيار القطبية الثنائية في العالم، لا يبدو أن الأمور تسير نحو الأفضل في هذه القارة التي يكاد العالم ينساها لولا أخبار المجازر البشعة هنا وهناك في الوقت الذي يستمر في استغلال ثرواتها.

جاء في تقرير البنك الدولي عن افريقيا عام ١٩٨٩، أي عشية انتهاء القطبية الثنائية، انه بعد فترة قصيرة من النمو بدأت اقتصاديات الدول الإفريقية جنوب الصحراء تشهد انهياراً وزيادة في الجوع وتدميراً للبيئة وفساداً كبيراً على صعيد السلطة السياسية وتراجعاً في التصنيع وفي التنافس الدولي وارتفاعاً في الديون الخارجية وتدهوراً في حجم الصادرات وضعفاً في الإيرادات[٦]. كما تزايدت الأزمات في الدول الإفريقية والحروب الداخلية وحركات الإنفصال، وتنامت الأصولية الدينية والقبلية والمناطقية مما يهدد القارة بأجمعها ويؤثر على علاقات الجنوب والشمال والنظام العالمي ما لم يمد العالم الأول العون للدول الإفريقية سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً[٧].

حتى الحروب والأزمات الإفريقية لم تعد تحظى حالياً بالإهتمام الذي تحظى به مثيلاتها في اوروبا وآسيا واميركا. فأزمات ليبيريا والكونغو ورواندا وبوروندي والصومال والسودان واثيوبيا وبريتوريا واريتريا وغيرها، لا تستقطب لا الاهتمام السياسي والدولي في العالم، ولا حتى نشاطات المنظمات الإنسانية والدولية كما حظيت مشكلات روسيا ودول الإتحاد السوفياتي السابق والخليج وكوريا وحتى الشرق الأوسط. كل ذلك يظهر تراجعاً في تأثير القارة السوداء رغم غنى ثرواتها الباطنية[٨].

وليس في نيتنا إجراء مسح شامل لجميع هذه المحاولات التنموية، إلاّ أننا سنشير إلى أبرزها، لا سيما الحديثة منها والتي تهدف إلى حل مشاكل القارة السوداء.

من هذه المحاولات الملتقى الذي عقد في تونس والذي يشكل مثالاً صادقاً للمشاريع الإصلاحية. فمنذ أن تولى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في حزيران ١٩٩٤، راح يدعو إلى مؤتمر «ملتقى الأحزاب الإفريقية» الذي التأم فعلاً على مدى ٣ أيام من ٢٣ إلى ٢٥ آذار ١٩٩٥ تحت شعار

---

(٦) تقرير البنك الدولي عن إفريقيا لعام ١٩٨٩.

(٧) GORGE Paul - Marie de la, «de dernier empire», Grasset, Paris 1996 , P.150.

(٨) العزي غسان، «افريقيا، من التنافس إلى ضحية النظام العالمي». على سبيل المثال، لم تتعد المساعدات الاميركية المقدمة إلى ٤٧ بلداً افريقياً جنوب الصحراء عام ١٩٩١ مبلغ ٦١٦ مليون دولار مقابل ٧٢٠ مليون لنيكاراغوا و٦.٣ مليار لباناما و٩٠٠ مليون لاوروبا الشرقية.

«من أجل مستقبل أفضل». وبحث المؤتمر عن صيغ مشتركة لمواجهة المرحلة الدقيقة التي تمر بها القارة الإفريقية في أجواء المتغيرات الدولية والتقلبات السياسية التي يشهدها العالم، والتي بدأت آثارها تظهر على دول افريقية عدة تعاني من مشاكل إقتصادية واجتماعية بعد سنوات طويلة من الإستعمار والتمييز العنصري(٩).

ومن القضايا التي طُرحت في المؤتمر نذكر:

ـ دور المجتمعات الدولية في حل مشاكل القارة.

ـ سبل التعاون بين الحكومات والأحزاب فيها.

ـ التوصل إلى خطة لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية.

ـ التصدي للآفات الإفريقية والفقر والبطالة والهجرة الداخلية وتفاقم المديونية والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والهزات الإجتماعية ومشكلات السكن والصحة والتربية.

ـ تلازم التنمية مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجسيد دولة القانون وسيادة الشعب والإنخراط في مسيرة التقدم البشري.

ـ تجنيب القارة النزاعات العرقية والطائفية والعنف والتطرف.

وخلال رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الإفريقية، قام المصرف المركزي المصري باعداد دراسة هامة عن مشاكل القارة وموقعها من النظام العالمي الجديد ومعوقات التنمية فيها. وجاء في التقرير أنّ افريقيا تحظى بجميع مقومات التقدم من موارد بشرية وطبيعية، غير أنّ إستغلال هذه الموارد يتطلب خطوات التنسيق نحو التكامل بالسير بنجاح في الإصلاح الإقتصادي، مع تدعيم ذلك بسبل الإستقرار السياسي، وفتح الباب أمام دور القطاع الخاص . ومن المهم توفير البيئة المؤاتية لاجتذاب الإستثمارات الخارجية. كما أنّ تنمية التعاون العربي ـ الإفريقي تساهم في تدفق الإستثمارات إلى دول افريقيا جنوب الصحراء(١٠).

علاوة على ذلك، إعتبر التقرير أنّ إلغاء القيود على انتقال الأموال والأشخاص والسلع ولو بشكل متدرج هو من المتطلبات التي يمكن أن تدفع بعملية التكامل الإفريقي قدماً في ظل تعاون دول الشمال والجنوب.

وضمن الإطار نفسه، إقترح مصرف التنمية الإفريقي إقامة مصرف إفريقي

---

(٩) طعمة غازي، «التحدي الاكبر في إفريقيا: من التحرر إلى التنمية»، الكفاح العربي، العدد ٨٧٠، ٣/٤/١٩٩٥، ص ٢١.

(١٠) دراسة المصرف المركزي المصري حول المشكلات الإقتصادية الإفريقية في نيسان ١٩٩٤، السفير، العدد ٦٧٥٩، الإثنين ١٨/٤/١٩٩٤، ص ١٣.

للتصدير والإستيراد يهدف إلى تمويل قصير الأمد للصادرات بين إفريقيا والعالم الخارجي وإنشاء شركة إقليمية للطرق ووسائل النقل والإتصالات.

ومنذ ١٩٩٠، تنبهت منظمة الوحدة الإفريقية للمتغيرات الأمنية في القارة، وقررت التركيز على آلية مواجهة النزاعات بالتزامن مع تسارع المتغيرات الدولية بعد توقف الحرب الباردة. وهكذا عُقدت قمة المنظمة الحادية والثلاثين في أديس ابابا عام ١٩٩٥ تحت شعار «أمن القارة الإفريقية»، بعد أن كانت قمتا القاهرة عام ١٩٩٣ وتونس عام ١٩٩٤ قد تطرقتا إلى هذا الموضوع.

وبحث في قمة اديس ابابا موضوع تشكيل قوة حفظ سلام في افريقيا نظراً لعجز الأمم المتحدة عن ذلك من خلال تراجعها في الصومال، وتراجع مبدأ الأمن الجماعي الذي إعتمده المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الأولى وطوره بعد الحرب العالمية الثانية. وكان المؤتمرون قد أقرّوا في قمة تونس آلية فض النزاعات الإفريقية التي تركز على تكوين جهاز حكومي مركزي يضم الأمين العام والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية والدول الأعضاء، كذلك إنشاء مجلس أمن للقارة مع إجتماع شهري على مستوى السفراء ونصف سنوي على مستوى وزراء الخارجية وسنوي على مستوى رؤساء الدول مهمته تطويق الخلافات قبل تفجرها. لكن صعوبات مالية وسياسية أخّرت هذا المشروع(١١).

وبعد أن أظهرت دراسة أعدّتها منظمة الصحة العالمية أنّ ٤٠٠ مليون إفريقي، أي أكثر من نصف سكان القارة، محرومون من المياه الصالحة للشرب ومن البنى التحتية لمعالجة المياه الآسنة رغم أنّ نهر الكونغو وحده يشتمل على ٥.٣ ٪ من الموارد العالمية من المياه العذبة، أطلقت هذه المنظمة في العام ١٩٩٤ خطة بعنوان «افريقيا ٢٠٠٠». ونصت الخطة على تقديم دعم مالي لتشجيع الدول على تنفيذ مشاريع صغيرة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب ومعالجة المياه الآسنة من خلال اللجوء إلى تقنيات متدنية الكلفة(١٢).

وهكذا نفّذت ٨ مشاريع خاصة في الكاميرون وكينيا وملاوي وزيمبابوي وسوازيلاند وزائير الكونغو.

وضمن إطار المشاريع التنموية، بدأت معظم الدول الإفريقية، منذ أوائل عام ١٩٩٦، في تنفيذ العديد من المشاريع مستفيدة من تجربة المملكة العربية السعودية في زراعة الصحراء. وقامت تشاد بإنشاء مشاريع مياه ومحطات متخصصة لإحلال

---

(١١) السيد أحمد عدنان، «قمة منظمة الوحدة الإفريقية: القارة تبحث عن أمنها»، النهار العدد ١٩١٧٢، السبت ١/٧/ ١٩٩٥، ص١١.

(١٢) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت ٢٢ آذار ١٩٩٧.

وسائل وأساليب الزراعة الحديثة رغم قلة هطول الأمطار، وعملت على تسوية الأرض بواسطة معدات تعمل بأشعة اللايزر وتحسين أداء نظم الري بالرش والحد من فقدان المياه أثناء النقل(١٣). كما رصدت ستراتيجية تعاون بين دول القارة تهدف إلى فتح قنوات وموارد مائية مشتركة من خلال إنشاء محطات ضخمة ترعاها منظمة الوحدة الإفريقية من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

من جهة اخرى، عقد المؤتمر الأول لتدشين برنامج الطاقة الشمسية العالمي الذي ترعاه منظمة اليونسكو وذلك في هراري عاصمة زيمبابوي في ١٦ و ١٧ ايلول ١٩٩٦ وحضره مندوبون عن ١٠٠ دولة عالمية. وهدف المؤتمر إلى دعم طرق رخيصة للطاقة لتزويد الأرياف بالكهرباء. وهو يمثل بداية لبرنامج الطاقة الشمسية العالمية للفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٢٠ والذي ينطوي على إقامة نحو ٣٠٠ مشروع تطوير الطاقة الشمسية والكهروضوئية والريحية(١٤).

وفي ميدان نقل النفط من الخليج العربي نحو اوروبا وبعد حربي الخليج وحرب الناقلات، تنبهت ايران والدول العالمية إلى أهمية البحر الاحمر كمنفذ لستراتجية بديل لتصدير النفط . وهكذا بدات طهران توجه اهتمامها نحو افريقيا وخاصة مصر والسودان، وقامت بتمويل مشاريع وصفقات أسلحة بين الصين ودول الإتحاد السوفياتي السابق من جهة والسودان من جهة ثانية، وذلك بهدف تأمين مصالحها في القارة السوداء وفي البحر الأحمر(١٥).

حتى في ميدان السياسة والمحافظة على التراث الثقافي الإفريقي، تحركت الدول الإفريقية والأوروبية لعقد مؤتمر عالمي في جزر الكاب فير في أواخر عام ١٩٩٦. وهدف المؤتمر إلى وقف التعدي على ثروة أفريقيا الطبيعية ومعالمها التاريخية والأثرية التي أمست في طور الإندثار من جراء التعديات عليها ونهبها. فقد استُبدل مفهوم الإستعمار بمفهوم جديد يقضي بسرقة الآثار ومعالم الحضارات والإنسان لصالح المتاحف الأوروبية. وترافق ذلك مع جهل تام من قبل الشعوب الإفريقية لأهمية هذه الآثار وخاصةً في مجرى نهر النيجر وإفريقيا السوداء والسنغال ومالي(١٦).

---

(١٣) المدني خالد، «تشاد ودول افريقيا تسعى للإستفادة من تجربة السعودية في زراعة الصحراء»، الشرق الأوسط، العدد ٦٤٩٩، الجمعة ١٣/٩/١٩٩٦، ص ١٣.

(١٤) الشرق الأوسط، العدد ٦٤٩٩، المصدر نفسه.

(١٥) الترابي مضوي، «أمن البحر الأحمر ومنابع النيل»، الحياة، العدد ١٢٢٧٠، الأحد ٢٩/٩/١٩٩٦، ص. ١٨.

(١٦) ROMERO Anne - Marie , «la grande misère du patrimoine africain», le Figaro, no.16290, mardi 31 décembre 1996, p.16.

كتب مدير متاحف السنغال عبد الله كمارا[١٧]:

«منذ ١٩٨٨، وفي كل زيارة لي إلى مكان الآثار، الاحظ أن سرقة الآثار تتتابع. إن ما يُسرق ليس فقط تراث السنغال، إنما أيضاً مكتشفات ما قبل التاريخ التي تهم العالم أجمع».

وفيما يبدو أنّها محاولة إفريقية لحل أمور القارة بنفسها، وضمن إطار القمم الإفريقية، انعقدت قمة اروشا (تانزانيا)[١٨] لدول البحيرات العظمى بدعم من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية. وهدفت القمة لدرس أوضاع بوروندي بعد الإنقلاب العسكري عام ١٩٩٦. وتأتي أهميتها في أنّها توحي بولادة ظاهرة جديدة بحصر امور القارة بدولها وحلها ضمن إطارمنظمة الوحدة الإفريقية، ومن خلال قمم تشارك فيها دول افريقية ذات سياسات معتدلة يمكنها لعب دور الوسيط. كما تأتي أهميتها أيضاً من مباركة المجتمع الدولي لها في وقت يتخوف البعض من تحولها إلى ما يشبه المؤتمر الأوروبي في فيينا عام ١٨١٥ الذي عُقد لإسقاط نابليون. لكنّ بعض المحللين ربطوا هذه القمم بالمسعى الأميركي المطروح لإقامة جيش إفريقي بتمويل غربي يتصدى للصراعات الإفريقية، وربما بقرارات دولية[١٩].

وليست مبادرة اروشا الوحيدة لمنظمة الوحدة الإفريقية. فمع بداية شهر آذار ١٩٩٧، عُقدت الدورة الخامسة والستين لاجتماعات وزراء خارجية دول المنظمة في طرابلس رغم الحظر المفروض على ليبيا، وذلك لدرس القضية الفلسطينية وقضايا الصومال والصحراء الغربية والسودان. لكنّ القضية التي إستأثرت باهتمام المجتمعين هي حرب البحيرات المتمركزة في دولة الكونغو، والتي تشمل حدودها تسع دول افريقية تُعتبر من أهم وأغنى دول القارة ومحط صراع القوى الكبرى خاصة فرنسا والولايات المتحدة[٢٠].

وتوصل المؤتمرون إلى خطة اجازتها الأمم المتحدة وتقضي بوقف القتال، وانسحاب القوات الأجنبية بما فيها المرتزقة، واحترام سيادة الكونغو ووحدة

---

(١٧) SALOUM Siné, «Quatre millénaires d'histoire arrachés à la pelleteuse», le Figaro, no.16290, Idem.

(١٨) حضر القمة كل من تانزانيا ـ كينيا ـ اوغندا ـ رواندا ـ زائير ـ الكاميرون ـ اثيوبيا ـ زامبيا وأيّدتها جنوب افريقيا.

(١٩) فكرة إنشاء قوة افريقية ليست جديدة. فقد طرحت عام ١٩٦٣ حين انشئت منظمة الوحدة الإفريقية على أن يتم تدريب فيالق داخل جيوش الدول الأعضاء وتجهيزها للتدخل السريع عندما تدعو الحاجة.
المستند: يوسف حازم، «ملاحظات على إنشاء قوة عسكرية افريقية»، الحياة العدد ١٢٣١٦، الخميس ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦، ص٨.

(٢٠) احمد محمد، «قمة لومي امتحان كبير لافريقيا»، الشرق الأوسط، العدد ٦٦٧١، الثلاثاء ٤ آذار ١٩٩٧، ص٨.

أراضيها، وتأمين الحماية لكل اللاجئين، وايصال المساعدات الإنسانية لهم، وأخيراً تأمين الحل السلمي والدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات.

وضمن الإطار نفسه، عُقدت في ١٩ آذار ١٩٩٧ قمة للكونغو في نيروبي، ضمّت عدداً من زعماء الدول الإفريقية ورئيس وزراء الكونغو، وذلك رغم انتقادات زعيم تحالف تحرير شرق الكونغو لوران كابيلا التي وجهها إلى الرئيس الكيني لإستضافته القمة. ودرست هذه القمة الموضوع على ضوء تقارير الممثل الخاص للأمم المتحدة في منطقة البحيرات محمد سحنون ونائب رئيس جنوب افريقيا تابو مبيكي[٢١].

وشكّلت قمة نيروبي خطوة تحضيرية لقمة لومي التي عُقدت في عاصمة توغو في ٢٨ آذار ١٩٩٧، وتوصلت إلى اتفاق بين أطراف النزاع في الكونغو على وقف النار وبدء المحادثات السلمية، وذلك بعد الجهود التي بذلها رؤساء توغو ونيجيريا والكاميرون[٢٢]. أخيراً قام رئيس جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا بجمع الأضداد بدون ان يُؤدي هذا الإجتماع إلى حل سلمي للأزمة.

والرئيس مانديلا ذهب إلى أبعد من الإطار الإفريقي في تطلعاته التنموية والسياسية عندما اقترح، في بيان مشترك مع الرئيس الهندي وفي ختام زيارته للهند في أواخر آذار ١٩٩٧، العمل في سبيل إعادة إحياء حركة عدم الإنحياز، توصلاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية والى المزيد من المساواة على الأرض والى إعادة تنظيم الأمم المتحدة كي يتم توزيع السلطات في شكل أكثر إنصافاً[٢٣].

ب ـ خلاصة

ونحن نرى ان المشاريع التنموية التي تحاول دول القارة الإفريقية تنفيذها، ومحاولات حل امور القارة من خلال قمم تجمع دولها، إنما هي محاولات جدية للخروج من ميادين التخلف التي تسود القارة والتي تبقيها في إطار العالم الثالث الذي هو بحاجة إلى دعم ومساعدة من العالم الأول. إلا ان هذه المحاولات لم تستطع حتى الآن حل جميع المشكلات التي تعترض القارة السوداء في مشاريعها التنموية وحل الخلافات سلمياً وتطوير الموارد وزيادة الإنتاجية واتباع الوسائل الديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان ومحاربة الجهل والفساد والأمراض. فهذه الآفات ما زالت القارة تشكو من تفشيها بشكل كبير داخل مجتمعاتها ودولها.

---

(٢١) وكالة رويتر، الثلاثاء في ١٨ آذار ١٩٩٧.

(٢٢) وكالة الصحافة الفرنسية، لومي، الجمعة ٢٨ آذار ١٩٩٧.

(٢٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٨ آذار ١٩٩٧.

ثالثاً: إفريقيا أمام الصعوبات والمشكلات

إعترضت القارة الإفريقية ودولها مشكلات وصعوبات متنوعة جعلتها تبقى في إطار العالم الثالث والنامي وجعلت مجتمعاتها وشعوبها، بإستثناء بعضها، في موقع متخلف وأحياناً بدائي. ومن المعروف أن بعض الشعوب والقبائل الإفريقية ما زالت تعيش في العصور السحيقة من التاريخ، ولم تتمكن بعد من بلوغ التطور الذي يؤهلها إجتياز عتبة عالمنا الحالي. من الفقر والحرمان والجوع وغياب التنمية، إلى الأمراض السارية والمعدية، إلى الحروب والفتن القبلية والعرقية والدينية التي كثيراً ما يتدخل في مجراها المرتزقة من أنحاء العالم، إلى الجهل والأمية وعدم احترام الحريات وحقوق الإنسان وإنعدام الديموقراطية إلى أنواع الإستعمار الإقتصادي الجديد والى إستغلال ثروات باطن الأرض وظاهرها من قبل القوى الغربية عن إفريقيا وتهريب آثارها وثرواتها التراثية الضخمة وهجرات الفقراء نحو الشمال وقضايا البيئة وويلات الطبيعة؛

كلها مشكلات سنحاول التعرض في هذا المقال لأهمها.

أ ـ الإقتصاد

لا يحتاج المرء لان يكون عبقرياً ليدرك تدني مستوى الحياة والمعيشة في القارة السوداء. فشواهد الفقر ودلالاته تبدو في كل مكان، من القرى والضواحي إلى المدن حيث تنضب الموارد يوماً بعد يوم، إلى الخدمات المتخلفة من صحة وتعليم وغيرها. فالناس يعيشون في أكوام من الوسخ على ضفاف مجاري الأنهار حيث يتسكع الأطفال بعيداً عن المدارس وحيث لا دواء ولا عناية للمعدمين.

ويرد المحللون أسباب هذا الوضع إلى معطيات عدة أبرزها الصراعات القبلية والإتنية، وسياسات التوجه الإقتصادي الصارمة، وغياب البنى التحتية والإقتصادية والسياسية، والفساد الإداري وتفشي الرشوة وتراجع أسعار المواد الأولية التي تنتجها القارة كالكاكاو والقهوة والنحاس، وإنخفاض المداخيل وتفاقم الديون. هذا علاوة عن تفتت محطات الطاقة وشبكات الهاتف وإنخفاض الإنتاج الزراعي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وهرب الرساميل الإستثمارية بسبب ضيق الحركة والتدخلات الإقتصادية والسياسية التي فرضتها البلدان الدائنة.

يُضاف إلى ذلك ارتفاع معدل النمو الديموغرافي إلى ٢.٣ ٪ أي إلى إحدى أعلى النسب في العالم، مما يعني أنّ ٣٠ دولة إفريقية سيتضاعف عدد سكانها في السنوات الخمس والعشرين القادمة من دون أن يواكب هذه الزيادة تطور مواز في معدلات الإنتاج والنمو.

إنّ ٢٢٠ مليوناً من السكان يعيشون جنوب الصحراء في فقر مدقع لاسيما بعد أن تسببت القطيعة بين إفريقيا السوداء وامتدادها العربي في الشمال بخراب إقتصادي واسع، لا سيما على صعيدي الصحة والإنتاج الغذائي. وأضف إلى ذلك تزايد الجفاف والحروب، والتصحّر التدريجي للأراضي والسياسات الزراعية الفاشلة.

وفي الميدان التجاري، انخفضت حصة افريقيا في التبادل العلمي إلى أقل من ٤٪، أي أنها أصبحت هامشية، وكادت القارة تختفي عن خرائط الشحن البحري وخطوط الطيران التي تربط أوروبا بأميركا وبدول جنوب شرق آسيا المزدهرة[٢٤]. كما تراجعت الإستثمارات الخارجية وخاصة تدخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعولجت هذه الآفات بتخفيضات لقيمة العملة ولرواتب الموظفين تخفيضاً كبيراً. لذلك فإن عبء النهوض الإقتصادي بات يقع على عاتق الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

جاء في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٤ عن افريقيا أنّه، وعلى وتيرة التطور الإقتصادي الحالي، تحتاج الدول الفقيرة في المنطقة شبه الصحراوية إلى أربعين عاماً لتصل إلى مستوى الدخل الفردي لأواسط السبعينات[٢٥]. علاوة على ذلك، خسرت القارة جزءاً من أسواقها التقليدية لصالح بعض مناطق العالم الثالث الأكثر حيوية.

أما خطط التنمية للمدى البعيد فتتلخص بالحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الإستثمارات وتقديم الحوافز للمزارعين والحرفيين والصناعيين. إلاّ أنها لم تعطِ حتى الآن نتائج ملموسة على الصعيد الوطني.

رغم ذلك ما زالت افريقيا تملك ثروات ضخمة من آبار النفط في نيجيريا إلى مناجم النحاس في زامبيا إلى أنهار أنغولا التي تجرف الماس حيث يترسب في قاع البحر. يضاف إليها انتاج الذهب والكاكاو في غانا ومستوى الإقتصاد المتحسن في تانزانيا وغامبيا ونيجيريا وزيمبابوي والوضع المزدهر في جنوب إفريقيا. كذلك احتياط القارة من الأراضي الصالحة للزراعة والبالغ ٥.٢ مليار هكتار، خمسها فقط مزروع حالياً[٢٥]. لكن كل ذلك يبقى دون المستوى المطلوب لتحضير البلدان الإفريقية لإجتياز عتبة الفقر المدقع الذي يسودها حالياً.

حتى في ميدان الزراعة، يبدو أنّ افريقيا تستخدم ٨٪ فقط من مواردها فيما يحتاج عدد سكانها إلى استخدام ٦٠٪ من هذه الموارد لتحقيق الإكتفاء الذاتي، في وقت تزايد عدد الجياع بنسبة ٤٦٪ خلال السنوات الـ٢٥ الماضية. وفي ميدان التنمية، وحسب منشورات البنك الدولي، فإن إقتصاد افريقيا يحقق نمواً بمعدل ٥.٣٪ فيما هي بحاجة إلى ٨٪، خاصة مع استمرار التقشف الأوروبي والأميركي وتراجع المساعدات الدولية

---

(٢٤) مخول معن، «إفريقيا بائسة»، الحياة، العدد ١١٤٦٤، الجمعة ١٩٩٤/٧/٨، ص ١٨.

(٢٥) تقرير البنك الدولي عن إفريقيا لعام ١٩٩٤، حزيران ١٩٩٤.

التي بلغت عام ١٩٩٤ ثلاثة وعشرين مليار دولار بعدما سجلت ٢٥ ملياراً في العام ١٩٩٢[٢٦]. وهذه المساعدات الأجنبية كانت تقدم بعد تعهدات باجراء اصلاحات ديموقراطية في الدول، انما كانت تأتي النتيجة غالباً عكس ذلك، فيزيد التسلط والتلاعب بأصوات الناخبين والإطاحة بالأنظمة المدنية.

وآخر التغييرات الإقتصادية في افريقيا تمحور عام ١٩٩٦ حول التنظيمات المحلية، وذلك بخلق مناطق تبادل حر للتجارة حول أقطاب دولية ثلاثة للتنمية[٢٧]:

- الأول في افريقيا الجنوبية ويتمحور حول الجبار الجنوب الإفريقي.
- الثاني حول الجبار البترولي النيجيري.
- الثالث سيتمحور حول الكونغو بعد انتهاء عهد موبوتو.

لكن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب.

ب ـ الحروب الأهلية والإنقلابات

تعتبر الحروب الأهلية ظاهرة شائعة في القارة الإفريقية تمزق دولها وشعوبها، وأسبابها متجذرة في تاريخ القارة. من الخصومات القبلية واستغلالها في مشاريع سياسية، إلى الخلافات العرقية والدينية والعقائدية والإجتماعية والشخصية، تغذيها التدخلات الخارجية ونشاطات تجار الأسلحة والمخدرات. وغالباً ما رافق هذه الحروب مجازر وسيول من اللاجئين واستعمال للجنود المرتزقة وتدخلات خارجية أوروبية وأميركية بقصد وقفها. وترافقت الحروب مع انتقامات من المواطنين الأجانب الأميركيين والأوروبيين وأحياناً رجال الدين والأطفال والنساء والشيوخ والعزّل.

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنّ الحروب الأهلية تهدد بالجوع اكثر من اربعة وثلاثين مليون افريقي جنوب الصحراء وخاصة في انغولا والسودان وليبيريا والصومال ورواندا والموزامبيق[٢٨]. أما وكالة الأمم المتحدة للتنمية (USAID) فإنها تقدر أنّه يمكن أن يموت حوالى ٢٠ مليون شخص من الجوع في افريقيا الشرقية.

من رواندا إلى نيجيريا والموزامبيق وبوروندي والجزائر والكونغو وانغولا والسودان والصومال واثيوبيا وتشاد وبريتوريا وغيرها من الدول، تشتعل الخصومات القبلية لحساب مشاريع سياسية ترفض التغيير وتقاسم السلطة وتطبيق

---

(٢٦) حرب خليل، «إفريقيا: يتعثر الاقتصاد فيتقدم العسكر»، السفير العدد ٧٥٨١، الاثنين ١٩٩٦/١٢/٣٠، ص ١٢.

(٢٧) DUTEIL Mireille, «Ce que pèse la France en Afrique», le Point, No.1263, 30 novembre 1996, P.77.

(٢٨) تقرير منظمة الفاو لعام ١٩٩٤.

قاعدة الأكثرية وعودة اللاجئين[٢٩]. وفي جميع هذه الحالات يمكن ايجاد الآثار نفسها لبائعي الأسلحة ومهربي المخدرات والمعادن الثمينة والمرتزقة والوسطاء المستفيدين من الحرب.

وفي جميع الحالات يمكن ملاحظة خيوط التدخلات الخارجية. ففي انغولا كانت اليونيتا (الإتحاد من أجل الإستقلال الكامل لأنغولا) برئاسة جوناس سأميني مدعومة من واشنطن وجنوب إفريقيا وبعض رجال الأعمال الأوروبيين. وفي بريتوريا كان الثوار البيض يتلقون الدعم من بريطانيا وبعض الدول الغربية. وفي رواندا أرسلت الحكومة الفرنسية أسلحة استعملت في المجازر الدائرة هناك بدءاً من نيسان ١٩٩٣[٣٠].

وفي بعض الحروب الإفريقية (موزامبيق وأنغولا مثلاً) كان الصراع بالوكالة بين واشنطن وموسكو خلال الحرب الباردة. فقد كانت مصالح الدولتين العظميين تسبق مصالح الدول الإفريقية وتحدد مكانتها وأهميتها في سياستها الخارجية[٣١]، وذلك ضمن الوضع الموروث لإفريقيا والمتمثل بالتهميش والخضوع للهيمنة الاستعمارية في شكلها التقليدي والمتجدد.

وترافقت الحروب مع أعداد ضخمة من القتلى والمشردين. ففي أنغولا مثلاً، كانت الحرب تكلف أكثر من الف قتيل يومياً بحسب إحصاءات الأمم المتحدة. وفي إقليم الناتال في افريقيا الجنوبية أدت الصراعات بين مؤيدي المؤتمر الافريقي و«اينكاثا»[٣٢] إلى أكثر من عشرة آلاف قتيل. وفي الموزامبيق أدى الصراع بعد إزالة الاستعمار البرتغالي الذي دام سبعة عشر عاماً، إلى سقوط حوالى مليون قتيل وتهجير حوالى مليونين. كذلك كفاح الجبهة الأريترية للتحرير الذي أدى قبل ايجاد حل عام ١٩٩٣، إلى وقوع حوالي مليون قتيل... الخ[٣٣].

وبالفعل، وعلى مدى أربعين عاماً، ظهر في افريقيا أكثر من ٣٥ نزاعاً مسلحاً ذهب ضحيتها أكثر من عشرة ملايين قتيل فيما تعدى عدد اللاجئين العشرين مليوناً بين لاجيء ومهجر هاربين من الحروب والجفاف والأمراض[٣٣].

وإذا دخلنا في تفاصيل الصراعات الداخلية أمكننا رسم الصورة التالية عن البعض

---

(٢٩) منذ عام ١٩٩٠ تم احصاء ١٣ صراعاً مفتوحاً في أثيوبيا وليبيريا والموزامبيق والصومال وتشاد وأوغندا ومالي وموريتانيا والسنغال والصحراء الغربية والسودان ورواندا وجنوب إفريقيا.

(٣٠) تقارير منظمة حقوق الانسان الاميركية.

(٣١) غسان العزي، «إفريقيا من التنافس إلى ضحية النظام العالمي الجديد».

(٣٢) «اينكاثا» تمثل تحالف قبائل الزولو مع المتطرفين البيض المناصرين للتمييز العنصري ضد حركة مانديلا.

(٣٣) موصللي غسان، «افريقيا في خضم الصراعات»، نقلاً عن لوموند، الديار العدد ٢١٩٩، الثلاثاء ٤ تشرين الأول ١٩٩٤ ص٥ ـ الملحق.

منها، مع العلم أن الأزمة الكونغولية خصصت لها فقرة خاصة:

في المغرب يبقى موضوع الصحراء الغربية دون حل رغم تشكيل اللجنة المشرفة على الاستفتاء العام من قبل الأمم المتحدة.

وفي الموزانبيق تراجع الجيش والمتمردون عن مواقعهم رغم التأخير الحاصل، إنما بقي كل على موقفه.

وفي جنوب إفريقيا تم تجنب الإنفجار بفضل تنظيم الإنتخابات المتعددة الأعراق في نيسان ١٩٩٤[٣٤].

وفي تشاد عانت البلاد منذ نيف وعشرين عاماً من خلافات بين الشمال والجنوب. وقد حسم الخلاف خلال مؤتمر وطني تبعه تقاسم السلطة وتفاهم ودي مع ليبيا التي تخلت عن مطالبتها بشروط أوزو.

وفي انغولا استمرت المواجهات بعد رفض حركة «يونيتا» نتائج الانتخابات المتعددة الأحزاب.

وفي السودان عادت الاشتباكات وحركات الانفصال الجنوبية ض النظام الإسلامي.

وفي سيراليون نفذ العسكريون انقلاباً بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٧ وتسلموا الحكم في البلاد حيث جرت مجازر ضد المدنيين خاصة اللبنانيين منهم الذين سرقت متاجرهم وبيوتهم وطُردوا من البلاد.وفي الجزائر أسفرت الاشتباكات مع الإسلاميين إلى عشرات آلاف القتلى. واستمرت الاشتباكات مع مقاتلي الطوارق في شمال النيجر ومالي[٣٥]. وفي شمال جيبوتي لم يتم القضاء على الثوار رغم الانقسامات التي عانوها. كما استمر وجود الجيش السنغالي في ضواحي كرامانس لاحتواء صحوة الاستقلاليين.

وضمن الخلافات الإقليمية نذكر خلاف مصر والسودان على شريط حلايب على البحر الأحمر، ونيجيريا ـ الكاميرون على شبه جزيرة باكاسي في خليج غينيا، والصراعات العرقية في شمال الكاميرون وشمال غرب كينيا وبوروندي ورواندا اللتين تحولتا إلى مسرح للمجازر الجماعية المترافقة مع الكوارث الصحية.

وفي ليبيريا وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٨٩ انطلق المعارضون لنظام الرئيس صاموئيل دو من مقاطعة نيمبا بهدف تغيير النظام بقيادة شارلز تايلور. وتلقى الثوار

---

(٣٤) في جنوب افريقياجرت الترتيبات التاسيسية في بداية عام ١٩٩٤ بين المؤتمر الوطني بزعامة مانديلا والانكاثا بزعامة بوتليزي والحزب الوطني برئاسة دوكليرك. وكان من نتيجتها التقليص الفوري لعدد ضحايا العنف السياسي بنسبة ٦٠٪.

(٣٥) قبيلة الطوارق هم الملثمون وبقايا المرابطون أنصار السلطان يوسف بن تاشفين.

الدعم العرقي من قبل الجيو (Gyo) والياقوبا (Yacouba) والدعم العسكري من ساحل العاج والسياسي من ليبيا. وهكذا تمكنوا من دحر الجيش الليبيري والسيطرة على ٩٠٪ من البلاد. وفي ٩ أيلول ١٩٩٠ أقدم المنشق برنس جونسون على اعدام الرئيس دو. وفي عام ١٩٩٢ قام الكابتن فالنتين ستراسر بانقلاب ضد الجنرال مومو.

كل هذه الأحداث والقوى أدت إلى زعزعة إفريقيا الغربية. ففي غينيا اختلف المسؤولون الحكوميون حول موضوع دعم تايلور وفق انتماءاتهم المناطقية. وفي سيراليون جرى قتال بين الحركة الموحدة للتحرير من أجل الديمقراطية والجبهة الوطنية. وفي شاطئ العاج قامت الطائرات النيجيرية بقصف القوافل الإنسانية والمراكز الحدودية في أيار ١٩٩٣.

وفي منروفيا، ورغم الاتفاق على تعيين قيادة جماعية مع توقف المعارك منذ أيار ١٩٩٣، ما زالت أسباب الخلاف جاهزة والفصائل المتنازعة مسلحة والبنى التحتية مدمرة[٣٦].

وفي الصحراء الغربية، ورغم قرار الأمم المتحدة بإجراء استفتاء بعد النزاع بين الجزائر وجبهة بوليساريو، فقد أبدى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في ١٠ نيسان ١٩٩٧ انزعاجه من الأزمة التي تمر بها خطة التسوية الدولية في المنطقة بسبب التأخر الحاصل في تنظيم الاستفتاء[٣٧]. وكان مجلس الأمن قد أقر عام ١٩٩٦ تعليق أعمال لجنة تحديد الهوية بسبب تزايد الخلاف حول الاعداد الحقيقية للسكان المتحدرين من أصل صحراوي.

وفي الجزائر ينتشر العنف والموت والسيارات المفخخة والمذابح بالسلاح الأبيض ضد النساء والأطفال. وقد كلف القرويون بتنظيم الدفاع الخاص عن قراهم بسبب انتشار الإسلاميين المسلحين والذين يحاولون قلب النظام وإقامة دولة إسلامية[٣٨].

وفي بوروندي وفي ٢١ تشرين الأول ١٩٩٣ حصل إنقلاب عسكري أطاح بالرئيس ملكيور ناهادي وكان أول رئيس جمهورية منتخب. وجرت مذابح ضد قبيلة التوتسي من المدنيين العزّل انتقدها تقرير جمعية حقوق الإنسان والصحف البوروندية[٣٩]. ومنذ عملية الاغتيال غرقت البلاد في الحروب الأهلية وفر الرئيس الجديد منذ ٢٣

---

(٣٦) موصللي غسان، «ليبيريا: الحرب المنسية»، مترجم عن لوموند، الديار ٢١٩٩، الثلاثاء ٤ تشرين الأول ١٩٩٤، ص٥.

(٣٧) الحياة، العدد ١٢٤٦١، الجمعة ١١ نيسان ١٩٩٧، ص ٦.

(٣٨) OBERLE Thierry, «Algérie: Le triangle de la mort de la MITIDJA», le Figaro 16379, lundi 14 avril 1997, P.30.

(٣٩) SAINT-EXUPERY Patrick de, «Burundi: Risque de guerre civile», le Figaro 13731 vendredi 17/3/ 94, p.4.

تموز ١٩٩٦ ولجأ إلى السفارة الأميركية وفقد الحكم مصداقيته، تاركاً البلاد عرضة لصراع دون شفقة بين شعبي الهوتو والتوتسي(٤٠).

وفي هذه البلاد، ومنذ الاستعمار الألماني والبلجيكي، تتقابل هاتان المجموعتان الاتنيتان للسيطرة على الحكم في منطقة فقيرة الموارد وغزيرة السكان، صراع أدى إلى وقوع أكثر من ٥٠٠ ألف قتيل منذ ذلك الحين يتقابل فيه فريقان دون إمكانية التدخل الخارجي للمساعدة في الحل وهما(٤١):

ـ الثوار الهوتو الذين يقودهم وزير الداخلية السابق ليونارد نيانغوما (Nyangoma) والذين يزرعون الرعب في الريف.

ـ الجيش الذي يقوم بعملية ردع شرسة تشمل المدنيين أيضاً، تسانده الميليشيا التوستي، ويسيطر على المدن.

حتى العملاق الإفريقي نيجيريا، الدولة التي حملت مشعل كرامة الإنسان الإفريقي والتي أرادت أن تكون رائدة تحرير القارة من آثار كل استعمار، تعرضت للاهتزاز. فقد سقط حلم عالمي آخر هو حلم تغيير السلطة بالوسائل السلمية من غير سلاح ولا ميليشيات.

وتفاصيل الأحداث أنه، واستناداً إلى انتخابات ١٢ حزيران ١٩٩٣ الرئاسية، فاز زعيم المعارضة موشولا ابيولا وأعلن نفسه رئيساً للبلاد. إلا أن الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال ساني أباشا ألقت القبض عليه مما أدى إلى إضراب الاتحادات النقابية منذ ٤ تموز ١٩٩٤ واعتكاف ٢٠٠ ألف عامل وانضمام أساتذة الجامعات ومؤتمر الأساقفة الكاثوليك إلى الحركة. ورغم ذلك عاد العمل تدريجياً وعادت الحياة إلى العاصمة لاغوس وتوقف الإضراب دون نتيجة. وشنَّت الحكومة حملة على الصحافة واعتقلت المعارضين، وأبطل أباشا مفعول الإنتخابات الرئاسية ووجه تهمة الخيانة العظمى إلى الفائز ابيولا الذي ينتمي إلى قبائل يوروبا فيما ينتمي منافسه إلى قبائل الهوسا(٤٢).

وبالفعل لم تعرف نيجيريا منذ استقلالها عام ١٩٦٠ الحكم الديموقراطي سوى لفترات قصيرة انتهت دائماً بانقلاب العسكريين بحجة تطهير الحكم من الفساد المنتشر بين المدنيين. ويبدو أن الضغوطات الداخلية والخارجية لم تنفع في منع العسكريين من التعلق بالسلطة وتنفيذ الانقلابات التي بلغت العشرة منذ الاستقلال.

---

(٤٠) أنظر التوزيع الاتني للهوتو والتوتسي في الملحق رقم ٣.

(٤١) PRIER Pierre, «Burundi: le Président réfugié à l'Ambassade americaine», le Figaro, 16154, jeudi 25/7/96, P4.

(٤٢) ينتمي كل من ابيولا وأباشا للقبائل الإسلامية التي تشكل ٦٠٪ من السكان البالغ ٩٠ مليوناً فيما يشكل المسيحيون غالبية في الجنوب ٣٩٪ وتضم نيجيريا ٢٥٠ مجموعة أتنية تتكلم ٣٩٥ لغة محلية.

وقد احتاط الفريق الحاكم باللجوء إلى تسريع وتيرة تبديل رؤساء الأركان فأجرى أربعة تبديلات خلال تسعة أشهر عام ١٩٩٤. كما عمد الجنرال أباشا، الذي يحكم بالتعاون مع جمعية استشارية للقوات المسلحة تتشكل منه ومن نائبه ورؤساء فروع القوات المسلحة إضافة إلى ضباط جيش من رتبة لواء، عمد منذ بداية الأزمة إلى استبدال وحدات المدرعات المرابطة في المواقع الستراتيجية والتي تستخدم عادة كوسيلة للانقلابات في نيجيريا بوحدات مدفعية. ورغم عزل بعض القادة العسكريين ظل الجيش متماسكاً خلال الأزمة(٤٣).

ومن أسباب عدم استقرار نيجيريا نذكر الصراعات الاتنية والقبلية وخاصة الدينية التي ذهب بسببها العديد من الضحايا ولا سيما في حرب بيافرا (من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠) حيث قتل حوالى مليون شخص(٤٤). ومنها أيضاً هبوط معدل المدخول الفردي وتراجع أسعار المشتقات النفطية(٤٥) وعدم القبول بنتائج الانتخابات النيابية التي لم تشهد سوى مشاركة ٣٠٪ فقط من الناخبين. كل هذه الاسباب تجعل إمكان نشوب حرب أهلية أخرى في نيجيريا وارداً طالما لم يتحقق السلم الأهلي بشكل توافقي.

وعلى صعيد الاعتداءات الشخصية سجل وقوع خمسة عشر حادث اعتداء مسلح اسبوعياً في لاغوس العاصمة، كما بلغ عدد الخارجين عن القانون من رجال العصابات حوالى ٢٠ ألفاً عام ١٩٩٥. لذلك فإن غالبية السفراء الأجانب يعتمدون السيارات المصفحة للانتقال داخل العاصمة خوفاً من اطلاق النار عليهم كما حصل عام ١٩٩٥ لسفيري تركيا واليابان(٤٦). واعتمد الفرنسيون مخططاً للجلاء عن البلاد خلال ٤٨ ساعة من اطلاقه. حتى الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد أقامت شبكة أمن ذاتية لحماية مؤسساتها. لهذه الأسباب تعتبر رواتب الدبلوماسيين في نيجيريا الأعلى في العالم.

وفي الموزامبيق التي دعيت «كمبوديا إفريقيا» دامت الحرب الأهلية ست عشرة سنة لتضع أوزارها في شهر تشرين الأول ١٩٩٢ حين بدأت المنظمات الإنسانية عملها لحل قضية شائكة في البلاد تعني حوالي ٤٠٠٠ ولد، تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ سنة، خطفوا من منازلهم واستعملوا من قبل ثوار المقاومة الوطنية في حربها

---

(٤٣) جمانة مفرج، نيجيريا: سقوط آخر لحلم التغيير بالوسائل السلمية النهار، السبت ١٩٩٤/٩/١٧، ص ١٢.

(٤٤) MARINGUES, Michele, «les Chrétiens de Nigéria s'inquiètent de la montée de l'islamisme», le Monde 15593, mercredi 15 mars 1995, P3.

(٤٥) ان بعض القبائل تعيش دون كهرباء ودون شبكة مياه جارية وهي تنظر اللهب المتصاعد من دواخين حقول النفط التي تمنعها من النوم.

(٤٦) AUDIBERT, Dominique, «le far west africain», le point 1175, 25 mars 1995, PP6-14.

ضد النظام. وقد اعترف رئيس الثوار الفونسو دهلكاما (DHLAKAMA) بوجود الأولاد داخل تنظيمه المسلح وباستعمالهم ككومندوس وارسالهم أحياناً أمام قواته لاجتياز حقول ألغام حيث يقتلون. وقد تسلم الصليب الأحمر حوالي ٣٦٠٠ منهم عند انتهاء الحرب(٤٧).

وفي النيجر المصنفة من بين الدول الأكثر فقراً في العالم وفي ١١ كانون الثاني ١٩٩٧ بدأت مظاهرات في شوارع العاصمة نيامي (NIYAMI) مطالبة الرئيس الجنرال ابراهيم باري قائد الجيش السابق، باعادة الديموقراطية إلى البلاد. وكان باري قد تسلم في تموز ١٩٩٦ الحكم إثر انتخابات عامة مطعون بنزاهتها أوقف بنهايتها زعماء المعارضة الثلاثة نعمان عثمان، رئيس الجمهورية السابق، ومحمدو ايسوفو رئيس الجمعية الوطنية وتانجا مامادو رئيس الحزب الوحيد في البلاد مع حوالى مائة من أنصارهم. واحيل الموقوفون أمام محكمة أمنية مؤقتة عينت خاصة لمحاكمتهم وذلك رغم احتجاجات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان(٤٨).

وفي السودان توالت الإنقلابات العسكرية منذ ١٩٥٥ إلى أن تمكن عمر الحسن البشير عام ١٩٨٩ من إقامة حكم إسلامي النزعة ومدعوم من الزعيم الإسلامي حسن الترابي رئيس البرلمان السوداني.

ومنذ ذلك الحين وضعت الخارجية الأميركية السودان على لائحة الإرهاب واتهمته بأن منظمات فلسطينية منها حماس وفتح المجلس الشوري والجهاد الإسلامي تتلقى تدريبات على أرضه، الأمر الذي ينفيه السودان بلسان سفيره في واشنطن الذي دعا المسؤولين الأميركيين إلى زيارة المخيمات المعنية(٤٩).

فمنذ ١٩٥٥ انتشرت جنوب السودان قوات إنفصالية اعلنت الحرب على السلطة واقامت منطقة سيطرة لها. وابرز الفصائل المتمردة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، والحركة من أجل استقلال السودان المنشقة عنه. ورغم توقيع ميثاق سياسي بين الحكومة وحركات جنوبية مسلحة وأعلان البلاد جمهورية فيدرالية في نيسان ١٩٩٦(٥٠) بقيت الثورة قائمة. وقد تحالف ثوار الجنوب مع المعارضة الشمالية الإسلامية المتمثلة بالصادق المهدي زعيم حزب الأمة ومحمد عثمان الميرغني زعيم حزب الإتحاد الديموقراطي. كما عقدوا اتفاقاً مع ثلاث دول

---

(٤٧) DUMAY Caroline, «Mozambique: la chair à canon de la guérilla», le point 1162, 23 décembre 1994, P43.

(٤٨) OBERLE Thierry, «Niger: Ibrahima BARE met l'opposition aux arrêts», le Figaro, 16305, samedi 18 janvier 1997, p4.

(٤٩) وكالة رويتر، الجمعة ١٩٩٧/٤/١١

(٥٠) وقع هذا الإتفاق بين الثورة الإسلامية والمعارضة المسيحية المسلحة.

مجاورة هي اوغندا واثيوبيا واريتريا المرتبطة بدورها بالولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تدعمان الإنفصاليين والثوار. وهكذا إختلطت الحروب الداخلية والصراع على السلطة وحركات الإنفصال مع الدعم الخارجي الإقليمي والدولي لإسقاط الحكم الوراثي الإسلامي.

وتتهم السودان أوغندا بدعم قوات قرنق في هجومه خلال شهر اذار ١٩٩٧ للإستيلاء على جوبا، كبرى مدن الجنوب والقوات الأريترية بشن هجوم على مناطق شمال شرق البلاد وإحتجاز أسرى(٥١).

والسودان تعادل مساحته دول اوروبا الغربية مجتمعة لكن شعبه يرزح تحت الفقر والتخلف فيما كان يشكل اهراءات العرب وبمقدوره ان يطعم كل الشعوب العربية إذا ما أستثمرت اراضيه الزراعية. ويختزن السودان ثراوت كثيرة من الذهب والماس والمعادن إضافة إلى النفط والمياه. لكن النزف العسكري والتقصير السياسي جعلا منه دولة فقيرة. فقد فشلت الحكومات الإستقلالية المتعاقبة في مشاريع التنمية بسبب عدم الإستقرار السياسي حيناً والصراع على السلطة أحياناً وحرب الجنوب دائماً، في وقت تكلف الحرب مليون دولار يومياً. وبلغ التضخم ١٤٩٪ عام ١٩٩٣ و١٠٠٪ عام ١٩٩٦.

إضافة إلى ذلك أدانت الامم المتحدة السودان ٦ مرات بسبب سجله في ميدان حقوق الإنسان وصوتت إلى جانب القرارات دول عربية وإسلامية وإفريقية عديدة(٥٢).

١ ـ صراع التوتسي ـ الهوتو في رواندا

عام ١٩٥٩ حملت ثورة دامية في رواندا زعيم التوتسي الارستقراطي إلى الحكم ومعه إثنيّة الهوتو بعد مقتل عشرات الألوف من التوتسي. وبعد الإستقلال عام ١٩٦٢ هاجر ٦٠٪ من الهوتو الذين بقوا على قيد الحياة، لكنهم استمروا خلال طور شتاتهم الاول بين (١٩٥٩ـ ١٩٦٦) بشن الغارات والضغط على حكومة كيغالي. إلاّ أنّ تقرب ملك رواندا من عيدي أمين أدى إلى شن هذا الاخير حملة عليهم فتدهورت أوضاع اللاجئين منهم في اوغندا. ومنذ ذلك الحين حاولوا الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة في الكونغو وتنزانيا واوغندا. لكن محاولاتهم الإندماجية فشلت بسبب محاربتهم في اوغندا من نظامي نيريري وأوبوتي منذ ١٩٧٩، فتطلعوا مجدداً إلى

(٥١) وكالة الصحافة الفرنسية الجمعة ١٩٩٧/٤/١١.

(٥٢) ميرغني عثمان، «السودان بين دولة المتطرفين ومحاولات تجميل الصورة»، الشرق الاوسط، العدد ٦٧٠٨، الخميس ١٠ نيسان ١٩٩٧، ص ٨

الوطن بقيادة يويري موسيفيني زعيم جيش المقاومة الوطني الذي التحقت به اعداد كبيرة من التوتسي المتمرسين بحرب العصابات فانتصروا في معارك البحيرات العظمى عام ١٩٨٦.

ومنذ ١٩٩٠، وبسبب الضغوط عليهم في اوغندا قررت قيادة الجبهة الوطنية اجتياح رواندا، لكن محاولة عشرة الاف منهم فشلت بسبب مساعدة الكونغو الحكومة الرواندية بعد تحالفها مع الهوتو وموافقة فرنسا وبلجيكا. وهكذا غيرت الجبهة خطتها إلى اسلوب الحرب النقالة، فشنت غارات على شمال رواندا شردت ٣٥٠ الفاً مما أعاق انتاجها الزراعي وأدى إلى ازمة إقتصادية. وفي عام ١٩٩٢ وقعت الجبهة إتفاقاً مع رواندا سمي اتفاق اروشا الاول رفضته اوساط الرئيس هابياريمانا مما ادى إلى بدء هجمات إنتقامية رواندية على التوتسي اعتبرت عمليات إبادة جماعية لهم من قبل الهوتو. وفي شباط ١٩٩٣ اجتاح التوتسي شمال البلاد التي اعتبرت محايدة عسكرياً تحت اشراف منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي اذار ١٩٩٣ عقدت قمة اروشا الثانية وتقرر فيها تشكيل جيش رواندي وطني يكون مفتوحاً أمام جميع القبائل الإتنية. لكن الجبهة وضعت شروطاً قاسية ابرزها تسريح الحرس الرئاسي، وقد رفضه الرئيس لأن التوتسي يشكلون ١٥٪ فقط من السكان، وبدأ تشكيل ميليشيا الانتراهامويما من متطوعي شباب الهوتو. وفي اذار ١٩٩٤ تعرضت طائرة نقل رئيسي رواندا وبوروندي لقصف مدفعي ادى إلى مصرعهما فعاد القتال وجرت مذبحة رهيبة لشعب التوتسي من قبل الهوتو ذهب ضحيتها حوالي نصف مليون قتيل.

ولإيقاف الإبادة الجماعية للتوتسي، تقدمت جحافل الجبهة الوطنية نحو كيغالي في تموز ١٩٩٤ وأطاحت بنظام الهوتو وطاردتهم إلى الحدود الكونغولية. ولكي تحول فرنسا دون تصفية حلفائها تدخلت بإحتلال رواندا وشكلت حزاماً أمنياً للاجئين الهوتو في عملية توركواز الشهيرة(٥٣).

٢ ـ الأزمة الكونغولية (الزائيرية سابقاً)

نقلت وكالات الأنباء العالمية بتاريخ ١٧ ايار ١٩٩٧ اخبار سقوط السلطة الزائيرية بيد لوران كابيلا وفرار الرئيس موبوتو من كينشاسا وطي صفحة "الموبوتية" التي غطت تاريخ البلاد منذ الاستقلال عام ١٩٦٠. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية المواقف الدولية كالآتي(٥٤):

---

(٥٣) معلومات مستقاة من مصادر متنوعة خاصة وكالات الانباء العالمية.

(٥٤) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت ١٧ ايار ١٩٩٧.

«اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية امساك كابيلا للسلطة في كينشاسا بعد الفرار المهين للرئيس موبوتو فرصة تاريخية لبناء مستقبل زائير"، فيما لم تخف فرنسا انزعاجها من مسار التطورات معلقة "تحديد علاقاتها بالحكم الزائيري الجديد تبعاً لافعاله وتصرفاته وما اذا كانت في سياق مصالحة وطنية حقيقية».

هذه الاقوال تلخص بوضوح الازمة الكونغولية والصراع الدولي الذي انعكس على وضع البلاد وادى إلى أزمة انهت حكم موبوتو الذي دام ٣٢ عاماً وانهت عهد «زائير» ليبدأ عصر «جمهورية الكونغو» الجديدة، وذلك في صراع عسكري على السلطة دام سبعة اشهر فقط. وفيما تبين أن اسقاط موبوتو كان امراً سهلاً، بدا أن المشكلة الاساسية تبقى حكم بلد مستنزف القدرات ويبلغ عدد سكانه ٤٦ مليون نسمة يتحدثون بـ ٢٥٠ لغة محلية مع احزاب تزيد عن ٤٢٥ تشكيلاً وديون خارجية بلغت ١٤ مليار دولار.

فمنذ انهيار المنظومة الإشتراكية، تغيرت صورة الصراع في افريقيا والعالم. لقد اوجد هذا الإنهيار فراغاً سياسياً ساهم في دخول الولايات المتحدة القارة الإفريقية من الباب الذي يتلاءم مع وزنها الجديد. وفي محاولاتها لايجاد مناطق نفوذ ثابتة لها، اصطدمت بالمصالح الفرنسية والبلجيكية في افريقيا وخاصة في الكونغو، فعملت على إزالة هذه العقبة من امامها. ويبدو حتى الآن أنها نجحت في هذه المهمة.

والازمة الكونغولية تظهر مدى خطورة الوضع في وسط افريقيا وخاصة في منطقة البحيرات العظمى حيث منابع النيل. لقد دعمت كل من الولايات المتحدة ورواندا وبوروندي واوغندا ثوار كابيلا رغم تصريح السفير الأميركي في كينشاسا الذي قال في اول كانون الاول ١٩٩٦[٥٥]:

«إن زائير لم تعد قضية ستراتيجية. فمرحلة الحرب الباردة انتهت وواشنطن لم تعد مهتمة ببلدان يسودها انعدام الأمن ويحكمها حكام مستبدون».

واعترف وزير خارجية اوغندا اريا كاتيفايا بدخول قوات بلاده إلى مدينة كاسيندي الكونغولية. وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٧ اصدرت الكونغو بياناً جاء فيه ان الثوار يساندهم آلاف من اريتريا والصومال وان جيوش اوغندا ورواندا وبوروندي تحارب إلى جانبهم[٥٦].

والأسباب البعيدة للصراع في الكونغو الذي دار بين الثوار وقبائل التوتسي من

---

(٥٥) وكالة الصحافة الفرنسية، الاثنين ١٩٩٦/١٢/٢. لقد تدخلت رواندا وبوروندي في القتال إلى جانب الثوار بجيشيهما اللذين تسيطر عليهما اغلبية من التوتسي.

(٥٦) وكالة الصحافة الفرنسية الاربعاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٧.

جهة والحكومة من جهة اخرى، تعود إلى الخلافات القبلية والاتنية خاصة بين قبائل التوتسي والهوتو، علاوة على الصراعات الشخصية على السلطة. اما السبب المباشر فيعود لمحاولة طرد قبائل بانيا مولينغا من الكونغو(٥٧). وتفاقمت الأزمة بسبب مرض موبوتو، الامر الذي اعاقه عن إتخاذ القرارات المهمة وجعل جيشه يتخذ موقعاً دفاعياً امام هجمات الثوار(٥٨).

والثوار، الذين عاشوا غالبية سنوات عمرهم بعيدين عن بلادهم، سيطروا في البدء على اقليم شابا الذي يعتبر اغنى اقاليم البلاد ويحتوي على مناجم الزنك والكوبالت والنحاس(٥٩). واكملوا سيطرتهم على شرق البلاد بإحتلال اقليم كاساي الذي يحتوي على مناجم الذهب والماس. وهكذا حرموا موبوتو من المتابعة بإستغلال ثروات البلاد وذلك منذ بداية شهر نيسان ١٩٩٧ تمهيداً لسيطرتهم النهائية عليها(٦٠). كما اشاع الثوار خلال تقدمهم دعايات ضد التدخل الفرنسي في البلاد مدعين ان كادرات فرنسية ومرتزقة يساعدون جيش موبوتو. وبالفعل رأى الرئيس شيراك وجوب دعم موبوتو من خلال إنشاء قوة تدخل دولية على رأسها فرنسا تعيد إستقرار الوضع على ان يسلم موبوتو مهامه إلى الجنرال ماهيلي رئيس الأركان ولو أدى ذلك إلى إنقلاب عسكري ضمني. لكن هذه الخطة فشلت بسبب معارضة واشنطن لها. وصرح السفير الأميركي هرمان كوهين يومذاك ان «زائير ستسقط ناضجة في سلة العم سام»، الامر الذي حصل فعلاً(٦١).

اما مساعد وزير الخارجية الأميركية فقد دعا موبوتو للإستقالة ومغادرة البلاد لإن نظامه اصبح من الماضي. كما نشرت صحيفة لوسوار البلجيكية حواراً مع نائب الرئيس الرواندي اكد فيه ان دول منطقة البحيرات العظمى قررت مساندة المتمردين وذلك بعد دخول هؤلاء في ٩ نيسان مدينة لوبومباشي، رئة البلاد الإقتصادية(٦٢).

وتتابعت الاعترافات بزعامة كابيلا فإنضمت جنوب افريقيا إلى المطالبين بتغيير نظام موبوتو مستقبلة كابيلا في ١٦ نيسان. كما وقعت شركة AMERICAN MINERAL FIELDS عقداً بمبلغ مليار دولار لإستثمار الثروات الباطنية في

---

(٥٧) قبائل بانيا مولينغا اللاجئة في الكونغو يبلغ عددها حوالى مليون لاجئ من قبائل التوتسي لجأت إلى الكونغو منذ ٢٠٠ عام.

(٥٨) انظر ملحق رقم ٣:تفاصيل المشكلة في الكونغو (امبراطورية التوتسي).

(٥٩) تملك الكونغو ١٠٪ من احتياطي العالم من النحاس و٨٠٪ من احتياط الكوبالت.

(٦٠) وكالة رويتر، الاربعاء ٩ نيسان ١٩٩٧.

(٦١) DUMAY Caroline, «des rebelles à l'assaut du shaba», le Figaro 16356, mardi 18 mars 1997, p.5.

(٦٢) وكالة رويتر، الاربعاء ٩ نيسان ١٩٩٧.

كاتانغا[٦٣]. ووضعت شركات طيران خاصة اسطولاً من الطائرات بتصرف الثائر كابيلا لإستعماله في حربه لإحتلال العاصمة[٦٤]. أما بلجيكا وبريطانيا فحضتا، بعد إنتصارات الثوار، على «اجراء تغيير جذري في زائير» معتبرتين أن الموبوتية قد طويت صفحتها. حتى فرنسا، شجعت اخيراً على لقاء الزعيمين موبوتو وكابيلا[٦٥]، وبدأت إتصالات مع باقي الفرقاء بهدف تحضير نهاية مشرفة للماريشال الرئيس[٦٦].

إلا أن فشل اجتماعي جنوب افريقيا ادى إلى استئناف الثوار هجومهم على العاصمة كينشاسا التي سقطت بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧ بعد فرار موبوتو واخصائه منها. وبعد ذلك سارع الاميركيون والبريطانيون والكنديون للإعتراف بالنظام الجديد فيما بقي الفرنسيون غائبين.

اخيراً، يمكننا إطالة لائحة الدول الإفريقية التي تسود فيها المشكلات، من الإنقلابات إلى الحروب الأهلية وأعمال العنف والتهجير والإنتقامات لإسباب عرقية او دينية أو قبلية أو مناطقية أو ما شابه. لكن هدفنا ليس التعداد بقدر ما هو ملامسة الاوضاع الصعبة والمتقلبة والمتخلفة لدول القارة الافريقية التي تعتبر نموذجاً صادقاً لما يسود العالم الثالث والمتخلف من مشكلات ما زالت دون حل.

جـ ـ مشكلة اللاجئين والمجاعة

ترافقت حركات التحرير والثورات الإفريقية مع ظاهرة عرفتها باقي المناطق التي سادها العنف في العالم، لكنها لم تبلغ في أي منها المدى الذي بلغته في افريقيا، وهي ظاهرة اللاجئين.

إن وجود حوالى الف مجموعة عرقية في افريقيا والحدود الإعتباطية الموروثة عن الإستعمار وتنامي النزاعات والصراعات، ساهمت جميعها في ازدياد اعداد اللاجئين. وترافق ذلك مع مجازر جماعية وكوارث صحية لا مثيل لها في العالم. لقد اعلنت منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة ان ثماني عشرة دولة من اصل ثلاث وعشرين مستفيدة من برنامجها في افريقيا الغربية والوسطى قد عانت من مشاكل وإضطرابات عام ١٩٩٣، ادت إلى موجات من الهجرات القسرية التي حولت السكان إلى لاجئين.

---

(٦٣) PRIER Pierre, Zaïre, «Kabila adoubé par les diamantaires, le Figaro», 16382, jeudi 17 avril 97, p.3.

(٦٤) PRIER Pierre, Zaïre: «la guerre aérienne de kabila», le Figaro 16390, samedi 27 avril 1997, p.2.

(٦٥) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ١٢٠ نيسان ١٩٩٧.

(٦٦) BOLLAERT Baudouin, «Paris joue la transition», le Figaro, 16387, mercredi 23 avril 1997, p.3.

وترافق التهجير مع الجفاف وتراجع الزراعة، مما عرض اللاجئين إلى موجات من المجاعة ادت إلى كوارث اساسية. فقد قدرت منظمة الامم المتحدة للاغذية أن الحروب الأهلية تهدد بالجوع اكثر من ٣٤ مليون إفريقي جنوب الصحراء(٦٧). والدول الأكثر تضرراً هي المعرضة لنزاعات مفتوحة، مثل انغولا والسودان وليبيريا والصومال ورواندا والموزامبيق والجزائر إضافة إلى الدول المجاورة لها والتي تعاني من إقتصاد زراعي فقير ولا تستطيع تغذية الملايين من اللاجئين، وهي مع ذلك مهددة بدورها بالجوع.

فمنذ تفجر الأزمة الرواندية الجديدة، بلغ عدد اللاجئين والنازحين في القارة اكثر من عشرين مليوناً ساهمت الحروب الأهلية والمجاعة في نزوحهم بشكل لم يسبق له مثيل من قبل(٦٨). كما أن قيام نزاعات جديدة في القرن الإفريقي يهدد بالجوع منطقة القرن بكاملها. فوكالة الامم المتحدة للتنمية (USAID) قدرت أنه يمكن أن يموت حوالى ٢٠ مليون شخص من الجوع في افريقيا الشرقية، واثيوبيا هي الأكثر تهديداً. علاوة على ذلك، عملت الموازنات العسكرية وتخصيص القسم الأكبر من مصادر الدول للتسلح إلى إستهلاك المواد الضرورية للتقدم الإقتصادي والصحي والإجتماعي وزادت في إمكانات تعريض الشعوب للمجاعة. ولولا تدخل الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة لكان مئات الالوف من هؤلاء قد قضوا فعلاً بسبب الجوع والامراض والعوامل الطبيعية القاسية. فقد تمكنت الفرق التابعة لهذه الوكالات من تامين الكهرباء ومياه الشفة خلال بضع ساعات وإقامة مستشفى ميداني خلال بضعة أيام في المناطق الأكثر بعداً عن الحضارة مما سمح بنجدة مئات الالوف من المهجرين(٦٩).

وبغية إعطاء فكرة عن حجم الهجرات، اوردت وكالات الانباء تقاريراً من منطقة الحدود التنزانية ـ الرواندية ـ البوروندية عن تحرك حوالى نصف مليون لاجئ عبر هذه الحدود مغادرين رواندا إلى تنزانيا منذ اواخر تشرين الثاني ١٩٩٦ مسببين كابوساً مزعجاً لوكالات الإغاثة الدولية. وكانت موجة اللاجئين بدأت بعد مجزرة رهيبة جرت خلال الحرب الأهلية في رواندا ذهب ضحيتها حوالى ٥٠٠ الف من التوتسي(٧٠). ونقل موظف في برنامج الغذاء العالمي في لوماسي عن لاجئين عائدين قولهم انهم لا يعرفون إلى أين يتجهون، لكنهم إنضموا إلى الصفوف الزاحفة(٧١).

---

(٦٧) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت ٤ حزيران ١٩٩٤.

(٦٨) موصللي غسان، «افريقيا في خضم الصراعات»، مترجم عن لوموند، الديار ٢١٩٩، الثلاثاء ٤ تشرين الاول ١٩٩٤، الملحق ص ٥.

(٦٩) AGNUS christophe, «Rwanda: sauveteurs de l'ombre», l'Express, 22 septembre 1994, pp 25-27.

(٧٠) PRIER Pierre, «Burundi: le président refugié, le Figaro», 16154, jeudi 25 juilet 1996, p4.

(٧١) الشرق الأوسط، العدد ٦٥٩١، السبت ١٩٩٦/١٢/١٤، ص٧.

ومنذ أوائل تشرين الثاني وإثر المعارك الضارية بين الجيشين «الزائيري» و«الرواندي» على الحدود بين البلدين، تحرك نحو نصف مليون لاجيء من الهوتو الروانديين وسط الغابات الإستوائية شرق الكونغو مما أربك المجتمع الدولي الذي يقوم باغاثتهم. وهكذا قررت وزارة الدفاع الأميركية في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٦ عدم ارسال قوات إلى الكونغو للاشراف على توزيع المساعدات للاجئين، بل ارسال طائرات شحن تنقل مواد الإغاثة الإنسانية إلى رواندا لاستيعاب عودة اللاجئين(٧٢). وهكذا وُجد المجتمع الدولي ينتقل من مشكلة إلى مشكلة أكبر في صراعه من أجل نجدة هؤلاء.

ودامت مشكلة اللاجئين طوال أشهر عديدة. ففي الخامس من نيسان ١٩٩٧، وفيما بدأت المفاوضات في بريتوريا بين ممثلين عن موبوتو وعن كابيلا، طالبت الأمم المتحدة هذا الأخير بالسماح للمنظمات الإنسانية بالقيام بعملها وتسهيل عودة ١٠٠ ألف لاجيء من الهوتو الروانديين إلى بلادهم ووقف المجازر بحقهم(٧٣).

وهكذا، وفيما بلغ عدد اللاجئين الهوتو شرق الكونغو حوالي المليون، حوصروا بين نيران المتحاربين التوتسي والقوات الكونغولية وتعرضوا لاسوأ أنواع الخوف والجوع والأمراض. وانقطع اتصال المفوضية العليا للاجئين بـ٦٠٠ ألف منهم. أما الـ ٤٠٠ ألف الباقون فقد تمكنوا من الخروج من مناطق المعارك حيث أقيم لهم أكبر مخيم للاجئين في العالم في منطقة موغونغا، لكنه أقيم على صخرة بركانية وكان بحاجة الى المزيد من المراحيض والمياه مما شكل كابوساً لعناصر الإغاثة التي تخوفت من انتشار الكوليرا والأوبئة. أما الـ ٦٠٠ ألف فقد بدأوا رحلة نحو المجهول، خاصة وأن كابيلا عاد وهدد بحل قضيتهم بنفسه إذا لم تنه الأمم المتحدة وجودهم في بلاده خلال ٦٠ يوماً تنتهي في أيار ١٩٩٧. وكان هؤلاء يتوزعون على عشرة مخيمات على ضفاف بحيرة طانجانيكا(٧٤).

ومع تقدم الثوار باتجاه كينشاسا، في أواخر آذار ١٩٩٧، تجاسر عشرات الالوف من اللاجئين، غالبيتهم من الأولاد الذين فقدوا أهلهم، على التوغل داخل الأدغال مما عرضهم لنقص المياه والأدوية والطعام. لقد وصفت زورا لابدي Zora Labdi إحدى أطباء المفوضية العليا للاجئين وضعهم بدقة إذ كتبت(٧٥):

«Des centaines de milliers de réfugiés sont éparpillés sur des centaines de

---

(٧٢) وكالة رويتر، الثلاثاء ١٩٩٦/١١/١٩

(٧٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ١٩٩٧/٤/٥

(٧٤) HELENE Jean, Zaïre: «Les Tutsis passent à l'offensive», la Point No 1259, 2 novembre 1996, p22.

(٧٥) DUMAY Caroline, Zaïre: «la longue marche des enfants perdus», le Figaro 16367, lundi 31 mars 97, p3.

milliers de Kilomètres carrés d'un jungle impénétrable. Autant chercher une aiguille dans une botte de foin».

وفي ليبيريا، وخلال الأزمة التي تواجه فيها شارلز تايلور زعيم الجبهة القومية الوطنية والديكتاتور صاموئيل دو عام ١٩٩٠، لجأ أكثر من ربع السكان إلى الخارج أي ما يعادل ٦٥٠ ألف شخص تمركزوا في غينيا وساحل العاج مشكلين مشكلة لاجئين مع جميع ما يفرض ذلك من القضايا الحياتية والخدماتية(٧٦).

وفي أنغولا حيث اشعل جوناس سامبي الحرب الأهلية من جديد مع رفض نتائج انتخابات ١٩٩٢ التي أوصلت مابلا MAPLA إلى الحكم، بلغت ضحايا الحرب ١٠٠ ألف قتيل ونزح عشرات الألوف إلى الخارج، وهددت المجاعة ٣ ملايين فرد. هذا علاوة على تدمير كامل البنى التحتية للبلاد.

د ـ الجريمة والعنف والفساد والأمراض

ترافق مع الحرب الأهلية وحركات الإنفصال وعمليات التهجير أعمال الجريمة والعنف والأمراض والبؤس. فالمستعمرات الغربية القديمة بدت وكأنها متفجرات قبلية وسكانية وبيئية وصحية. وتخشى دول إفريقيا الغربية اتباع نموذج دول البحيرات العظمى لجهة الإنفجارات الداخلية والفوضى والعنف الإجرامي مما يجعلها يوغوسلافيا جديدة.

ورغم الإتساع الإفريقي الكبير، ينحشر السكان عامة في تجمعات ذات كثافة مرتفعة مما يمهد للجريمة وتوزيع المخدرات وتبييض أموالها حيث تكثر عصابات المنحرفين من الشبان المسلحين. ومن العوامل المساعدة على انتشار العنف، المعتقدات المحلية التي تؤمن بالروحانيات والأرواح التي تلجأ اليها العصابات والأفراد لتصفية حساباتهم بدلاً من فرض النظام أو المعتقدات الأخلاقية. كما تفتقر المدن الكبرى للاجراءات الصحية والطبية مما يسمح بانتشار الأوبئة التي تزيدها الحروب وتحركات مجموعات اللاجئين قوة. ومن الأمراض التي ما زالت تنتشر في المدن الإفريقية، خاصة الوسطى والغربية، السل والسيدا التي تهدد بانتقال عدواها بسهولة خاصة في غياب الوسائل الصحية الأساسية(٧٧).

وهكذا يبدو التهديد في إفريقيا اليوم من نوع آخر وهو انفلات زمام الأمور وهيجان الأمراض وفقدان التوازن البيئي مما يهدد بكوارث قارية كبيرة. هذا علاوة

---

(٧٦) موصللي غسان، «ليبيريا: الحرب المنسية»، مترجم عن لوموند الدبار ٢١٩٩، الثلاثاء في ٤ تشرين الاول، ١٩٩٤، ص ٥.

(٧٧) L'événement du jeudi, 13 Juillet 1994.

على الصراعات والأزمات الجيوبوليتيكية والجغراسياسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نظراً لضيق المكان، يمكننا ذكر بعض حالات الانفلات الأمني في إفريقيا. ففي أبيدجان تنتشر أعمال العنف لتشمل حتى السفراء. فقد قتل السفير الإيطالي أثناء تناوله العشاء في أحد المطاعم على يد عصابة من اللصوص، وتعرضت عائلة سفير نيجيريا للسرقة في القسم السكني من السفارة النيجيرية.

وفي أوغندا، وفي مخيم أتشيولي للاجئين السودانيين، قتل، خلال شهر تموز ١٩٩٦، ما لا يقل عن ٩٠ شخصاً على أيدي ثوار جيش الرب المتشددين مما أدى إلى خوف جماعي وفرار ٢٠٠٠ لاجىء آخر. وجيش الرب هو جماعة سرية تتخذ من السودان مقراً لها وتسعى إلى اقامة حكم مسيحي متشدد في أوغندا(٧٨).

وفي شمال إفريقيا تسود الجزائر سلسلة مذابح بدأت مع اغتيال محمد بوضياف، رجل الحوار، عام ١٩٩٢. وتستفيق البلاد بشكل شبه يومي على أخبار مجزرة جديدة تغطي ما سبقها. إلا أن الجريمة الأبشع التي أزعجت العالم الغربي واعتبرت من أفظع التجاوزات فهي خطف سبعة رهبان فرنسيين في ٢٧ آذار ١٩٩٦ على يد جماعة اسلامية متطرفة وقتلهم بعد شهرين من خطفهم مما دفع بباريس إلى دعوة جميع رعاياها إلى مغادرة البلاد فوراً بمن فيهم رجال الدين. وقد ذبح الرهبان من الوريد إلى الوريد كما جاء في بيان الجماعة المذكورة فارتفع عدد الضحايا الفرنسيين من العنف في الجزائر منذ ١٩٩٣ إلى ٣٩ منهم ١٨ رجل دين(٧٩).

ومن المذابح الرهيبة أيضاً تلك التي جرت خلال ليل ٢١ ـ ٢٢ نيسان ١٩٩٧ في قرية غرب العاصمة ذهب ضحيتها ٩٣ قتيلاً ذبحوا وقطعوا أشلاء واطلقت عليهم النيران بعد الوفاة خلال حمام دم استمر طوال الليل(٨٠).

وبعد المذبحة دعت الحكومة السكان إلى اليقظة والتعبئة لا سيما وأن المنطقة شهدت مصرع ٣٠٠ شخص خلال ٣ أسابيع. وروى شهود عيان أن منفذي المجزرة كانوا بين ١٥٠ و٢٠٠ رجل أطالوا لحاهم حتى خصورهم ومعظمهم يمتطون الجياد. كما زرعوا ألغاماً حول القرية لمنع وصول قوى الأمن(٨١).

وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٧ فجرّ قطار بعبوة ناسفة قرب العاصمة الجزائر فقتل ٢١ وأصيب ٢٠ آخرون بجروح. والقنبلة التي وضعت كانت من انتاج محلي(٨٢). وفي ٢٨

---

(٧٨) وكالة الصحافة الفرنسية، نيروبي، الثلاثاء ١٦ تموز ١٩٩٦.

(٧٩) PRIER Pierre, «le GIA annonce la mort des moines français», le Figaro, vendredi 24 mai 1996, p3.

(٨٠) وكالة رويتر، الثلاثاء ٢٢ نيسان ١٩٩٧.

(٨١) وكالة الصحافة الفرنسية، الجزائر، الأربعاء ٢٣ نيسان ١٩٩٧.

(٨٢) وكالات الأنباء، ٢٢ نيسان ١٩٩٧.

نيسان قتل ٧ مدنيين غرب العاصمة في انفجار قنبلة ليرتفع عدد القتلى في أقل من اسبوع إلى ١٦٩ قتيلاً غالبيتهم في هجمات على القرى تخللتها أعمال وحشية[٨٣]. وفي ٢٩ نيسان نفذ الأصوليون مجزرة جديدة ذهب ضحيتها ٣٠ مدنياً غالبيتهم من النساء والأطفال الذين خنقوا أو حرقوا أو قطعوا أجزاء بالفؤوس وذلك في قرية أخرى قرب العاصمة[٨٤].

واللائحة قد تطول أيضاً. لكن هدفنا ليس التعداد بقدر ملامسة مفهوم إفريقي عام للعنف والإرهاب والجرائم. وترى الصحف الجزائرية أن المجموعات الإرهابية تتصرف انطلاقاً من يأسها. فان لم يتعاون معها الناس تقوم بملاحقتهم واعتماد سياسة الأرض المحروقة وتهجير القرى والتسبب بموجات من الحشود التائهة بهدف التضييق على العاصمة وزرع البلبلة فيها. وما يثير القلق أنه وخلال الأشهر الخمسة الأولى لعام ١٩٩٧ راحت المجموعات هذه تستهدف الناس الأكثر فقراً والأشخاص العزّل في مخططها الإرهابي[٨٥].

وفي منطقة البحيرات العظمى سجلت أعمال عنف مماثلة لما يجري في الجزائر. ففي بوروندي أوقعت الحرب الدائرة بين الهوتو والتوتسي أكثر من ١٥٠ ألف قتيل مدني بين تشرين الأول ١٩٩٣ وآب ١٩٩٦. وأكدت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته نهار الخميس في ٢٢ آب ١٩٩٦ أن أكثر من ٦ آلاف مدني لقوا حتفهم أثر انقلاب التوتسي، واصفة أحدى المجازر ضد المدنيين في ٢٧ تموز التي ذهب ضحيتها ٤٥٠ مدنياً دفنوا في مقبرة جماعية[٨٦]. واعتمدت العصابات البوروندية الوسائل المعتمدة من الجماعات الإرهابية في الجزائر، أي القتل بالخناجر والسيوف وإلقاء الضحايا أحياء في النيران واحراق المنازل[٨٧].

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٧ أعلن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الجيش البوروندي الذي يهيمن عليه التوتسي قتل ما لا يقل عن ألف شخص معظمهم من الهوتو منذ كانون الأول ١٩٩٦[٨٨]. وأكد دبلوماسيون وعمال إغاثةأن المذابح

---

(٨٣) وكالة رويتر، ٢٩ نيسان ١٩٩٧

(٨٤) AIT-LARBI Arezki, Algérie: «sanglante ouverture de la campagne», le Figaro, 16407, vendredi 16 mai 1997, p3.

(٨٥) تستعمل المجموعات الإرهابية سيناريو المجازر نفسه، ويقضي بأن ينزل مسلحوها من المغاور والغابات والوهاد فيتسللون ليلاً إلى أحدى القرى ثم يعملون باهاليها قتلاً وذبحا باسلحة بسيطة كالسكاكين والخناجر، وهو تقليد همجي قديم يثير الرعب.

(٨٦) وكالة رويتر، الجمعة ٢٣ آب ١٩٩٦.

(٨٧) وكالة رويتر، الثلاثاء ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٨٨) وكالة رويتر، الخميس ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٧.

تصاعدت بشكل ملموس منذ أن استولى الجيش على الحكم في حزيران ١٩٩٦[٨٩].

وضمن اطار الصراع القبلي سجلت مجازر جماعية في الحرب الأهلية الرواندية نذكر البعض منها. ففي نيسان ١٩٩٥ سجل مصرع آلاف عدة من اللاجئين الهوتو في مخيم كيباهو (KIBEHO) بعد فتح النار عليهم من قبل الجيش الذي تسيطر عليه غالبية من التوتسي، مما أدى إلى وقف المساعدات الدولية لرواندا[٩٠]. علاوة على ذلك، قام الجيش وسكان رواندا بتوجيه الإهانات والتعدي بالضرب على عشرات الآلاف من اللاجئين الهوتو العائدين إلى بلادهم.

وفي الكونغو اتهمت قوات كابيلا بارتكاب مجازر أثناء حربها التحريرية ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من اللاجئين الروانديين، أعلن عنها مبعوث الأمم المتحدة روبرتو كاريتون الذي طالب بتحقيق دولي لتحديد مدى اتساع هذه المجازر وتحديد المسؤولية عنها. وقد قدّم رقم ٥٠٠ ألف خلال عودته من رحلة استكشافية دامت ٣ أيام في مناطق سيطرة الثوار[٩١].

ومع دخول الثوار إلى كينشاسا في أواخر أيار ١٩٩٧، اتهمتهم منظمة «اطباء بلا حدود» باعتماد ستراتيجية ابادة للتخلص من اللاجئين الهوتو مؤكدة أن ١٩٠ ألف منهم فقدوا في شرقي الكونغو وقد يكونوا ذهبوا ضحية هذه الستراتيجية. وفي تقرير نشرته صحيفة «ليبراسيون» قالت المنظمة أن تحالف المتمردين أعد ستراتيجية متعمدة للقضاء على اللاجئين الهوتو بمن فيهم النساء والأطفال[٩٢].

وترافقت الحروب في إفريقيا مع انتشار الأوبئة بسبب غياب الحد الأدنى من التدابير الوقائية والنظافة. فعلى سبيل المثال، وعلى حدود رواندا ـ الكونغو وأثر حرب تشرين الأول ١٩٩٦ والتخوف من انتشار الأمراض بسبب النزوح السكاني، عملت المفوضية العليا للاجئين على تشكيل ٤٠ فريقاً يتكون كل منها من ١٠ اشخاص لحفر مراحيض ميدانية واقامة نقاط اضافية للمياه. كما عززت الفرق الطبية خاصة بعد تساقط الأمطار بشكل غزير مما حوّل المخيمات إلى بقع من الوحول[٩٣].

ومن الأمراض التي انتشرت بسرعة في إفريقيا وتتخوف القيادات الدولية من انتشارها بسرعة أكبر مرض السيدا الذي تتصدى له الدول الإفريقية بوسائل بدائية رغم المؤتمرات حوله، وآخرها يعقد في ابيدجان في ١١ كانون الأول ١٩٩٧ تحت عنوان «السيدا وانتشارها»، وقد وجهت دعوات للمساعدة لأن ٨٠٪ من المرضى هم

---

(٨٩) Le Figaro, 15766, jeudi 28 avril 1995, p5.

(٩٠) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت ٢٣ نيسان ١٩٩٥.

(٩١) STASI Bernard, «des responsabilités de l'Europe, le Figaro»: 16398 8 mai 1997, p1.

(٩٢) وكالات الانباء، الثلاثاء ٢٠/٥/١٩٩٧.

(٩٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٦.

من سكان بلدان الجنوب فيما تتوفر الأدوية في بلدان الشمال حسب وزير خارجية ساحل العاج[٩٤]. ومن الوسائل المستعملة للتخفيف من العدوى حملة دعائية كبرى وتوزيع الواقيات الذكرية وتحرك منظمات الصحة العالمية والمساعدات بالأدوية والأطباء واقامة مختبرات الفحص. كما وزعت منشورات شعبية في ٢٥ دولة إفريقية فرانكوفونية وعرضت افلاماً وأقامت ندوات تلفزيونية وخفضت عادات زواج الأرملة من شقيق زوجها.

هـ ـ حقوق الإنسان والديمقراطية

لا تعتبر الأنظمة الإفريقية مثالاً يحتذى في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي استبدلت في عدد كبير من الدول الإفريقية بالديكتاتورية ونظام الحزب الواحد وحركات قمع الحريات والتعدي على حقوق الأفراد والجماعات دون وازع أو رقيب. لقد تركت الحرب الباردة بصماتها على إفريقيا، ومع انتهائها جرت بعض التحولات نحو الديمقراطية في نصف الدول الـ ٤٨ الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تحولات عادت وسقطت في نظام الحزب الواحد .

ورغم أنّ المساعدات الغربية كانت غالباً ما تقدم بعد الحصول على التعهدات بأنّ إصلاحاً ديموقراطياً ما سينفّذ، إلا أنّ النتيجة أظهرت أنّ الإنتخابات المدفوعة بالرغبة في الحصول على المساعدات لم تكن تجلب التغيير نحو الأفضل. فالإنتخابات والديموقراطية تسيران عادةً يداً بيد، إنما ليس دائماً في افريقيا حيث هيمنت وما تزال ديكتاتوريات الحزب الواحد والقيادات العسكرية.

وعلى سبيل المثال جرت في بلدان افريقية عدة إنتخابات. فماذا كانت النتيجة؟ لقد جرى التلاعب بأصوات المقترعين وبالنتائج فبقي التسلط قائماً في بوركينافاسو والكاميرون والغابون وتوغو وغيرها. وفي غينيا مدّد الجنرال تيودور او بيانغ لحكومة الرعب المسيطرة منذ ١٦ عاماً من خلال إنتخابات جاءت نتيجتها لصالحه بنسبة ٩٩٪.

كما أطاحت شخصيات إستبدادية عدة بأنظمة حكم مدنية كما في غامبيا والنيجر، وقفز البعض فوق نتائج الإنتخابات كما في نيجيريا.

ونيجيريا، التي جاء حكمها الحالي نتيجة عاشر إنقلاب عسكري، ليست نموذجاً جيداً للديموقراطية. وهي واحدة من أكثر البلدان الإفريقية اهتزازاً وتقلباً، ويعتبر نظامها الحالي معزولاً وغير ديموقراطي ولا يمكنه جمع البلاد حوله. فالأحزاب ممنوعة والمعارضة تراقب بدقة وتمنع من انتقاد الحكم. وزعيمها أبيولا، الذي فاز في

---

(٩٤) PETITNICOLAS Dr. Catherine, «Sida en Afrique», le Figaro, 16369, mercredi 2 avril 1997, p11.

انتخابات ١٩٩٣، هو في السجن. كما أقفلت «الغارديان» أهم صحيفة للمعارضة من قبل الحكام العسكريين الذين لم يقرروا بعد إعادة السلطة للمدنيين(٩٥).

وفي الكونغو، حيث مصير عشرات آلاف اللاجئين الهوتو غير معروف، إتهمت الأوساط الدولية زعيمها الجديد كابيلا بضرب حقوق الإنسان عرض الحائط وتجاوزها خلال حملته للإطاحة بموبوتو. كما إتهم الأمين العام للأمم المتحدة الثوار بتعريض اللاجئين لمختلف أنواع الجوع والحرمان تمهيداً لإبادتهم. أما كابيلا فقد أكّد بكل صراحة أنّه لم يعلن الحرب على موبوتو للإهتمام بأمور إنسانية، فهدفه الأساسي هو احتلال كينشاسا دون النظر إلى حقوق الإنسان(٩٦). واتهمت منظمة أطباء بلا حدود «الثوار بارتكاب مجازر» ضد المدنيين ومنع الصحافة من التأكد من المعلومات حولها عملياً على الأرض.

أما الدول الأخرى المسماة ديموقراطية مثل كينيا وشاطئ العاج وزيمبابوي، فقد تحولت إلى نظام الحزب الواحد وشهدت جمهوريات افريقيا الوسطى محاولات انقلاب وتمرد عسكري في ظاهرة باتت مألوفة. وفي بعض الحالات، جرت تعديلات ديموقراطية لإضفاء الشرعية على أنظمة تسلطت منذ فترة طويلة أو على حكام اتهموا بالديكتاتورية وآثروا الإنسحاب بهدوء من الحياة العامة.

وليس ادل على تراجع الديموقراطية في افريقيا من انتخاب رؤساء عسكريين في تسع دول من أصل ١٧ في غرب القارة هي تشاد وغينيا والنيجر وتوغو وغانا وموريتانيا وغينيا بيساو وبينين وبوركينا فاسو(٩٧).

فالعسكريون هم أصحاب السلطة والمال، لذلك أصبحوا رمز القوة القادرة على قيادة المجتمعات المهددة بالإنقسامات والحروب.

ففي بينين تمّ إبعاد الرئيس الديمقراطي نايسفور سوجلو بعد خمس سنوات من حكمه، واختار الناخبون الزعيم العسكري الماركسي السابق الجنرال كيريكاو. وبينين تحمل رقماً قياسياً افريقياً في عدد الإنقلابات منذ استقلالها عام ١٩٦٠. وفي سيراليون لم يمارس السكان الإنتخابات الحرة منذ ١٩٦٧ بسبب ضراوة حكم الحزب الواحد والديكتاتوريات العسكرية كما جرى انقلاب عسكري في أوائل آيار ١٩٩٧.

وفي زيمبابوي تفرض الحكومة سيطرتها على الصحافة والإذاعة والتلفزيون وتجبرها على تغطية الحملات الإنتخابية للموالين فقط، كما زوّرت الإنتخابات

---

(٩٥) AUDIBERT Dominique, «le Far West africain», le Point No 1175, 25 mars 1995, P.39.

(٩٦) حرب خليل، «افريقيا: يتعثر الإقتصاد فيتقدم العسكر»، السفير، ٧٥٨١ الإثنين ١٩٩٦/١٢/٣٠، ص ١٢

(٩٧) قديماً فولتا العليا.

الرئاسية في آذار ١٩٩٦ لتأمين وصول الرئيس موجابي الذي يقف وأعوانه على رأس حكومة حزب واحد متنكرين بزي الديموقراطية(٩٨).

وفي النيجر دعت النقابات العمالية إلى تنظيم إضراب مفتوح شامل اعتباراً من ١١ تموز ١٩٩٦ احتجاجاً على الإنتخابات الرئاسية التي فاز فيها الحاكم العسكري ابراهيم بار ومناصروه. وكان أعضاء اللجنة الإنتخابية قد اقيلوا من قبل بار الذي عيّن بدلاً منهم من انصاره، ومنع معارضيه من مغادرة منازلهم، كما منع التجمعات العامة(٩٩). علاوة على ذلك، قمعت مسيرة لمعارضي نظام الجنرال بار الذين يطالبون باعادة الديموقراطية وأوقف ثلاثة من زعماء المعارضة هم رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمعية الوطنية السابق ورئيس الحزب الوحيد المعارض واقتيدوا إلى مكان مجهول ومنعت عنهم مقابلة محاميهم رغم احتجاجات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان(١٠٠).

وفي زائير، التي استبدل كابيلا اسمها إلى «الكونغو»، قمعت قوات الجيش التظاهرات المعارضة وأرجأت الإنتخابات العامة لمدة عامين رغم معارضة الولايات المتحدة. كما عبّرت منظمة حقوق الإنسان الأميركية عن قلقها من احتمال تحول كابيلا إلى ديكتاتور كسلفه موبوتو ومن إمكانية وضع حكومته مشروعاً يقضي بحظر الأحزاب السياسية وتنظيم ندوات أيديولوجية إلزامية لبعض فئات المجتمع(١٠١).

وهناك صعوبات أخرى تعترض الديموقراطية في افريقيا حيث تصوت غالبية الشعوب وفقاً للانتماءات العرقية أو الدينية أو المناطقية، فيما المؤسسات الديموقراطية ضعيفة كالصحافة الحرة والقضاء المستقل والنقابات العمالية. علاوة على ذلك، يولي المواطنون اهتمامهم للنواحي المعيشية أكثر من هموم السياسة والحكم. ففي ظل الترتيبات السياسية والإجتماعية الحالية، تبدو افريقيا غير مهيأة بعد لإنقلاب ديموقراطي جذري في المستقبل المنظور، كما أنّ فرص التغيير من الخارج ضئيلة جداً.

أما الديموقراطيات الجديدة والقليلة في القارة فلا يبدو أنّها ستعمر طويلاً ما لم تؤسس لإقتصاديات قوية ولتنمية سريعة، الأمر الذي لم يحصل بعد.

---

(٩٨) روبرت رو تبيرج، الديموقراطية في افريقيا، الشرق الأوسط، العدد ٦٣٦٦، الجمعة ١٩٩٦/٥/٣، ص ٩

(٩٩) وكالة رويتر، الخميس ١١ تموز ١٩٩٦.

(١٠٠) OBERLE Thierry, «Niger: Barré met l'opposition aux arrêts», Le Figaro, 16306, samedi 18 janvier 1997, P.4.

(١٠١) وكالة الصحافة الفرنسية، الأحد ٢٥ آيار ١٩٩٧.

و ـ مشكلات أخرى

وتأتي مشكلات أخرى لتعترض مسيرة الدول الإفريقية سنورد البعض منها نظراً لأهميتها وكمثال عن الصعوبات التي تهدد تطور دول العالم النامي حالياً. ولن نتعرض لجميع المشكلات بسبب ضيق المجال.

١ ـ الصراعات العرقية والدينية

تسود الصراعات العرقية والإتنية والدينية دول افريقية عدة يعتبر المثال الكونغولي ـ الرواندي ـ البوروندي مثالاً صارخاً لها حيث تتواجد أكثرية من الهوتو مع أقلية من التوتسي مدعومة حالياً من الولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر هذا الصراع أكبر تحدٍ لحدود الدول التي رسمتها القوى الإستعمارية في منطقة البحيرات العظمى. فالإستعمار الغربي لم يراع التقسيمات القبلية والعرقية التي تعتبر واقعاً معروفاً في افريقيا وذلك عند رسم حدود الدول. وحتى منتصف العقد الماضي، كان التوتسي بمثابة أكراد منطقة شرق افريقيا أي أقلية مهمشة. إنما وبعد أن استولوا على السلطة في بوروندي، بدأوا يحاولون اقامة إمبراطورية التوتسي في منطقة البحيرات العظمى والتي تكلمنا عنها سابقاً(١٠٢).

إنما يبقى السؤال ماذا سيحل بالأغلبية الهوتو؟

وهل سيتم إعادة تشكيلهم لتكوين دولة منفصلة؟ الأمر الذي سيكون ربما مخرجاً للنزاع القبلي المسلح الحالي.

ودينياً، يبدو أنّ التعايش الإسلامي ـ المسيحي مهدد في العديد من الدول الإفريقية بدءاً بشمال القارة، وفي مصر بالتحديد حيث تتعرض الأقلية القبطية للكثير من المضايقات وصولاً إلى المذابح على يد الأصوليين. كما سجّلت مطالب تدعو إلى عدم قبول عناصر من الأقباط في الجيش المصري.

وفي السودان، يبدو أنّ الصراع الدائر حالياً على السلطة يقوده من الجنوب المسيحيون الراغبون ربما في الإستقلال عن النظام السوداني المتشدد دينياً والمرتكز على دعم الجماعات الدينية المتطرفة التي ساهمت في عزل المجتمع السوداني دولياً. وفي الجزائر تبدو المذابح شبه اليومية من قبل الجماعات الأصولية المتطرفة التي تحاول اقامة نظام ديني متشدد في البلاد، رداً على مظاهر التغريب في المجتمع الجزائري، رغم أنّه مجتمع متجانس دينياً.

---

(١٠٢) مزروعي علي، «افريقيا تتجه نحو حدود عرقية بعد القومية»، الشرق الأوسط، العدد ٦٥٦٧، الأربعاء ٢١/١١/ ١٩٩٦، ص٩

وفي نيجيريا التي تتألف من أغلبيتين، إسلامية (٤٥ ٪ من مجموع السكان البالغ ٩٠ مليون) ومسيحية (٤٠٪)، ومنذ ١٥ سنة سجلت تحركات إسلامية وعودة إلى الأصولية مدعومة بجامعات كاتو وزاريا حيث يجتمع علماء الدين الأصوليون وراء الدكتور سليمان ابراهيم. حتى داخل الأكثرية الإسلامية سجلت خلافات بين السنة المدعومين من السودان وليبيا والشيعة الذين يدعمهم المغتربون اللبنانيون النافذون وايران. أما التشدد الأصولي فيبرز في عدم التساهل مع المسيحيين لجهة تربية الخنازير وبيع المشروبات الروحية. فبالفعل جرت حوادث عديدة نذكر منها قدوم جماعات متطرفة إلى قصر كانو في أواخر ١٩٩٤ برأس مسيحي أتهم بالتجديف. وقد حكم هؤلاء على أحد مسؤولي القصر وعلى أحد أساتذة جامعة كانو بالجلد لوصف عملهم بالوحشي(١٠٣).

أما النظام العسكري النيجيري فيبدو عاجزاً عن مقاومة المد الأصولي الإسلامي في البلاد خوفاً من استغلال المتشددين للأزمة الإقتصادية للقيام بتحركات ضده. وهذا السكوت ادّى إلى تخوف الجماعات الدينية والى المزيد من الأحداث. ففي مقاطعة يوب YOBE، وخلال شهر آب ١٩٩٤، قام الأصوليون بإحراق العديد من الكنائس مما أدى إلى وفاة اثنين من القساوسة البروتستانت. هذا العمل دفع بالأساقفة الكاثوليك في شمال نيجيريا إلى توجيه تحذير في ١٠ آذار ١٩٩٥ إلى السلطات بأنّ التطرف الديني قد يتطور إلى أحداث جسام إذا لم يضبط من قبل الحكم(١٠٤).

من جهة أخرى نظّم الأصوليون الشيعة في شمال نيجيريا تظاهرات للمطالبة بالإفراج عن زعيمهم زاك زكي الذي اعتقل في ١٢ ايلول ١٩٩٦، دامت أسابيع عدة وأودت بحياة ١٧ شخصاً(١٠٥). كما تندرج حرب بيافرا الإنفصالية التي دامت من ٣٠ أيار ١٩٦٧ إلى ١٢ كانون الأول ١٩٧٠ ضمن الإطار نفسه. ففي بيافرا الإنفصالية يعيش ١٤ مليون بأغلبية مسيحية ساحقة. لذلك رغب زعماؤها من الأيبوس IBOS بالتخلص من السيطرة الإسلامية الشمالية. وزاد الصراع حدة بسبب تمركز ثلثي آبار البترول النيجيري في هذه المقاطعة(١٠٦).

وفي مقاديشو (الصومال) قتل ١٧ مسلماً واصيب ٢٦ آخرون بجروح معظمهم من المدنيين، وذلك خلال قتال قبلي ضار بين أنصار الجنرال عيديد ورجال الميليشيا

---

(١٠٣) هذه الأحداث أدّت منذ ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٥ إلى مقتل ٣٠٠٠ شخص في كانو.
le Monde, 15527, 7 janvier 1995, P.3.

(١٠٤) MARINGUES Michèle, «les Chrétiens de Nigéria s'inquiètent de la montée de l'islamisme», le Monde 15593, mercredi 15 mars 1995, P.3.

(١٠٥) وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٥ أيلول ١٩٩٦.

(١٠٦) AUDIBERT Dominique, «la guerre de Biafra», Le Point No 1175, 25 Mars 1995, P41.

والمؤيدين لخصمه عثمان حسن علي.وكل فئة تنتمي إلى أحد فرعي قبيلة واحدة. وجرى القتال في أواخر نيسان ١٩٩٧ بعد توقف الصراع القبلي الصومالي منذ سنوات عدة(١٠٧).

وفي رواندا، وخلال ليل ٢٧ـ٢٨ نيسان ١٩٩٧، قتل أحدهم ١٧ منهم تلميذة مدرسة رفضوا الإنقسام إلى مجموعتين عرقيتين، كذلك راهبة بلجيكية مدبرة مدرسة وأربعة من المدنيين في هجوم نفّذه مسلحون على إحدى المدارس، ذكرت السلطات أنّهم من الهوتو. كما جرحت ١٤ تلميذة أيضاً في هجوم آخر على إحدى المدارس في شمال غرب البلاد بسبب رفض التوزع حسب الإنتماءات العرقية (أي توتسي ـ هوتو). وتشتبه السلطات بأنّ منفذي الهجومين هم من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقين المتورطين في عملية الإبادة التي ذهب ضحيتها عام ١٩٩٤ نحو ٥٠٠ الف من التوتسي والهوتو المعتدلين(١٠٨).

٢ ـ تجارة السلاح وغياب التنمية

ومن المشكلات التي تعاني منها إفريقيا تزايد شراء الأسلحة وتراجع التنمية بسبب استنزاف موارد بلادها في هذه التجارة. فقد جرى عبر مراحل تاريخية طويلة استغلال القارة بالإحتلال العسكري المباشر من قبل الدول الأوروبية الذي ترافق مع العبودية وتجارة الرقيق. تلا ذلك استعمار اقتصادي من قبل الأوروبيين وصولاً إلى تجارة السلاح، وذلك بتحويل افريقيا إلى سوق ضخمة لهم بواسطة الشركات المنتجة للسلاح. وزاد هذا التوجه التقسيمات الاجتماعية في الدول الإفريقية القائمة على القبلية التي جزأت كل الدول إلى كيانات عدة بحكم الإنتماء العرقي والقبلي مما اشعل العديد من الحروب للوصول إلى السلطة داخل الدولة وبين العديد من الدول لإعادة رسم الحدود ما بينها على أساس عرقي.

وعمدت الشركات المنتجة إلى بيع السلاح إلى جميع الأطراف المتقاتلة دون مراعاة لعمليات الإبادة الجماعية التي تمت في الماضي وما تزال تدور في منطقة البحيرات العظمى. كل ذلك أدى إلى اهدار الأموال الطائلة على شراء السلاح بدلاً من تخصيصها لتنمية الدول التي هي بحاجة إلى التنمية بعد انعتاقها من نير الإستعمار الأوروبي أو لشراء الغذاء لشعوبها الفقيرة والتي سجلت أعلى نسبة للوفاة من الجوع في العالم.

لقد حاولت الامم المتحدة الحد من الانفاق على السلاح في إفريقيا من خلال منح قروض تبلغ ٢٥ مليار دولار أميركي تخصص للتعليم والصحة والأمن الغذائي

---

(١٠٧) وكالة رويتر، مقاديشو، الإثنين ٢٨ نيسان ١٩٩٧.

(١٠٨) وكالة الصحافة الفرنسية، كيغالي، الثلاثاء ٢٩ نيسان ١٩٩٧.

والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات ودوائر القضاء والخدمات المدنية وأنظمة الحكم. إلا أنها لم تضع شرطاً أساسياً بعدم استعمال أي مبلغ منها لشراء الأسلحة، انما بالحد فقط من حجم الانفاق الإفريقي على السلاح[١٠٩] كما ان المنظمة الدولية لم تضع قيوداً على الدول المنتجة للسلاح بإلتزام عدم بيعه إلى الدول الإفريقية النامية. لذلك فأن المساعدة قد توجه بكاملها إلى تجارة السلاح لأنه من غير الممكن الطلب إلى دول متصارعة لدوافع عرقية وقبلية وحدودية الإمتناع من تلقاء نفسها عن الحصول على السلاح الذي يؤمن لها استمرارية الصراع وصولاً إلى النصر.

فحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن الموازنات العسكرية لدول العالم الثالث تساهم في تغذية الصراعات واستهلاك الموارد الضرورية للتقدم الإقتصادي. ان ثلاثة أرباع تجارة السلاح في العالم تتم في الدول الفقيرة في حين تصدر الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أربعة أخماس السلاح المنتج إلى العالم الثالث. ورغم انخفاض المصاريف العسكرية العالمية منذ ١٩٩٠، فإن المشتريات من السلاح الخفيف الأكثر استعمالاً من الدول الفقيرة قد زادت[١١٠].

٣ ـ غياب الأمن القاري

خلال انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية الحادية والثلاثين في حزيران ١٩٩٥ في اديس أبابا، تعرض الرئيس حسني مبارك لمحاولة اغتيال فعاد سريعاً إلى بلاده وسط حملة من التساؤلات عن مخاطر تهديد أمن القارة الإفريقية داخلياً ودولياً. فمع انتشار النزاعات الأهلية والاقليمية في القارة منذ بداية هذا العقد امسى امنها مهدداً بمعناه التقليدي الذي يتضمن مقومات الاستقرار الداخلي والهيكلي للدولة، كما ان حدود الدول قد تتعرض لتبدلات اقليمية من جراء الحروب. هذا فضلاً عن ازمة النازحين عبر الحدود وتآكل البنى الاجتماعية والإقتصادية وتدهور التربة وتلوث البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة.

كل هذه الآفات تجعل الأمن البشري مهدداً في العديد من الدول الإفريقية. من الحروب القبلية في الكونغو وما جاورها في منطقة البحيرات العظمى، إلى القرن الإفريقي والصومال وحروبها المتجددة، إلى الحرب الأهلية في ليبيريا والنزاع الداخلي في سيراليون الذي قاد إلى انقلاب ايار ١٩٩٧، إلى نزاعات الحدود بين نيجيريا

---

(١٠٩) لادي رضا محم، «افريقيا: التنمية الغائبة»، الشرق الأوسط العدد ٦٣٣٦، الاربعاء ٣ نيسان ١٩٩٦،ص٩.

(١١٠) موصللي غسان، «افريقيا في خضم الصراعات»، مترجم عن لو موند، الديار ٢١٩٩، الثلاثاء ٤ تشرين الأول ١٩٩٤، ص ٥ الملحق.

والكاميرون وقبلها بين ليبيا وتشاد على شريط اوزو. كذلك فإن هدنة انغولا ما تزال مهددة، وايضاً موزامبيق. ويصعب أن نجد دولة إفريقية قد دخلت تجربة الديموقراطية وخرجت سالمة، مما يظهر مدى الإنهيار في الأمن القاري وتهديد السلم والأمن الدوليين.

وقد طرح في العديد من القمم الإفريقية خاصة في قمم تونس عام ١٩٩٣ والقاهرة عام ١٩٩٣ واديس ابابا عام ١٩٩٥، عنوان ضخم «أمن إفريقيا». وهذا الإهتمام يعود إلى تردي الأوضاع الأمنية كما أشرنا وعجز الأمم المتحدة والمنظمات الإفريقية عن تحقيق هذا الأمن. حتى ان قمة اديس ابابا بحثت في موضوع تشكيل قوة حفظ سلام في القارة مع ما يتطلب ذلك من إمكانات وقدرات مادية وبشرية. وتجربة الامن الجماعي في الصومال التي فشلت شاهد على تراجع مبدأ هذا الأمن في القارة السوداء.

لقد عكست كلمة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم سالم في افتتاح قمة اديس ابابا حقيقة غياب الأمن إذ قال[١١١]:

«قضية الأمن والإستقرار في قارتنا صارت واضحة. فمن الواضح أن اهم قضية امام القمة هي طريقة تعاملنا مع الأزمات».

وحالياً يبدو الوضع في افريقيا متأرجحاً بين اتجاهين مختلفين، اتجاه لتثبيت الأمن القاري واتجاه لتوسيع رقعة النزاعات والحروب، أي بين إفريقيا المنفتحة على التقدم وإفريقيا المنزلقة نحو الفوضى بفعل الحروب المتعددة.

٤ ـ المصالح الأميركية في افريقيا

يبدو أن المجتمع الدولي قد أصيب بالشلل أمام المشكلات الإفريقية، إذ وقف عاجزاً عن حل أي منها وخاصة أزمة منطقة البحيرات العظمى التي هددت مرفقين من اهم المرافق الإفريقية ذات الإهتمام الدولي:

أ ـ القرن الافريقي المجاور لمضيق باب المندب، المدخل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي وطريق الخليج العربي والممر نحو الشرق الأقصى.

ب ـ البحيرات العظمى، خزان المياه الإفريقي المهم.

ولعل رئيس وزراء كندا كان الأشجع بين رؤساء الدول إذ أجاب في مؤتمر صحافي عقده في اليابان أواخر تشرين الثاني ١٩٩٦، رداً على سؤال حول لا مبالاة الدول الغربية بالأزمة التي طالت في الكونغو[١١٢]:

---

(١١١) السيد حسين عدنان، «افريقيا تبحث عن امنها»، النهار ١٩١٧٢، السبت ١٩٩٥/٧/١، صفحة ١١.
(١١٢) وكالة رويتر، اليابان، السبت ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٦.

«كندا ليست مذنبة أكثر من غيرها، الجميع مذنب إلى حدٍ ما» .

ويشكل هذا التصريح إعترافاً بالتقصير الدولي تجاه القارة الافريقية خلال تعرضها لأزمات. والولايات المتحدة قائدة النظام العالمي الأوحد هي المؤهلة أكثر من غيرها لقيادة تحرك ناشط ضمن إطار الأمم المتحدة للحد من الحروب والنزف الافريقي البشري والإقتصادي. وتحركها ضمن هذا المضمار يشّكل رغبة في سلوك طريق تؤدي إلى الهيمنة على إفريقيا ووراثة الإستعمار الاوروبي القديم بشقيه الفرنسي والبريطاني. وترجيحاً لشهوة الوراثة يبدو التدخل الأميركي واضحاً في معظم المبادرات الدولية الخاصة بإفريقيا من الصومال وصولاً إلى حروب البحيرات العظمى.

والولايات المتحدة عامةً تعامل شعوب العالم الثالث معتمدة معايير أخلاقية مرفوضة داخل مجتمعها، وأبرز الأمثلة هي الأبحاث التي يجريها علماء أميركيون على ١٢ الف إمرأة حامل مصابة بفيروس السيدا في ساحل العاج وتنزانيا وأوغاندا وزيمبابوي ودول إفريقية اخرى حيث يتلقى البعض علاجاً ما زال في مرحلة التجربة(١١٣).

والإهتمام الأميركي بافريقيا بدأ بعد انهيار المنظومة الإشتراكية وبداية النظام العالمي الأميركي الأوحد. لكنّه، ومنذ عام ١٩٩٣، وعندما قتل ١٥ جندياً أميركياً في الصومال، خشيت واشنطن من إعادة تجربة فييتنام في إفريقيا التي كانت قد فقدت أهميتها الستراتيجية وأمست مسرحاً للحروب والمجاعات. هذا التوجه تبدل لاحقاً إذ لاحظ الأميركيون أنّ افريقيا لا تتألف فقط من كيانات معقدة وعاجزة ومشلولة سياسياً واقتصادياً، ففي العديد من بلدانها امكانات إصلاحية وأسواق إستهلاكية جديدة. لذلك، وضعت واشنطن منهجية جديدة للعمل في القارة السوداء مبنية على التجارة والإستثمار الخارجي، مع مساعدة البلدان ذات التوجهات الإصلاحية ومنحها الإعفاءات من الديون وتحسين صورتها في العالم.

وما جرى ويجري على الساحة الإفريقية من زعزعة أنظمة واستبدال حكام وحروب أهلية، يُعتبر جزءاً من تداعيات قيام النظام الأميركي ـ الإسرائيلي الجديد القاضي بوضع اليد على جميع المسطحات الأرضية الغنية بالثروات الطبيعية والمواقع الستراتيجية، إضافة إلى الصراع المجسد بطرد الفرانكوفونية لمصلحة الإنكليزية.

فبعد ١٩٩٣، حصل شبه إجماع افريقي على قطع العلاقات مع إسرائيل والتحول

---

(١١٣) ناصيف مارسيل، «الأميركيون يتبعون معيارين في علاقاتهم مع العالم الثالث»، مقال مترجم عن الهيرالد تريبيون، الديار، العدد ٣١١٤، الجمعة ٩ أيار ١٩٩٧، ص ٢١.

نحو التأييد العربي سياسياً واقتصادياً. ومنذ ذلك الحين، بدأت الولايات المتحدة تعمل على تبديل المعطى الإفريقي لجعله يندرج ضمن المعادلة الأميركية ـ الإسرائيلية إكمالاً لمحادثات كامب دايفيد التي حيدت مصر عام ١٩٧٨ عن الصراع العربي الإسرائيلي.

وبدأت خطة التحرك بالإمساك بمدخل افريقيا الشرقي، فكان إحتلال جزر دهلك وفاطمة في جنوب البحر الأحمر والإطباق على السياسة الأريترية عبر استيعاب أسياس أفورقي رئيس أريتريا. وكذلك دعم السياسة الأثيوبية عبر هيلا مريام ومن بعده حكام الحبشة. ثم بدأت عملية دك الكيانات الإفريقية التي تمسكت بصلاتها الفرانكوفونية وبعلاقاتها الستراتيجية مع أوروبا. وهكذا تصلب موقف جون قرنق في جنوب السودان لاخضاع السودان والضغط على مصر، وخلق نظام موال في أوغندا بعد خلع عيدي أمين. وأخيراً جاءت حكومة الكونغو لتنهي عملية السيطرة على منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي عبر دعم كابيلا.

اقتصادياً، بدأت بعض البلدان الإفريقية تستفيد من الإعفاءات الجمركية لقسم من سلعها، وذلك تشجيعاً لها على المضي في الإصلاحات والإنتماء إلى النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. ويعتزم التوجه الأميركي الجديد انشاء «منتدى إقتصادي أميركي ـ إفريقي» يكون مفتوحاً أمام عضوية الدول الإفريقية الإصلاحية ومنبراً للحوار الأميركي ـ الإفريقي(١١٤).

كما تتجه النية لإنشاء صندوق لافريقيا بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وآخر للبنية التحتية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، واعادة النظر في برنامج المساعدات الأميركية للقارة بهدف التركيز على تفعيل التجارة والاستثمار.

كل هذه التحركات تدفع للاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستغير من سياستها التي كانت تقضي بترك إفريقيا لسادتها السابقين من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا. فالفراغ في النفوذ الذي خلفته السياسة الأوروبية تحاول الدبلوماسية الأميركية ملأه كما حصل حالياً في الكونغو.

وإذا دخلنا في تفاصيل التحرك الأميركي لوجدنا أنه تجسد خاصة في أزمة الكونغو التي ظهرت كصراع على النفوذ بين واشنطن الداعمة للثوار وعلى رأسهم كابيلا وفرنسا المؤيدة للرئيس موبوتو. فقد عرقل الأميركيون نشر القوات الدولية في منطقة البحيرات واقاموا مظلة دولية على عدوان التوتسي على سيادة الكونغو. وشهد الصراع

---

(١١٤) النصر محمد، «واشنطن تتبنى توجهاً إفريقياً جديداً»، مترجم عن الاكونومست، الديار، العدد ٢١١٤، الجمعة ٩ أيار ١٩٩٧، ص٢١.

هذا الكثير من التراشقات الكلامية لا سيما خلال زيارة كريستوفر إلى القارة في شهر تشرين الثاني ١٩٩٦(١١٥).

وتدعم إسرائيل الدور الأميركي بهدف جني مكاسب كبيرة أبرزها معاقبة فرنسا وبريطانيا على مواقفهما من قضية فلسطين. والأخطر من ذلك هو أن تلعب إسرائيل دور الوكيل الأميركي في منطقة البحيرات لاعتبارات تتعلق بمياه النيل، تطلعاً، إلى لعب دور مؤثر في صراعات المياه خلال القرن المقبل. فقد عملت إسرائيل على تسليح جميع أطراف الصراع في المنطقة مجاناً وخاصة جيشي بوروندي ورواندا ومتمردي التوتسي الذين فجروا أحداث شرق الكونغو(١١٦). كما أن الأقلية التوتسية في هذين البلدين تحاول، مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية، مد حزام حدودي داخل شرق الكونغو.

وكانت واشنطن قد وجهت أول تحد لمهابة الوجود الفرنسي في المنطقة على الأرض الصومالية وتحديداً في عملية «إعادة الأمل» الشهيرة. فهناك فرض الأميركيون بالقوة سحب القوات الفرنسية من العاصمة مقاديشو رداً على تفرد فرنسا بقرار خطير هو قرار نزع سلاح الميليشيات المتقاتلة.

ومن الواضح أن الخلاف الأميركي ـ الفرنسي في إفريقيا السوداء لا يقتصر على حماية المربع الفرنكفوني من النفوذ الدبلوماسي والثقافي الانكلوسكسوني، انما يذهب إلى أبعد من ذلك. فالمصالح الاقتصادية للبلدين تتعارض مما يفسّر استفحال الخلاف وخاصة في مجال النفط في الكونغو والتشاد حيث خرجت فرنسا خالية الوفاض فيما نالت شركة كونوكو الامتياز، وأنغولا التي هي ممر لمنافسة حادة بين البترول الأميركي والفرنسي، والغابون وغيرها. كما تتعارض المصالح الجيوستراتيجية للبلدين من خلال صراع نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكاسي منذ عام ١٩٩٤.

وضمن إطار الصراع الفرنسي ـ الأميركي، عارضت واشنطن التدخل العسكري الذي كانت قد قررته بلجيكا وفرنسا والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول ١٩٩٦ والمدعوم من الأمم المتحدة لحماية مئات الآلاف من اللاجئين من الكونغو، وذلك باشاعتها أخباراً عن قرب اجلائهم إلى بلادهم مما أدى إلى الغاء العملية(١١٧). فبعد الفشل الأوروبي في يوغوسلافيا السابقة، جاءت أزمة الكونغو لتظهر عدم القدرة

---

(١١٥) LAMBROSHINI Charles, «La fin des alibis», le Figaro, 16250, jeudi 14 novembre 1996, P.1.

(١١٦) أحمد محمد الحسن، «هل يقوم حلف أميركي ـ إسرائيلي لاحتواء إفريقيا من النفوذ الأوروبي؟»، الشرق الأوسط، العدد ٦٥٨٠، الثلاثاء ١٩٩٦/١٢/٣، ص ٨.

(١١٧) STASI Bernard, «les responsabilités de L'Europe», le Figaro, 16398, mardi 6 mai 1997, P.1.

الأوروربية على تنفيذ نجدة انسانية على الصعيد العالمي برعاية الأمم المتحدة دون الموافقة الأميركية.

وامتد الصراع هذا إلى شمال إفريقيا حيث تنازع الفريقان على بسط النفوذ وتحديد الأولويات، وظهر ذلك جلياً في الجزائر وقبل ذلك في تونس. لكن فرنسا، التي قبلت بدور محدود في القرن الافريقي عبر قاعدتها في جيبوتي، قاومت المد الأميركي في الشمال، خاصة في الجزائر التي بقيت ضمن المناطق الحيوية الفرنسية حتى بعد استقلالها.

ورداً على الدعم الفرنسي للحكومات الجزائرية أظهرت الولايات المتحدة تعاطفاً مع الحركة الاسلامية فاستضافت عدداً من قادتها وانتقدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مما شكل بؤرة تصادم سياسي بين المصالح الأميركية والفرنسية(١١٨).

وفي ليبيا، حيث لم يغب التأثير الفرنسي، خضعت البلاد للعقوبات الدولية بدعم من الولايات المتحدة التي عملت على عزل نظام الرئيس القذافي ووصمته بالارهاب، وعملت على عزله دولياً وحتى عربياً واتهمته بمحاولات انتاج القنبلة الذرية والاسلحة الكيميائية. وذلك ضمن اطار محاولات الهيمنة على المناطق الغنية في الشمال الافريقي.

وتعدى العزل الأميركي ليبيا إلى السودان التي اعتبرت واشنطن أن نظام حكمها اسلامي أصولي محاولة زعزعته. وضمن هذا الاطار، وخلال زيارة رئيس وزراء تركيا نجم الدين أربكان لافريقيا في جولة اسلامية بدأت بمصر، حذرته واشنطن من زيارة كل من ليبيا والسودان ونصحته بالحذر لانهما بلدان مدرجان على القائمة الأميركية للدول داعمة الارهاب(١١٩). وفي أواخر نيسان ١٩٩٧، صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية فأبقى ليبيا والسودان على القائمة المذكورة. وجاء في التقرير أن «السودان لا يزال ملجأ يوفر مراكز تدريب لعدد من المنظمات الارهابية الدولية»(١٢٠). ويبدو أن العلاقة مع السودان ليست موجهة بعداء أميركي للاسلام لأن لواشنطن علاقات جيدة ومميزة مع دول اسلامية عديدة، انما بسبب توجهات الحكم المدفوعة ببرامج جبهة الترابي وبمحاولة تصدير المشاكل إلى دول الجوار(١٢١).

وتسعى الولايات المتحدة إلى وضع السودان تحت المزيد من العقوبات لاسقاط

---

(١١٨) البنزار سعد، «الصراع الفرنسي ـ الأميركي في افريقيا»، الشرق الأوسط العدد ٦٧٢٨، الاربعاء ١٩٩٧/٤/٣٠، ص ١٠.

(١١٩) يأتي ذلك ضمن السياسة العامة الاميركية القاضية بعزل الدول التي تعتبرها واشنطن مؤذية عالمياً.

(١٢٠) وكالة رويتر، الاربعاء ٣٠ نيسان ١٩٩٧.

(١٢١) ميرغني عثمان، «هل يواجه السودان مؤامرة خارجية»، الشرق الأوسط، العدد ٦٧٢٩، الخميس ١ ايار ١٩٩٧، ص ٨.

نظامه. كما تود أن يقوم في السودان حكم ذو توجهات افريقية قبل أن تكون عربية أو اسلامية. وهي تلتقي في هذا الهدف مع إسرائيل التي تسعى للسيطرة على حوض النيل ومحاصرة مصر والسودان بدعمها الدول التي تطوق السودان(١٢٢). وذلك رغم معارضة روسيا وفرنسا والصين لفرض المزيد من العقوبات عليه.

ويتجسد الدور الأميركي بشمال افريقيا في مصر خاصة التي تدعمها واشنطن وتوجه لها المساعدات لاسباب أبرزها مشاركتها الفعلية في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية السلمية. وهي تعتبر القاهرة زعيمة التيار العربي المعتدل رغم عدم تطور علاقتها مع تل أبيب لتصل إلى حدود التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والسياحي.

ومن المناطق التي تحظى بالاهتمام الأميركي وتعتبرها واشنطن مهمة لمصالحها، منطقة الكاب وجنوب افريقيا. فمنذ حزيران ١٩٩٤ ابرمت مع بريتوريا اتفاقاً لتشكيل لجنة لتطوير الاعمال بهدف تشجيع الصناعيين الأميركيين على الاستثمار في جنوب افريقيا(١٢٣).

أخيراً، هل يمكننا القول إن الستار أُسدل أو يكاد على النفوذ الفرنسي في افريقيا لمصلحة النفوذ الأميركي؟

وهل ستتمكن واشنطن خلال السنوات القليلة القادمة من الاعلان عن قيام الولايات المتحدة الافريقية على قاعدة اقتصادية ضخمة وكتلة بشرية كبيرة؟

سيمكننا تكوين رأي عن ذلك بعد التعرض للدور الفرنسي في القارة الافريقية في القسم الاخير من مقالنا.

٥ ـ الدور الفرنسي في افريقيا

بعد أن تركز التأثير الاميركي في دائرة محيطها البحيرات العظمى وتشمل في القرن الافريقي كل من اريتريا واثيوبيا، وفي افريقيا الوسطى كل من اوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا والكونغو وصولاً إلى جنوب افريقيا وناميبيا، تزايد الصراع على النفوذ بين تيارين:

ـ فرنسا، الدولة الاستعمارية القديمة التي تحاول المحافظة على مصالحها الموروثة، لا سيما وأن قسماً كبيراً من الدول الافريقية منخرط في عالم الفرانكفونية والحضارة الفرنسية العريقة وتربطه بالدولة الأم روابط ثقافية وعلمية ولغوية وحضارية.

---

(١٢٢) دول حوض النيل هي مصر والسودان واوغندا والكونغو واثيوبيا وبوروندي وتانزانيا وكينيا وافريقيا الوسطى.

(١٢٣) وكالة الصحافة الفرنسية، السبت ٤ حزيران ١٩٩٤.

ـ الولايات المتحدة التي جرى الحديث عن مصالحها سابقاً والتي تحاول دفع المفاهيم الجيوستراتيجية في القارة بهدف السيطرة النهائية على دولها ضمن مفهوم النظام العالمي الأوحد الذي اعتمدته منذ ١٩٩١.

وقد تركز هذا الصراع خلال الأشهر الخمسة الأولى من ١٩٩٧ في منطقة البحيرات العظمى حيث قاد التيار الفرنسي الرئيس موبوتو الذي كان يرأس التجمع الاقتصادي للبحيرات (CEPOL) ويضم الكونغو وبوروندي ورواندا التي تنتمي إلى عالم الفرانكفونية. وقاد التيار الثاني ثوار ثلاثة ينتمون إلى الجيل نفسه ٤٥ ـ ٥٥ سنة وهم يوسيفيني رئيس اوغندا وبول كاغامي (KAGAME) نائب رئيس رواندا وكابيلا المنتصر في الكونغو وهم ينتمون إلى قطاع التبادل التفضيلي (ZEP) في افريقيا الجنوبية الشرقية، وهي منطقة اقتصادية افريقية واسعة، للناطقين باللغة الانكليزية الافضلية فيها(١٢٤).

لقد درج الفرنسيون منذ عهد جسيكار ديستان على القول إن افريقيا هي القارة الوحيدة التي ما زالت فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها(١٢٥).

انما، هل ما زال القول صحيحاً الآن؟

ففرنسا ما زالت تربطها معاهدات دفاعية مع ثماني دول افريقية حيث بامكانها التدخل عسكرياً فيها كما حصل في ايار ١٩٩٦ حين تدخلت في دولة افريقيا الوسطى وارسلت ٥٠٠ جندي لتعزيز الحامية الفرنسية المتمركزة شمال البلاد مع وسائل قتال ثقيلة، بحجة حماية حوالى الف فرنسي يعيشون فيها والذين جُمعوا في ٣ أمكنة. انما ورغم هذا التدخل الذي يذكر بالعصور الفرنسية الذهبية، فقد أكد جاك غودفرين وزير التعاون في ٢٠ ايار ١٩٩٦ ان فرنسا غير مستعدة للعب دور الشرطي في افريقيا بل ينبغي عليها درس اسس تدخلها هناك(١٢٦).

هذه السياسة الجديدة، التي اعتُبرت تراجعاً فرنسياً عن حماية مصالح فرنسا في القارة السوداء، منعتها من التدخل عسكرياً في المستنقع البوروندي حيث يحاول الأميركيون استدراجها لا سيما بعد الإنتقادات الموجهة اليها إثر عملية توركواز في رواندا.

وهكذا أمست فرنسا في وضع دفاعي في افريقيا رغم مداخلاتها البارزة كافتتاح قمة أوغادوغو من قبل الرئيس شيراك. فالذي يوجه المصالح الإفريقية اليوم هو المبادىء الإقتصادية والتنموية وليس الإرتباطات الثقافية والعاطفية. لذلك فإن فرنسا

---

(١٢٤) DUTEIL Mireille, «la nouvelle Afrique proaméricaine», le Point, 1288, 26 mai 1997, P.76.

(١٢٥) DUTEIL Mireille, France: «le bourbier africain», le Point 1236, 25 mai 1996, P.26.

(١٢٦) وكالات الانباء العالمية، ٢٠ ايار، ١٩٩٦.

تجتاز أدق مرحلة من مراحل وجودها الإفريقي الذي دام أكثر من ٣٦ سنة بفعالية، خاصة بعد تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط وتوجه الهجمة الأميركية الجديدة نحو القارة السوداء. وذلك رغم شرب الشامبانيا في العديد من العواصم الإفريقية إثر اعتلاء شيراك سدة الحكم في أيار ١٩٩٥ بصفته الوريث للجنرال ديغول الذي انطلق من برازافيل كعاصمة لفرنسا الحرة.

وبالفعل فإنّ أول زيارة لشيراك إلى الخارج كانت في تموز ١٩٩٥ إلى افريقيا(١٢٧). لكن الصعوبات الإقتصادية الفرنسية حالت دون نجاح سياسة الأفرقة الجديدة خاصة وأن الدول الصديقة لفرنسا أمست بحاجة ماسة إلى العون الإقتصادي والمالي ولا سيما رواندا وبوروندي وليبيريا والصومال والسودان ومالي وشاطىء العاج وبوكينا فاسو.

انما، ورغم أن السياسة الفرنسية في إفريقيا أصبحت هرمة وينبغي اعتماد أسس جديدة لها، ورغم أن فرنسا لم تعد تملك وسائل سياستها الإفريقية هذه، ورغم المحاولات الأميركية للحلول مكانها، فأن الوجود الفرنسي في افريقيا ما زال متجسداً في مظاهر عدة أبرزها:

أ ـ الوجود العسكري الفرنسي في السنغال (١٣٠٠ عنصر) وشاطىء العاج (٥٣٠ عنصراً) والتشاد (٨٤٠ عنصراً) وجمهورية افريقيا الوسطى (١٥٠٠ عنصر) وجيبوتي (٣٢٠٠ عنصر) والغابون (٦٠٠ عنصر) والكاميرون (٦٠ عنصراً) أي ما مجموعه ٨٠٣٠ عسكرياً وذلك في أواخر عام ١٩٩٦. وهي أعداد لا بأس بها في افريقيا السوداء(١٢٧).

ب ـ ما زالت تجمع فرنسا اتفاقات دفاعية مع ٨ دول في افريقيا السوداء.

جـ ـ الفرانكفونية ما زالت حاضرة حتى ولو تغيرت المعطيات السياسية والإقتصادية، لأن استبدال طرق التفكير والحضارة والثقافة لا يمكن أن يتم بسهولة وسرعة خاصة وأن ٦٠ مليون افريقي يتكلمون الفرنسية.

لقد أكّد أحد زعماء الكونغو أن فرنسا تخطىء إذا اعتبرت أنّ تأثيرها يزول بسرعة ولأن الشعب يعيش ويفكر على الطريقة الفرنسية. كما نصح فرنسا بعدم إضافة بعد سياسي إلى البعد الثقافي الذي تتمتع به في افريقيا(١٢٨).

فما زالت اللغة الفرنسية هي لغة التعليم والثقافة في عدد كبير من الدول مع ١٠٠ مدرسة ليسيه (LYCEES) منها ٤١ مؤسسة ثقافية خاصة ومئات المراكز الثقافية

---

(١٢٧) DUTEIL Mireille, «ce que pèse encore la France en Afrique», le Point, 1263, 30 novembre 1996, p80.

(١٢٨) PRIER Pierre, «Pourquoi la France soutient-elle Mobutu, le Figaro», 16400, jeudi 8 mai 1997, p.3.

و١٧٠٠ مدرس فرنسي ومبلغ ١،٩ مليار فرنك تخصصه باريس سنوياً كمساعدات علمية وثقافية.

د ـ ما زالت فرنسا تعد أول الدول المصدرة إلى افريقيا مع ٢١ ٪ من ما تستقبل القارة. وهي تسبق الولايات المتحدة واليابان والمانيا خاصة بعد خفض قيمة الفرنك الفرنسي ـ الإفريقي بمعدل ٥٠٪ في كانون الثاني ١٩٩٤(١٢٩).

هـ ـ دعم فرنسا لقادة الدول الفرانكفونية كما جرى في النيجر في كانون الثاني ١٩٩٦، وفي افريقيا الوسطى في أواخر نيسان ١٩٩٦، وفي رواندا في نيسان ١٩٩٤ والغابون في ١٩٩٠ وجزر القمر في ١٩٨٩ وتوغو في ١٩٨٦(١٣٠).

كما دعمت فرنسا نظام موبوتو في الكونغو رغم فساده ونظام الترابي في السودان بعد تسلمها كارلوس رغم اعتماده المفاهيم الأصولية. ودعمت أيضاً الدولة الجزائرية في مواجهتها مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وساعدت الرئيس التشادي ادريس ديبي بعد سقوط نظام حسين حبري في عام ١٩٩٠، والكاميرون في معركته ضد نيجيريا والرئيس الحالي للتوغو،... الخ.

د ـ سياسة الرئيس شيراك، سليل الديغولية العرقية، التي اعتمدت افريقيا مقراً لانطلاقها.

فخلال العام الأول لحكمه زار شيراك افريقيا ٣ مرات:

ـ شاطىء العاج والغابون، والسنغال عام ١٩٩٥.

ـ بينين في كانون الأول ١٩٩٥.

ـ الغابون والكونغو في تموز ١٩٩٦.

وكلها زيارات تهدف إلى تدعيم السياسة الإفريقية لفرنسا(١٣١).

انما، ورغم هذه المظاهر الفرنسية في افريقيا، يبدو أنّ دور فرنسا سيشهد في الفترة المقبلة مزاحمة أميركية قوية في النواحي السياسية والإقتصادية وحتى الثقافية، إذ راحت الدول الفرانكوفونية تستعمل اللغة الإنكليزية أكثر فأكثر في عالم الإقتصاد والتجارة الإنغلوفوني.

هذا التراجع الفرنسي بدأ في الكونغو رغم تأكيد الناطق باسم الخارجية الفرنسية في ٥ أيار ١٩٩٧ بان "بلاده لا ترى نفسها مبعدة عن حل أزمة زائير، إنما هي معنية

---

(١٢٩) FAURE Michel, «la Franafrique est de retour», l'Express, 23443, 30/5/1996, p.105.

(١٣٠) انظر ملحق رقم ٤: التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا.

(١٣١) BOLLAERT Baudouin, «le nouveau partenariat franco-africain», le Figaro, 16146, mardi 16 juillet 1996, p3.

مباشرة فيها". فقد تسربت معلومات عن مصادر فرنسية أكثر تشاؤماً تشكو من محاولات الهيمنة الأميركية ومن توقيع كابيلا لاتفاقات إقتصادية مع شركة American Mineral Fields لإستغلال مناجم النحاس في كولويزي بقيمة مليار دولار(١٣٢). ويكفي أن يتسلم كابيلا سدة الحكم مكان موبوتو للدلالة على الخسارة الفرنسية للدور الأهم في البلاد.

علاوة على ذلك فإن سياسة فرنسا المتراجعة في الكونغو كان لها تأثير على دورها في كامل افريقيا، في وقت تراجع حجم المساعدات الإقتصادية التقليدية الفرنسية للبلدان الصديقة والحليفة(١٣٣).

لذلك فإننا نتساءل:

هل تملك فرنسا إمكانات مقاومة المد الأميركي الجارف في افريقيا؟

وهل ستستطيع المحافظة على الحد الأدنى من مصالحها في القارة؟

وهل ستتكرر التجربة الكونغولية في الدول الفرانكفونية الأخرى؟

هذا ما سيتقرر في السنوات وربما الأشهر المقبلة.

خلاصة عامة: افريقيا إلى أين؟

أخيراً، وبعد أن تطرقنا بإيجاز إلى عوامل القدرة القومية للدول الإفريقية وحللنا دورها السابق والراهن في التوازنات الدولية، وبعد أن لاحظنا الدور الأميركي المتصاعد في المناطق الحساسة للقارة والدور الذي ما زالت فرنسا تحاول الإضطلاع به، نتساءل:

ـ هل يمكن للقارة السوداء ولدولها أن تلعب دوراً مهماً على الساحة العالمية؟

ـ وكيف يمكن تصور مستقبلها بين التيارين اللذين يتجاذبانها حالياً، تيار النظام العالمي الأوحد المتمثل بالمصالح الأميركية والإسرائيلية، والتيار الأوروبي المتمثل بالمحاولات الدفاعية الفرنسية عن المصالح القومية التقليدية في افريقيا؟

إنّ محاولة الإجابة على هذه التساؤلات تفرض الإنطلاق من الوضع الحالي للقارة ومن إمكاناتها الإقتصادية والستراتيجية والإنسانية ومن علاقات دولها على الصعيد العالمي، مع الإنتباه إلى أن الكلام عن المستقبل يبقى في ميدان التحليلات والتوقعات أكثر مما هو من باب الإثبات.

---

(١٣٢) BOLLAERT Bauduin, «les contorsions française», le Figaro, 16398, mardi 8 mai 1997, p3.

(١٣٣) GODFRAIN Jacques, «A ceux qui dénigrent l'action de la France en Afrique», le Figaro, 16398, mardi 8 mai 1997, p1.

وانطلاقاً من هذا الواقع يمكننا تلمس صعوبة الدول الإفريقية، باستثناء بعضها القليل كجنوب افريقيا ومصر، في لعب دور في التوازنات الدولية لا سيما أمام نظام عالمي أوحد يحاول إبقاء هيمنته على جميع أصقاع عالمنا الحالي، وقوى عظمى تقليدية كالإتحادين الأوروبي والروسي، أو حديثة العهد اقتصادياً وجيوستراتيجياً كالصين واليابان.

فالعالم الثالث وأمام إندفاعة العالم الأول التكنولوجية والإقتصادية وحتى العسكرية، يبدو اليوم وكأنه يتراجع على جميع الأصعدة. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على المشكلات التي تتعرض لها الدول الإفريقية والتي ذكرناها سابقاً لنرى أن مشاريع حلها يلزمها، ليس فقط الإرادة والهمة للعمل، إنما وبشكل خاص:

ـ المساعدة الدولية التكنولوجية والمالية.

ـ التغيير في مفاهيم القيادة السياسية للدول الإفريقية.

ـ حل المشكلات العرقية والقبلية والسياسية والدينية ومشكلات الفساد والجريمة والفقر والجوع وغيرها.

ويبقى على هذه الدول أن تحسن استثمار خيرات باطن أرضها وتضبط أعمال تهريبها والسيطرة عليها وتضبط أعمال المافيات فيها. ويبقى على زعمائها المتصارعين التطلع بمنظار مصالح بلادهم أولاً قبل تنفيذ مخططات الأنظمة العالمية كالولايات المتحدة واسرائيل وأوروبا. يبقى عليهم تفعيل مؤسسات دولهم القارية كمنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها، والعمل على حل مشكلاتها ضمن إطارها دون اللجوء إلى الجيوش الغريبة التي تعمل على مد هيمنة بلدانها على المناطق الأغنى في العالم.

كما أنّ القارة قد تسجل مزيداً من التدهور والتراجع مع ازدياد مستوى المعاناة الإنسانية على مستوى المواطنين، الأمر الذي ينذر بإفراز واقع أكثر إظلاماً مما يتخيل الجميع وسط أسوأ أوضاع معيشية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

عالمياً، يبدو التيار الأميركي ـ الإسرائيلي مصمماً على متابعة هجمته الإستعمارية الجديدة وحتى تصعيدها ضد المصالح الأوروبية والفرنسية خاصة. لقد تجسدت هذه الهجمة حتى الآن في مناطق ثلاث من أهم المناطق الستراتيجية في افريقيا أي القرن الإفريقي ووسط افريقيا الغني بالثروات الباطنية ومنطقة البحيرات العظمى، خزان افريقيا المائي. انما يبقى على هذا التيار إكمال سيطرته على الشمال الإفريقي الذي يبدو ان دوله العربية، لا سيما السودان والجزائر وليبيا ستقاوم المد الإستعماري الجديد المتمثل بتحريك الصراعات الداخلية في هذه البلدان، تارة بدعم التيار الأصولي المتشدد كما يحصل في الجزائر، وطوراً بمحاربة التيار نفسه كما يحصل في السودان ومصر، ودائماً باتهام الأنظمة بدعم الإرهاب العالمي وإيواء

رموزه.

وضمن هذا الإطار، يبدو أنّ دولاً افريقية غنية أخرى ما زالت خارج إطار الهيمنة الأميركية حتى الآن لا سيما تلك المنضوية ضمن المجموعة الفرانكفونية. إنما، ورغم أن الدور الأميركي لم يكتمل بعد، تتوقع بعض المصادر الإفريقية أن تعلن واشنطن خلال بضع سنوات عن قيام الولايات المتحدة الإفريقية على قاعدة إقتصادية ضخمة وكتلة بشرية كبيرة تشمل الكونغو وتنزانيا ورواندا وبورندي وأوغندا وربما كينيا والصومال وأثيوبيا وأريتريا وجنوب السودان بعد إنفصاله عن الشمال بقيادة جون قرنق. وهذا ما يشكل حاجزاً أمام الإنتشار العربي الإسلامي في وسط إفريقيا لمصلحة المد الإسرائيلي المدعوم اميركياً.

أما فرنسا، التي يتجسد الدور الأميركي حالياً في افريقيا بالحرب على مصالحها، فأن حفاظها على هذه المصالح في الدول التي ما زالت في عالم الفرانكوفونية يفرض توحيد الرؤيا الفرنسية الداخلية وزيادة الدعم الإقتصادي والمالي للدول الإفريقية واعتماد سياسة أكثر ديناميكية وتصميماً في التعامل مع الصعوبات التي تعترض دورها. عليها ربما إشراك أوروبا الموحدة في حماية هذا الدور واعتماد سياسة استعمارية أوروبية جديدة مصممة على التصدي للهجمة الأميركية الشرسة في العالم الإفريقي.

وهكذا قد تشهد نهاية هذا القرن، الذي تمت خلاله ولادة الدول الإفريقية على يد أوروبا الإستعمارية، تقسيما جيوستراتيجياً وإقتصادياً جديداً للقارة السوداء على يد الأميركيين هذه المرة. وينبغي عدم استبعاد احتمال استمرار ظاهرة النزاعات العرقية وصولاً إلى التقسيم والتفتت للدول، وإعادة رسم خريطتها استناداً للتقسيمات العرقية والقبلية وربما الدينية. كما ينبغي عدم استبعاد احتمال انتهاج القارة خطاً ايجابياً مماثلاً لخط أميركا الجنوبية في مجالات التنمية ومحاربة الفساد ودخولها عهداً يلعب التكنوقراطيون فيه دوراً مهماً على قواعد النظام الديمقراطي بعيداً عن القهر والتسلط. لكن هذا الإحتمال الأخير، نراه أقل الإحتمالات حظاً في الحصول.

فافريقيا التي تحظى بجميع مقومات التقدم من موارد بشرية وطبيعية، يتطلب استغلالها خطوات تنسيق كاملة واستقراراً سياسياً واصلاحاً اقتصادياً مهماً. ينبغي فتح الباب أمام دور القطاع الخاص مع توفر البيئة المؤاتية لاجتذاب الإستثمارات الخارجية ولرفع القيود على انتقال الأموال والأشخاص والسلع وقيام المشروعات العملاقة. وهكذا قد تتمكن القارة من أخذ مكانها اللائق في المجتمع الدولي.

ملحق رقم/١/
تسميات افريقية تاريخية

أ ـ **افريقيا البريطانية:** تشمل مستعمرة سانت ايلان ـ جزيرة موريس ـ سوماطرة ـ سوايزلاند ـ جزر سيشيل.

ب ـ **افريقيا الشمالية:** المغرب العربي ـ أي المغرب والجزائر وتونس وأحياناً ليبيا.

جـ ـ **جنوب افريقيا:** جمهورية جنوب افريقيا.

د ـ **افريقيا الإستوائية الفرنسية:** اسم أطلق على الجمهورية المشكلة عام ١٩١٠ وحتى عام ١٩٥٨ والتي شملت المستعمرات الفرنسية الإستوائية (٢٤٠٠٠٠٠ كلم مربع). وتتالف من الغابون والكونغو الأوسط (حالياً كونغو برازافيل) وأوغندا وإمبراطورية افريقيا الوسطى .وتشاد.

هـ ـ **افريقيا الفرنسية:** أرض الآفار والأيسّاس AFARS - ISSAS

وجزر الكومور وجزيرة الرينيون.

و ـ **افريقيا الغربية الألمانية:** الكاميرون ـ التوغو ـ جنوب غرب افريقيا.

ز ـ **افريقيا الغربية الفرنسية:** اسم أطلق على الحكومة المشكلة عام ١٨٩٥ والتي بقيت عام حتى ١٩٥٨ وضمت فيدرالية ٨ مقاطعات فرنسية هي: السنغال وغينيا وفولتا العليا وشاطىء العاج وداهومي والسودان (حالياً مالي) والنيجر وموريتانيا.

حـ ـ **افريقيا الغربية البرتغالية:** كينيا البرتغالية ـ أنغولا ـ جزر الكاب فير ـ جزر ساو تومي SAO TOME

طـ ـ **افريقيا الشرقية الإلمانية:** طانجانيكا (١٨٨٩).

ي ـ **افريقيا الشرقية البريطانية:** تمتد من أثيوبيا حتى الموزامبيق ومن المحيط الهندي حتى كونغو كينشاسا. وتشمل زنزيبار ـ محمية أغندا ـ مقاطعة طانجانيكا ومستعمرة كينيا.

ك ـ **افريقيا الشرقية الإيطالية:** اريتريا ـ الصومال الإيطالي ـ أثيوبيا.

ل ـ **افريقيا الشرقية البرتغالية:** قسم من الموزامبيق.

ملحق رقم /٢/
معلومات عن الدول الإفريقية

الدولة	العاصمة	عام الإستقلال	المساحة بالكلم المربع	الموارد
شمالي افريقيا				
المغرب	الرباط	١٩٥٦	٧١٠٨٥٠	الحبوب ـ الصناعات الإستخراجية
الجزائر	الجزائر	١٩٦٢	٢٣٨١٧٤١	إستخراج المواد الأولية
تونس	تونس	١٩٥٦	١٦٤١٥٠	الزراعة ـ السياحة
ليبيا	طرابلس الغرب	١٩٥١	١٧٥٩٥٤٠	أول دولة منتجة بترول في افريقيا
افريقيا الشمالية				
مصر	القاهرة	١٩٥٦	٩٩٧٧٣٨	الزراعات الصناعية (القطن)
السودان	الخرطوم	١٩٥٦٠	٢٥٠٥٨١٣	الزراعة ـ القطن
أثيوبيا	أديس أبابا	١٩٤٧	١١٢٥٢٨٢	الصناعات الريفية
جيبوتي	جيبوتي	١٩٧٧	٢٣٢٠٠	بلد قاحل ـ تربية المواشي
الصومال	موقاديشو	١٩٦٠	٦٣٧٦٥٧	تربية المواشي ـ الزراعات الإستوائية
سومطرة	هاديبو	محمية بريطانية	٣٦٢٦	الصبير
كينيا	نيروبي	١٩٦٣	٥٨٢٦٤٦	الزراعات الإستوائية
تنزانيا	دار السلام	١٩٦٤	٩٤٥٠٨٧	أول منتج عالمي للالياف ـ البن ـ الذهب
موزامبيق	مابيتو	١٩٧٥	٧٩٩٣٨٠	الزراعات التجارية
مدغشقر	تناناريف	١٩٦٠	٥٨٧٠٤١	غابات ـ ثروات جوفية
أريتريا	أسمرة	١٩٦٢	١٢٦٠٠٠	الزراعة ـ الغابات
جزر القمر	موروني	١٩٧٥	١٨٦٢	الزراعة

الدولة	العاصمة	عام الإستقلال	المساحة بالكلم المربع	الموارد
مايوت	دزودزي	تابعة لجزر القمر	٣٧٤	الريبنيون
سان دنيز	مقاطعة فرنسية	٢٥١٠	قصب السكر	جزر السيشيل
مرفا فيكتوريا	١٩٧٦	٤٥٥	الزراعات الإستوائية	جزر موريس
مرفا لويس	١٩٦٨	٢٠٤٠	قصب السكر	افريقيا الغربية
الكاناري	لاس بالماس	مقاطعة إسبانية	٧٢٧٣	الفواكه ـ السياحة
الصحراء الغربية	العيون	نزاع بين المغرب وموريتانيا	٢٨٦٠٠٠	المواشي ـ الصيد البحري ـ الفوسفات
موريتانيا	نواكشوط	١٩٦٠	١٠٣٠٧٠٠	الزراعة ـ مناجم النحاس والحديد
الكاب فير	برابيا	١٩٧٥	٤٠٣٣	الصيد البحري ـ الزراعات الإستوائية
السنغال	داكار	١٩٦٠	١٩٦٧٢٢	زيت الفستق ـ الفوسفات
غومبيا	بانجول	١٩٦٥	١١٢٩٥	زيت الفستق
غينيا بيساو	بيساو	١٩٧٤	٣٦١٢٥	زيت الفستق
غينيا	كوناكري	١٩٥٨	٢٤٥٨٥٧	المعادن الكريمة ـ الغابات
سييراليون	فريتاون	١٩٦١	٧١٧٤٠	إستخراج المعادن ـ الزراعة ـ الغابات
ليبيريا	مونروفيا	١٨٢٢	١١١٣٦٩	الحديد ـ الغابات ـ الزراعة
شاطىء العاج	أبيدجان	١٩٦٠	٣٢٢٤٦٢	الزراعات التجارية ـ استغلال الغابات
غانا	أكرا	١٩٦٠	٢٣٨٥٣٨	أول منتج عالمي للكاكاو ـ المناجم

الدولة	العاصمة	عام الإستقلال	المساحة بالكلم المربع	الموارد
توغو	لومي	١٩٦٠	٥٦٧٨٥	الفوسفات ـ الزراعات الإستوائية
بينين	بورتو ـ نوفو	١٩٦٠	١١٢٦٢٢	الزراعات الإستوائية
نيجيريا	لاغوس	١٩٦٠	٩٢٣٧٦٨	ثاني منتج عالمي للكاكا ـ وبترول ـ ايدروكربير
الكاميرون	ياووندي	١٩٦٠	٤٧٥٤٤٠	الزراعات ـ الأخشاب ـ الألومنيوم ـ الأورانيوم
جزر ساوتومي	ساوتومي	١٩٧٥	٩٦٤	الإقتصاد الزراعي
غينيا الإستوائية	مالابو	١٩٦٨	٢٨٠٥١	الزراعات الإستوائية ـ الخشب
الغابون	ليبرفيل	١٩٦٠	٢٦٧٦٦٧	استغلال الغابات الكثيفة ـ الصناعات الإستخراجية
افريقيا الغربية				
الكونغو برازافيل	برازافيل	١٩٦٠	٣٤١٨٢١	الثروات الجوفية ـ الغابات الكثيفة
أنغولا	لواندا	١٩٧٥	١٢٤٦٧٠٠	مناجم الألماس ـ الزراعات التصديرية
سانت ايلين	جايمس تاون	مستعمرة بريطانية	١٢٢	المواشي
افريقيا الداخلية				
مالي	باماكو	١٩٦٠	١٢٤١٢٣١	تربية المواشي ـ زراعة الحبوب
بوركينا فاسو	أوغادوغو	١٩٦٠	٢٧٤٢٠٠	بلاد قاحلة
النيجر	نيامي	١٩٦٠	١٢٦٧٠٠٠	الفستق ـ الأورانيوم ـ المواشي
التشاد	دجامينا	١٩٦٠	١٢٨٤٢٠٠	المواشي ـ الزراعة

الدولة	العاصمة	عام الإستقلال	المساحة بالكلم المربع	الموارد
افريقيا الوسطى	بونفي	١٩٦٠	٦١٨١١٥	الألماس ـ الزراعة ـ الغابات
الكونغو	كينشاسا	١٩٦٠	٢٣٤٤٨٨٥	مناجم مهمة ـ الزراعة
أوغندا	كامبالا	١٩٦٢	٢٤١٠٣٨	النحاس ـ القطن
رواندا	كيفالي	١٩٦٢	٢٦٣٣٨	تربية المواشي ـ الزراعة
بوروندي	بوجانبورا	١٩٦٢	٢٧٨٣٤	الزراعة
مالاوي	ليلونغوي	١٩٦٤	١١٨٤٨٤	الزراعة
زامبيا	لوساكا	١٩٦٤	٧٥٢٦١٤	أكثر من ١٠ ٪من الإنتاج العالمي من النحاس
زيمبابوي	هراري	١٩٦٥	٣٩٠٢٤٥	التبغ ـ المناجم
افريقيا الجنوبية				
ناميبيا	ويندهوك	١٩٦٦	٨٢٤٢٩٢	المواشي ـ صيد السمك ـ استغلال الثروات الجوفية
بوتسوانا	غابرونز	١٩٦٦	٦٠٠٣٧٢	المواشي
جنوب افريقيا	الكاب	١٩٦١	١٢١١٠٣٧ ١٢٢١٠٣٧ (مع ترانسكاي)	أول قوة إقتصادية في افريقيا
ليسوتو	ماسكرو	١٩٦٦	٣٠٣٥٥	الزراعة
سوازيلاند	مبابان	١٩٦٨	١٧٣٦٣	الحديد ـ الأميانت

ملحق رقم /٣/
امبراطورية التوتسي

الثوار التوتسي الذين قادهم لوران كابيلا في الكونغو هم نتيجة الصراع على النفوذ في منطقة البحيرات العظمى بين التوتسي المزارعين والهوتو مربي المواشي الرحالة. لقد تمكنت قبائل التوتسي من تنظيم أكبر عملية طرد لشعب كامل في التاريخ من رواندا وبورندي إلى داخل الكونغو متسلحة بتأييد أميركي وصمت فرنسي وبتصريح من الرئيس الأوغندي برغبته في انشاء امبراطورية التوتسي العظمى على حساب شعوب وسط افريقيا والتي تتحكم بمنابع النيل ومداخل البحر الأحمر. وتحظى الفكرة بدعم إسرائيل لإقامة حاجز أمام الإنتشار العربي في اتجاه جنوب افريقيا. وتهدف إسرائيل أيضاً للضغط على مصر والسودان للموافقة على جر مياه النيل بواسطة أنابيب عبر صحراء النقب اليها.

أما منطقة القرن الإفريقي فهي بالغة الأهمية لأنها تمثل المدخل الطبيعي لافريقيا من جهة الشرق وتتحكم بمنابع النيل الازرق في أثيوبيا. وهي تتحكم على المستوى الدولي بأهم طريق تجاري بين أوروبا وآسيا وافريقيا.

وستتولى امبراطورية التوتسي إعادة ترتيب البيت الإفريقي بتأمين المصالح الأميركية في القارة فيصبح دورها شبيهاً بدور إسرائيل في الشرق الأوسط. ويستنتج من التصريحات الصادرة في كيغالي وكيمبالا أن نواة الأمبراطورية ستشمل أوغندا ورواندا وبروندي وشرق الكونغو وقسماً من افريقيا الوسطى وجنوب السودان وربما هضبة الحبشة وأريتريا وتنزانيا وبحيرات «فيكتوريا» و«موبوتو» و«جورج» و«كوانيا» و«كيوغا» و«طانجانيكا» و«أمين» و«تانا» و«كيغو».

ويتوزع التوتسي، حسب الإحصاءات الرسمية عام ١٩٩٥ كالآتي:

ـ الكونغو: ٥,١٠ ٪ من مجموع السكان البالغ ٩,٤٣ مليون نسمة.

ـ أوغندا: ٨,٥ ٪ من مجموع السكان البالغ ٣,٢١ مليون نسمة.

ـ رواندا: ١٥ ٪ من مجموع السكان البالغ ٤,٨ مليون نسمة.

ـ بوروندي: ١٤٪ من مجموع السكان البالغ ٤,٦ مليون نسمة.

«امبراطورية الوسط»
على عتبة القرن الحادي والعشرين

د. غسان العزي(*)

منذ ألفي عام، كانت «إمبراطورية الوسط»(١) الصينية منافساً للامبراطورية الرومانية. وتدل قطع نقود معدنية مكتشفة على وجود تبادل تجاري بين الإمبراطوريتين. وقد تأسست الأمبراطورية الصينية عام ٢٢١ق.م. أي بعد قرنين ونصف من وفاة الحكيم كونفوشيوس. ودامت حتى العام ١٩١١. وقد عرفت في تاريخها الطويل كل أنواع الحروب الخارجية والأهلية والاحتلالات والتغيرات السلطوية والسلالات الحاكمة المتعاقبة وانقسمت على نفسها أكثر من مرة وخسرت أجزاء من أراضيها(٢).

ومن أجل حماية أراضيهم الممتدة شمالاً وغرباً والمهددة من القبائل البربرية التي كانت تشن الحروب والغزوات بحثاً عن الغنائم، قام الصينيون بتشييد سور عظيم يقولون إنه البناء الوحيد الذي يمكن رؤيته من القمر (٥ آلاف كلم). وهذا السور الذي

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

(١) منذ القديم يطلق الصينيون على بلدهم هذه التسمية ويعتقدون أنه يقع في وسط العالم، في مركزه. ولهذه التسمية جذور وأسباب، أنظر:
BESANGER Serge . «Le défi chinois», éd. Alban. Paris 1996, chap.I: «L'empire du milieu».

(٢) انظر جدولاً بالمناطق التي فقدتها الصين منذ العام ١٦٨٩ في: روي مكريدس (باشراف). «مناهج السياسة الخارجية في دول العالم». دار الكتاب العربي. بيروت ١٩٦٦. ص ٤٠١. مأخوذ عن: Chiang kai-shek «China's Destiny», Roy publishers, New York 1947, p.34.

كان ثمرة قرون من العمل الدؤوب والذي حمى الصينيين من غزوات المغول والترك والبرابرة ولد عندهم ذهنية الشعب المحاصَر، في وقت أخذت تتأسَس في صفوفهم الإيديولوجية الكونفوشيوسية وتاليه المتنفّذية[٣] mandarinat. ثم تكرست مع الوقت ايديولوجية الخضوع والولاء: المرأة لزوجها والولد لوالده والموظف لرئيسه والحاضر للماضي. هذه الإيديولوجية هي القالب الذي تشكّل فيه المجتمع الصيني المتناغم ثقافياً إلى حد كبير جداً[٤].

في القرن التاسع كانت الصين امبراطورية منحلّة تنهش في جسمها القوى العظمى. ففي عام ١٨٤٢ انتهت حرب الأفيون الأولى باستيلاء بريطانيا على هونغ كونغ وبداية عصر التنازلات الصينية. وفي عام ١٨٥٧ انتهت حرب الأفيون الثانية باحتلال بكين نفسها وإحراق قصر الأمبراطور الصيني فيها وإجباره على المزيد من التنازلات. كذالك انتهت الحرب بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ بهزيمة هذه الأخيرة وخسارتها لتايوان. وقد ابتدعت القوى الكبرى وقتها (روسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) وسيلة «قانونية» لتقطيع أوصال الأمبراطورية المريضة. وفي صيغة «عقود الإيجار» الممتدة بين ٢٥ و٩٩ عاماً (مثل عقد إيجار هونغ كونغ الذي بدأ عام ١٨٩٨ وانتهى في ٣٠ حزيران ١٩٩٧ بعودة المستعمرة البريطانية إلى الصين)[٥].

وقد امتد تراجع «امبراطورية الوسط» حتى العام ١٩١١ حين أعلنت الجمهورية وبدأت مرحلة جديدة من التوتر والقلاقل سوف تمتد عقوداً عديدة. ثم انتهت الحرب الأهلية بين الكومنشانغ والشيوعيين بسيطرة هؤلاء على السلطة عام ١٩٤٩ وإعلان ماوتسي تونغ قيام «جمهورية الصين الشعبية» بعد هروب زعيم القوميين تشان كاي تشيك إلى تايوان في الأول من تشرين الأول من هذا العام حيث أعلن قيام «جمهورية الصين» التي حصلت على اعتراف الدول الكبرى.

ولم يخل عهد ماو من الاضطرابات والمحن، خارجياً (مثل الحرب الكورية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) وداخلياً. فحركة «المئة زهرة» سنة ١٩٥٧ أدت إلى سقوط الآلاف من المعارضين لماو، ونتجت عن «القفزة الكبرى إلى الأمام» (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) أعوام من القمع والفقر، وصولاً إلى «الثورة الثقافية» التي لم يسلم من هولها دينغ شياوبينغ

---

(٣) موظفون كبار يؤلفون حكومة لحكم البلد، وهي عبارة عن عدد من الحكماء يتم اختيارهم عن طريق الامتحان المفتوح أمام الجميع. لكن مع الوقت تغلبت الطبيعة الإنسانية على المثل العليا وأصبح التقدم إلى مثل هذا الامتحان مقتصراً على الأغنياء وذوي النفوذ القادرين على المشاركة في هذا السباق المكلف والطويل للإمتحانات الإمبراطورية العسيرة.

(٤) أنظر: ووبن. «الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي»، سلسلة عالم المعرفة جزءان رقم ٢١٠ و٢١١. الكويت ١٩٩٦.

(٥) COTTRELL Robert. «La fin de Hongkong», (éd). dagorno. Paris 1995.

الذي سيصبح، انطلاقاً من العام ١٩٧٨، صانع التحول الصيني الكبير أو، إذا شئنا، الصحوة الصينية التي تنبأ لها نابوليون بونابرت. وحتى عقود قليلة ماضية كانت الصين الشعبية تصنف في عداد الدول المتخلّفة في العالم الثالث. بل أن محلّلين غربيين، في الخمسينات، توقعوا لها الجوع في نهاية القرن العشرين.

ولكن على عكس تلك التوقعات، وغيرها، تبدو الصين في حلّة مختلفة تماماً في نهاية هذا القرن وعلى عتبة قرن جديد لا بد أن يشهد تحولات في نمط العلاقات الدولية السائدة وتبدلاً في تراتبية سلّم القوى العظمى. ولا غرابة في أن تشكّل الصين اليوم موضوعاً لإنتاج وفير في الأدب السياسي العالمي، والغربي خصوصاً. فعدا القلائل، مثل الاقتصادي الأميركي Lester Thurow، الذين يشكّكون بوجود «معجزة» اقتصادية صينية[٦] فإن الغالبية العظمى من المحللين تعتقد بأن الصين تتجه مسرعة نحو مركز القوة العظمى في عالم متعدد ـ القطبية سيحلّ مكان الأحادية ـ القطبية الأميركية في مدى زمني يُعدُّ بالسنوات.

والحقيقة أن كل المؤشرات والأرقام الاقتصادية تدعم أطروحة القائلين بصحوة صينية واعدة (I) رغم أن للعملة وجهاً آخر أقل لمعاناً (II) فهل تشكل الصين نموذجاً يُحتذى حذوه في العالم الثالث أم تجربة تنتظر نصيبها من النجاح والفشل؟ (III)

I ـ الصحوة الصينية: الوسائل المظاهر

إن مقارنة ولو سريعة بين روسيا والصين على أعتاب اقتصاد السوق تبدو ضرورية نظراً لما يجمع البلدين من عناصر مشتركة سوسيولوجية وتاريخية وديمغرافية وجغرافية (٥ آلاف كلم من الحدود المشتركة). فالصين عشية اندلاع الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ تشبه إلى حد بعيد روسيا عشية اندلاع الثورة البولشفية عام ١٩١٧. وستالين الذي حكم الاتحاد السوفياتي بالحديد والنار والقمع استطاع بناء دولة عظمى قارعت امبراطوريات الغرب الكبرى عقوداً طويلة[٧]. كذلك ماو فإنه أخرج بلاده من نفق التشرذم والإنهيار ليجعل منها دولة متماسكة تتطلع إلى مركز القوة العظمى. وإذا كان ستالين وماو يصنّفان في عداد رموز التوتاليتاريات المعاصرة ودكتاتوريات القرن العشرين، فالانصاف يفرض الاعتراف بأنهما تمكنا، على الأقل،

---

(٦) THUROW Lester. «Les fractures du capitalisme», éd. Village mondial. Paris 1997.
يقترح هذا الاقتصادي الأميركي انقاص ٤ نقاط على الأقل من نسبة النمو الرسمية الحالية في الصين (١٠٪ متوسط منذ عام ١٩٧٩) وبذلك لا تعود تشكّل الصين استثناء اقتصادياً عالمياً إلى هذا الحد.

(٧) يقول روجيه غارودي أنه لولا ستالين لما صار الاتحاد السوفياتي دولة صناعية وعسكرية عظمى. ويشرح كيف ولماذا. انظر: GARAUDY Roger. «Souviens-toi, brève histoire de l'Union Soviétique» éd. le temps des Cérises, Paris 1994.

من وضع بلديهما على سكة التاريخ بعد أن كانا خارجه. لكن طريقي الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعيين سوف تفترقان تدريجياً وتبعدان عن بعضهما إلى حدود القطيعة. وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين فإن روسيا التي كانت قوة عظمى تتحكم بمصير نصف البشرية تتأهب لأخذ مكان لها في صفوف الدول الفقيرة في حين أن الصين التي كانت من أكثر الدول ضعفاً وتفككاً وتخلفاً في الأمس القريب تتأهب لاحتلال مقعدها في الصف الأمامي من نادي الدول الأعظم. لماذا؟

الأسباب عديدة جداً منها أن الاتحاد السوفياتي الذي انهار على نفسه اضطر لولوج اقتصاد السوق بطريقة فجائية تحت ضغط الدول الغربية، في حين أن الصين اختارت سبيلاً مزدوجاً تدريجياً. واستطاع دينغ شياوبينغ الذي خلف ماو رفيق دربه الطويل، أن يفاجىء كل المراقبين بتحقيق «قفزة كبرى إلى الأمام» اقتصادية هذه المرة، يتوقع لها أن استمرت أن تجعل من «امبراطورية الوسط» القوة الأعظم في العالم، اقتصادياً على الأقل، مع حلول العقد الأول من القرن المقبل.

الصين وروسيا: النعمة والنقمة

عام ١٩٤٩ نجح الشيوعيون في السيطرة على الحكم في الصين فدخلت في المعسكر الشرقي عندما بدأ العالم ينقسم إلى شطرين. لكن سرعان ما أخذ ماو تسي تونغ يتمايز عن الشيوعية السوفياتية وينتقد ممارسات موسكو «الامبريالية» التي لا تختلف في رأيه عن السلوك «الامبريالي الأميركي». ووصلت العلاقات بين الجبارين الشيوعيين إلى حدود القطيعة التامة في عام ١٩٦٠ المؤذنة بمرحلة من التدهور الخطير من أجلّ مظاهرها الحوادث الدامية، عام ١٩٦٩، حول نهر أوسوري على الحدود الصينية ـ السوفياتية.

ثم راحت الصين تتجه نحو الانفتاح التدريجي مع الغرب: الولايات المتحدة (زيارة نيكسون للصين عام ١٩٧٢ وعودة العلاقات الدبلوماسية في ١٥ كانون الأولى ١٩٧٨) وبريطانيا (في ١٣ آذار ١٩٧٢) وغيرهما. وقد ترافق هذا الانفتاح الخارجي مع تنفيس للاحتقان الداخلي، من مظاهره إعادة الاعتبار لدينغ شياوبينغ في ١٩٧٣ وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً لأركان الجيش بعد أن كان ماو قد عزله عام ١٩٦٧ بسبب «إعجابه بالطريقة الرأسمالية».

لكن وفاة ماو في ٩ أيلول ١٩٧٦ فتحت صراعاً على السلطة سرعان ما انتهى بسقوط «عصابة الأربعة» التي قادتها أرملة ماو، وصعود دينغ شياوبينغ إلى السلطة بعد عام واحد ليشكل المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني في كانون

الأول ١٩٧٨ نقطة انطلاق «عودنغ» وما سمي بالتحديث الرباعي: الزراعة والصناعة والعلوم والتقنيات.

لقد بقي النظام السياسي شيوعياً وإن دخل البلد في اقتصاد السوق ولم تترافق الليبرالية الاقتصادية مع الديمقراطية، بحسب المفهوم الغربي الشائع. وبدا أن الصين تقوم بتطبيق خليط مفاهيمي غريب: «اقتصاد السوق الاشتراكي» أو الاقتصاد الحر على الطريقة الصينية.

في مكان آخر في الاتحاد السوفياتي شقيق الصين اللدود، تمّ التخلي عن الشيوعية وتبني اقتصاد السوق. لكن يلاحظ المراقب أن دخول هذا البلد في الاقتصاد الحر يتم بالألم والمعاناة والتعثر: شح المواد الغذائية وصعوبة التموين وهبوط الانتاج (أكثر من الثلث في أقل من عام) والتضخم وظهور مافيات وطبقات طفيلية وبطالة[٨].. إلخ. في حين أن «قانون اقتصاد السوق الاشتراكي» في الصين يسير وسط علامات ازدهار واعدة. ولذلك أسباب عديدة متنوعة[٩].

منها «التناغم الاثني» إذ أن ٩٥٪ من الصينيين من الهان أي من جذور صينية. وفي حين أن الأذريين والجورجيين والشيشان والأوزبكيين والأرمن والمولدافيين وغيرهم يخوضون كل أنواع الصراعات لتأكيد خصوصياتهم، ينصرف الصينيون لأعمالهم وللعبادة في الدِّين الجديد الذي اعتنقوه: المال والتجارة. ويشكل المغتربون الذين هربوا أصلاً من العوز دعماً لا يستهان به للبلد الأم. وتشكّل الدياسبورا الصينية المؤلفة من أكثر من ٦٠ مليون صيني موزعين بين آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية «نمراً خامساً» في الاقتصاد العالمي، واستثماراتها في الصين تشكل إحدى الدعائم الأساسية لاقتصاد هذا البلد اليوم. أما روسيا فلا تستطيع الاعتماد سوى على بعض الملايين القليلة من الدولارات التي تحولها حفنة من المغتربين الذين يقيمون بعض المشاريع الصغيرة في البلد الأم ونقطة ماء لا يمكن أن تغيّر الكثير من بحر المشاكل الاقتصادية المستعصية.

والمال الذي يفتقده الروس وينعم به الصينيون لا يأتي فقط من الخارج. فالتقاليد «الادخارية» الصينية قديمة، ونسبة الادخار هناك تعلو النسب العالمية الرائجة: الصيني يدخر بين ٣٠ و٤٠ في المئة من مدخوله عادة. وعدا عن المعادن الثمينة والعملات الصعبة المخبأة في البيوت (المقدرة بالمليارات) فإن الادخار المصرفي يبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار.

---

(٨) R. LESNIK & H. BLANC. «L'empire de tous les mafias», éd. presses de la cité. Paris 1996.

(٩) أنظر مقالتنا في النهار ١٨ آب ١٩٩٥: «الصحوة الصينية: عواملها المحلية واتجاهاتها الخارجية».

أضف إلى ذلك أن التوتاليتارية عملت بطريقة مختلفة بين الصين والاتحاد السوفياتي[١٠]. ففي الأخير ضربت الشيوعية قلب المجتمع، أما في الصين فقد قامت ربما بتأطيره «وتطهيره» لكنها لم تقتله. وفي حين أن الشعب الروسي بقي لمدة سبعين عاماً مقطوعاً من آليات السوق العالمية فإن الشعب الصيني انقطع لمدة لا تتجاوز العشرين عاماً احتفظ خلالها باحتياط مالي واجتماعي راح يطل برأسه مع تراجع الشيوعية الدوغمائية وتقدم «الليبرالية الاشتراكية».

ويعتقد جان ـ لوك دومينياك مدير مركز الدراسات والأبحاث الدولية في باريس أن الكرونولوجيا الصينية راحت تتمايز عن الكرونولوجيا العالمية في السبعينات، أولاً بتأخرها وتالياً بتقدمها. في بداية هذا العقد كانت الصين «متأخرة» عن الوقت العالمي. ففي حين أن حدة العداء بين القوتين العظيمتين (أميركا والاتحاد السوفياتي) أخذت بالتراجع نسبياً في وقت بدأ تعايشهما ينظم نفسه بنفسه، فإن الصين في أواخر «الثورة الثقافية» أخذت تنزلق في «صراع طبقات» وراحت تبحث عن إعطائه امتداداً دولياً. ومع تشدّده بدأ الحزب الشيوعي الصيني يفقد نموذجه الثوري وبدأت الشقوق تظهر فيه. وتقدمت الأزمة بوتيرة أسرع من نظيرتها في الاتحاد السوفياتي المحافظ في عهد بريجنيف. لكن انطلاقاً من ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ انقلب خلفاء ماو على معلمهم بسرعة فقرروا «إرخاء» سلطتهم بعض الشيء والانفتاح على العالم مؤذنين ببداية اصلاح النظام، فشكلوا سابقة في العالم الشيوعي، في هذا المجال[١١].

هذا التقدم تشرحه اشكالية داخلية. فالثورة الثقافية كانت، في الوقت نفسه، اللحظة الأعلى في الطموح الماوي والفخ الذي وقعت فيه. لقد منعت النظام من التحجّر وأجبرت القادة الشيوعيين على القيام بمناورة انقاذ: إرضاء هيمنتهم السياسية[١٢]. ومرة

---

(١٠) تبين دراسة عن القمع في الصين منذ ١٩٤٩ بأن الضحايا كانوا نسبياً أقل عدداً من ضحايا القمع في الاتحاد السوفياتي لأنهم مختلفون سوسيولوجياً (مساجين الغولاغ هم قرويون في الاتحاد السوفياتي ومدينيون في الصين) لأن السلطة الشيوعية في الصين كانت تفضل الاستنفار على الإلغاء. أنظر:
Jean-luc DOMENACH. «L'archipel du bout du monde, répression et enfermement en Chine Populaire», éd. Fayard. Paris 1992.
وتدل دراسة أخرى أن تطلعات الصينيين اقتصادية أكثر منها سياسية على عكس الحال في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية الاوروبية السابقة. ونجد عند المنشقين الصينيين نقداً لاذعاً للتوتاليتارية السلطوية ولكن لا نجد تفكيراً عميقاً حول شروط العبور إلى الديمقراطية: أنظر هذا الكتاب الذي يجمع عدداً من كتابات المنشقين الصينيين:
J - Ph. BEJA, M. BOUNIN et A. PEYRAUBE. «Le tremblement de terre de Pékin», éd. gallimard. Paris 1991.

(١١) DOMENACH Jean-Luc. «Le relâchement de la Chine» in ZAKILAÎDI. «L'ordre mondial relâché» éd. P.F.N.S.P. (coll. références) Paris 1993. P.157.

(١٢) Ibid. p.158.

واحدة اتجهت هذه المناورة نحو العصرنة الاقتصادية والانفتاح الخارجي.

هذه الخصوصيّة تشرح نفسها بسهولة وسط تأثير بيئة خارجية: إغراء الاقتصادات المجاورة التي حققت تقدماً يحث على التفكير. لقد انتصر الاقتصاد الياباني في الستينات خصوصاً وبعد عقد واحد جاء نجاح النمور الأربعة الآسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغفورة) وكان لامعاً. وعن طريق صينيّي الدياسبورا ووسائل الإعلام (الراديو أولاً) وصلت أخبار انتصار «ديمقراطية السوق» أي الرأسمالية، إذن الديمقراطية. ومحتوى هذا المفهوم اقتصادي أولاً، وهو ليس سياسياً إلا بطريقة محرَّفة وغامضة، وهو أيضاً مجرد من أي محتوى ستراتيجي(١٣).

لقد وجدت الليبرالية الصينية تربة خصبة تنمو عليها وبيئة مناسبة تترعرع فيها، في حين أن بريسترويكا غوربا تشيف، في النصف الثاني من الثمانينات، لم تعش أكثر من عمر الورود وذبلت بسرعة لافتقادها إلى التربة والبنية الصالحتين. وهكذا وجد الاتحاد السوفياتي المنهار نفسه وسط بيئة تشكل هاجساً أمنياً(١٤) ومخاوف مستقبلية بعد أن كانت تدور في فلكه وتسير على إيقاعه.

وإذا كان صحيحاً أن روسيا عشية ثورة ١٩١٧ تشبه إلى حد كبير الصين عشية ثورة ١٩٤٩ فإن ظروف البلدين تختلف كثيراً في الثمانينات. ثم أن غورباشيف ليس دينغ شياوبينغ رغم ما يجمع بين الرجلين من طموحات إصلاحية وتوجهات انفتاحية.

الطريق المزدوج نحو اقتصاد السوق

يلاحظ المراقب أن الاصلاح الصيني اتخذ لنفسه سبيلين متوازيين وراح يسير عليهما بطريقة تدريجية أو تدرجية. وقد اختُبر هذا النظام ذي الطريقين للمرة الأولى في اصلاح الأسعار. لقد تم الاحتفاظ بالنظام التسعيري القديم وتطوير نظام جديد موازٍ له يستقطب تدريجياً المزيد من الأهمية وصولاً إلى استبدال القديم والحلول محله. واستُعملت هذه المقاربة، في معظم ميادين الاصلاح، خاصة في التجارة الخارجية والعمل والسكن والضمان الاجتماعي وتحديداً في نظام الملكية(١٥). في هذه الميادين، وغيرها، تم وضع نظام جديد موازٍ للقديم الذي صار مؤقتاً ينتظر نجاح

---

(١٣) Ibid.

(١٤) مسألة توسيع حلف الأطلسي نحو بلدان أوروبا الشرقية السابقة مثلاً.

(١٥) GANG Fan. «Chine: la double voie vers l'économie de marché», politique étrangère. No. 2/96. P. 337.

الجديد. وفي مرحلة لاحقة يجري استغلال ظروف مؤاتية (سياسية أو اقتصادية أو عملانية مثل تطور مكوّنات اقتصادية جديدة في فروع مؤثرة...) لاستبدال القديم بالجديد كلياً. ومن حسنات هذه الطريقة أنها تتجنّب الصراعات السياسية إذ تساعد الرافضين للجديد على امتصاص الصدمة. ثم أنها تجريبية بمعنى أنها تسير بحذر ودراية واستفادة من التجارب العملية وقدرة على المناورة والعودة إلى الوراء ثم التقدم إلى الأمام بطريقة براغماتية واقعية.

في هذه المقارنة التدريجية التجريبية للاصلاح، كان يجب البدء بقطاعات أو أنشطة يلاقي فيها الاصلاح أقل مقاومة ممكنة من الرافضين للتجديد، وليس بالضرورة بالقطاع الأهم. وهكذا بدأت الصين باصلاح القطاع الزراعي، ليس بسبب حجمه الضخم ولا بسبب أهميته ولكن لأنه القطاع الذي لا يختلف حول اصلاحه أحد في الصين(١٦).

يجب أن نلاحظ أن الريف والزراعة عزيزان جداً على قلب ماو تسي تونغ ودينغ شياوبينغ. فالرجلان أتيا من قلب الريف الصيني ومنه انطلقت حياتهما الثورية. وكان ماو يشدد كثيراً على أهمية الطبقة الفلاحية في الوضع السياسي الصيني. لكنه، ربما بسبب انهماكه بالوضع الداخلي وببناء دولة قوية توازن القوى الكبرى الصناعية والنووية، فإنه ترك قطاعاً زراعياً بأمس الحاجة إلى إعادة هيكلة وبناء.

وأول ما قام به دينغ شياوبينغ، عام ١٩٧٨، كان إلغاء التعاونيات (وحدات العمل الجماعية) الزراعية والسماح للفلاحين باستغلال أراضيهم بحرية. وهكذا بدأ «الطريق المزدوج» فعلياً مع تشريع حرية التجارة في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية وذلك بالتوازي مع نظام شراء المنتجات من قبل الدولة. إذ سُمِحَ للفلاحين، بعد انتاج الحصص التي تحددها خطة الدولة، ببيع ما يزيد منها في السوق الحر. وعندما أثبت هذا النظام نجاحه في ميدان الزراعة بُدِءَ تجريبه في القطاع الصناعي حيث تم تحرير السلع الاستهلاكية في حين بقيت السلع الصناعية الوسيطة خاضعة لرقابة صارمة من قبل الدولة(١٧).

وبالنسبة للمنتجات الزراعية الكبرى تم إلغاء خطة الانتاج ونظام المشتريات من قبل الدولة عام ١٩٨٥ لاستبدالهما بنظام «تخطيط اختياري» تنصح به الدولة المزارعين في ما يتعلق بالإنتاج وبالبيع. وتحولت هذه «النصائح» إلى «شبه حصص» لأن تطبيقها خضع لاجراءات إدارية. لكن تمتع المزارعون بحرية كاملة في اختيار ما يريدون زراعته. وشملت التجربة قطاع الصناعة حيث هبط الانتاج الموجه من ٩٠٪

---

(١٦) Ibid. p.339.

(١٧) Ibid.

من الإنتاج الصناعي العام سنة ١٩٧٨ إلى ٥٪ سنة ١٩٩٣[١٨].

تطور بعض المنتجات الزراعية بين ١٩٧٨ و١٩٩٤
(بملايين الأطنان /الليترات)

السنة	الزروع (حبوب، حنطة شعير، أرز، ذرة)	القطن	اللحم	الحليب
١٩٧٨	٣،٤	٢،١	-	٠،٨
١٩٨٠	٣٢٠	٢،٧	-	١،٤
١٩٨٣	٣٨٧	٤،٦	-	١،٨
١٩٨٤	٤٠٧	٦،٢	-	٢،١
١٩٨٥	٣٨٩	٤،١	١٩،٢	٢،٤
١٩٨٦	٣٩١	٣،٥	٢١،١	٢،٨
١٩٨٧	٤٠٢	٤،٢	٢٢،١	٣،٣
١٩٨٩	٣٩٤	٤،١	٢٤،٧	٣،٦
١٩٨٩	٤٠٧	٣،٧	٢٦،٢	٣،٨
١٩٩٠	٤٤٦	٤،٥	٢٨،٥	٤،١
١٩٩١	٤٣٥	٥،٦	٣١،٤	٤،٦
١٩٩٢	٤٤٢	٤،٥	٣٤،٣	٥،٠
١٩٩٣	٤٥٦	٤،٧	٤٣،٠	٤،٩
١٩٩٤	٤٤٤	٤،٢	٤٣،٠	٥،٣

المرجع: Annuaire statistique de la Chine, pékin, 1994.

وهكذا في عقد ونصف من الزمن لم تعد الصين تعتمد في غذائها على الخارج بل حققت اكتفاء «ذاتياً» لإطعام أكثر من مليار ومئتي مليون نسمة، عدد سكانها عام ١٩٩٥.

وقد حقق السير «على طريقين» نحو اقتصاد السوق نجاحات مماثلة في القطاع الصناعي وفي اصلاح نظام الأسعار والعملات وخصوصاً ما يسمى بـ «المناطق الاقتصادية الخاصة». هذه الطريقة التدريجية سمحت بالتعرُّف على ميزات الحرية

(١٨) Ibid.

الاقتصادية وعلى المشاكل التي يمكن أن تفرزها كذلك سمحت للمواطنين بالتعرف تدريجياً على اقتصاد السوق وسبر أغواره، وفي الوقت نفسه امتصاص نقمة المحافظين المعارضين للتجديد والابتكار. وقد تطورت مناطق عديدة في الصين في حين بقيت مناطق أخرى على تخلّفها، الأمر الذي يحمل سيئات عديدة كما سوف نرى. لكن الحكومة تبرر ذلك بالقول أنها في منتصف طريق الاصلاح ولم تصل بعد إلى النهاية وتجربة هذه المناطق لا بد أن تضم كل المناطق الصينية بالتدريج.

والنتيجة الواضحة حتى الآن لهذا «الطريق الانتقالي المزدوج» هي أن «الطريق الجديد» هو الذي يفرض نفسه ويحل محل القديم عبر مؤسسات اقتصادية جديدة ترى النور يوماً بعد يوم وتحل محل القطاع الدولتي الموجَّه في كل الميادين: الزراعية والصناعية والمالية والشركات الخاصة والشركات التعاونية والتجارة الخارجية.

أرقام ومؤشرات اقتصادية

يضيق المجال هنا لسبر أغوار كل القطاعات الاقتصادية الصينية ورصد تطورها. لكن قد يكفي استعراض بعض الأرقام والمؤشرات في قطاعات كبرى لتكوين فكرة عن هذه «الصحوة» الصينية، الاقتصادية على الأقل.

أ ـ نمو متسارع

من مؤتمر الحزب الشيوعي الذي بايع دينغ عام ١٩٧٨ وأيّد مشاريعه الاصلاحية، راحت نسبة النمو الاقتصادي تحقق أرقاماً خيالية تخطت ١٣٪ عام ١٩٩٣ (مقابل صفر في فرنسا مثلاً) لتستقر عند نسبة متوسطها ٩ ـ ١٠٪ خلال هذه السنين المنصرمة. وقد عرف الناتج الوطني القائم نمواً معدله الوسطي حول ٩٪ من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥ مع قفزات قدرها ١١٪ العامي ١٩٩١ و١٩٩٤[١٩]. وإذا بقيت هذه النسبة على حالها فإن انتاج البلد قد يتضاعف في العام ألفين.

ويقول باحثون إن نسبة النمو الصناعي الهائلة في الصين تشكل منعطفاً كبيراً، إذ بلغت ١٨٪ عام ١٩٩٢ فرفعت الصادرات (أكثر من ٢٤٪ في العام نفسه). والفكرة المركزية بنظر هؤلاء الباحثين أن تحسين مستوى المعيشة، الذي ارتفع أربع مرات في عشر سنوات، يشكل بديلاً عن الدمقرطة والنجاحات الاقتصادية تعفي النظام من

(١٩) RAMSES 1997, IFR1/Dunod, Paris 1996. p.116.

تقديم تنازلات في المجالات السياسية(٢٠).

ب ـ صادرات وفائض تجاري متنام

لقد دخلت الصين في نادي المصدّرين العشرة الكبار في العالم. خمس ناتجها الوطني القائم يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل ٨٥ مليار دولار. وفي كل شهر يبلغ فائضها التجاري حوالى مليار دولار مع كل من فرنسا والولايات المتحدة.

والصعود القوي للتصدير ليس ظاهرة ظرفية مؤقتة بل مرتبطة بتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الصين منذ العام ١٩٩٣. إذ أن صادرات الشركات الأجنبية، المقيمة في الصين بلغت ٣١،٥٪ من صادرات الصين الإجمالية عام ١٩٩٥. والتنوّع المتسارع للصادرات الصينية لابد أن يدعم إيقاع تقدمها لتصبح في خمس سنوات المصدّر الرابع في العالم للسلع، خلف الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وأمام فرنسا(٢١).

ويعتمد التنويع التصديري في الصين أساساً على اليد العاملة وليونة المنشآت الصغيرة. ومن الطبيعي والحال هذه أن تصبح صناعات النسيج المصدّر الأول. لكن استثمارات الدولة والمقاطعات ورؤوس الأموال الأجنبية أتاحت ازدهار قطاعات تصديرية صناعية أكثر تقدماً: الالكترونيك، وسائل النقل، الصناعات الميكانيكية وغيرها.

والظاهرة الجديرة بالملاحظة هي «انفجار» انتاج السلع الاستهلاكية (أجهزة التصدير والتبريد والتلفزة والاتصال، الدراجات الهوائية... الخ). وهكذا نلاحظ تحولات بنيوية عميقة إذ أن المنتجات الجاهزة ارتفعت بين ١٩٨٤ و١٩٩٢ من ٢٤،٣٪ إلى ٤١،١٪ من الانتاج العام. وبالعكس انخفض تصدير المواد الحارقة والأولية من ٣٢،٧٪ إلى ٥،٧٪ في الفترة نفسها(٢٢).

وارتفعت الصادرات الصينية(٢٣) بمعدل وسطي قدره ١٤،٥٪ سنوياً بين ١٩٧٩ و١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ ارتفعت بنسبة ٣١،٩٪ لتصل إلى ١٢١ مليار دولار، في وقت ارتفعت فيه الواردات الصينية بنسبة ١١،٢٪ لتصل إلى ١١٥،٧ مليار دولار. وهكذا

---

(٢٠) TOURAINE Marisol. **«Le bouleversement du monde»**, éd. Seuil. Paris 1995. p. 256-7.

(٢١) RAMSES 97, P.110.

(٢٢) PAULET Jean - Pierre MOR Isabelle. **«L'Asie et la croissance»**, éd. ellipses. paris 1996. p.196.

(٢٣) في السبعينات شكلت الصادرات الصينية أقل من واحد في المئة (٠،٧٪ عام ١٩٧٧) من الصادرات العالمية. وفي أواسط الثمانينات ١،٥٪ لتصل إلى ٢،٥٪ عام ١٩٩٢ و٤٪ اليوم. وهذا ما يجعل الصين عاشر مصدّر في العالم والثاني في آسيا بعد اليابان. والايقاع السنوي ملفت إذ ارتفعت الصادرات في التسعينات من ٨ إلى ١٠٪ سنوياً (١٨٪ عام ١٩٩٢). انظر: M. TOURRAINE. op. cit. p. 357, Ibid. p. 133.

حققت الصين فائضاً تجارياً قدره ٥،٣ مليارات دولار[٢٤].

ويؤكد المحللون الاقتصاديون أن الاستيراد ضروري للصين إذا أرادت الاستمرار في التقدم. إذ أن الطلب الداخلي لا بد أن يشتد مع الانفتاح الخارجي، وهما ديناميتان تدفعان في اتجاه تصاعد الواردات. فالوضعية «الطبيعية» للصين هي أن يكون ميزانها التجاري الجاري في عجز، كما هي الحال في كل البلدان الآسيوية التي تعرف نسب نمو متسارعة (ما عدا هونغ كونغ).[٢٥]

ويسبب الفائض التجاري الصيني مشاكل مع الولايات المتحدة وصلت إلى حدود التهديد بعقوبات اقتصادية عام ١٩٩٥. وقد وصل هذا الفائض إلى ٣٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ بعد أن كان في حدود العشرة مليارات دولار عام ١٩٩٠. وإحدى وسائل الضغط التي تلجأ إليها واشنطن في وجه بكين هي إعاقة دخولها في «المنظمة العالمية للتجارة OMC».

فقد سبق للصين وتقدمت، في العام ١٩٨٦، بطلب الدخول إلى الغات (الاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة) بعدما كانت عضواً مؤسساً فيه. لكن الأميركيين فرضوا شروطاً صعبة: توحيد السياسة التجارية على كل الأرض الصينية، نشر مجمل القوانين والتشريعات، الإلغاء التدريجي للعوائق غير التعرفية، الالتزام الكلي بنظام اقتصاد السوق full market economy والقبول بحق البلدان الأخرى بحماية نفسها من صعود متسارع (surge) للصادرات الصينية[٢٦].

هذا الشرط الأخير هو الذي يهم أميركا على وجه الخصوص بسبب عجز ميزانها التجاري مع الصين، لكن هذه الأخيرة تعتبره خروجاً على قواعد منظمة التجارة العالمية OMC، الأمر الذي ترد عليه واشنطن بالقول ان هذه المنظمة لم تنشأ من أجل «اقتصاد السوق الاشتراكي» الذي تتبنّاه الصين.[٢٧]

ج ـ الاستثمارات الأجنبية

الصين هي البلد الأول في العالم الثاني من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه والتي بلغت منذ بداية الثمانينات ١٢٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٤ بلغت هذه الاستثمارات الأجنبية المنفقة فعلياً ٣١٠ مليارات دولار أي ما يعادل ١٣٪ من رأس المال العام القائم في هذه السنة في الصين. ويعمل حالياً أكثر من مئة ألف شركة

---

(٢٤) GANG Fan, art cité. P.344.
(٢٥) RAMSES 97. p. 110.
(٢٦) Ibid.
(٢٧) Ibid. p.111

أجنبية ومختلطة على الأرض الصينية[٢٨]. وليس هناك ما يدل على أن هذه النزعة ستتقلص في المستقبل المنظور.

أهم المستثمرين المباشرين في الصين (بمليارات الدولار)

١٩٩٣	١٩٩٤	هونغ كونغ
١٧٤،٤٤	١٩٨،٢٢	تايوان
٣١،٣٩	٣٣،٩١	الولايات المتحدة
٢٠،٦٨	٩١	٢٤،
اليابان	١٣،٦١	٢٠،٦٨
ماكاو	٥،٨٨	٥،٠٩
سنغفورة	٤،٩٢	١١،٧٩
كوريا	٣،٨٢	٧،٢٦
المملكة المتحدة	٢،٢١	٦،٨٩
إيطاليا	١،٠٠	٢،٠٦

Source: Annuaire Statistique Chinois, 1994, 1995.

لكن، على غرار معظم المعطيات الاقتصادية، يجب التعامل مع الأرقام المتعلقة بالاستثمارات الخارجية بحذر شديد. فمن جهة هناك نزعة لإدراج استثمارات الشركات المختلطة joint-ventures الصينية ـ الأجنبية في عداد الاستثمارات «الأجنبية» رغم أن جزءاً كبيراً منها يبقى صينياً. ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات الآتية من هونغ كونغ (٥٨٪ من المجموع العام سنة ١٩٩٤) هي في جزء منها من أصل صيني متحققة من خلال بُنى تأسست في المستعمرة الانكليزية[٢٩] [السابقة].

ويقول الاقتصاديون إنّ بلداناً عديدة أخرى تزاحم الصين في مركزها كجاذب للاستثمارات الأجنبية. وقد ازدادت حدّة هذه المنافسة مؤخراً وهي مرشحة للتزايد

---

(٢٨) GANG Fan. art. cit. p.345.

(٢٩) RAMSES p.111.

أكثر في المستقبل. فقد قامت اندونيسيا مثلاً، ابتداء من العام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، بوضع برامج مغرية لجذب المستثمرين الأجانب. وقد أدت هذه البرامج إلى نتائج بارزة سريعة إذ ارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها من ٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٠ مليار عام ١٩٩٥. والهند بصدد القيام ببرامج شبيهة تغري المستثمرين الأجانب. ثم إن الصين قد تلقت بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ حوالى ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات العالمية المباشرة المتوجهة نحو بلدان صاعدة اقتصادياً في العالم. ويبدو من الصعب أن يزيد هذا الرقم كثيراً[٣٠].

على صعيد آخر يُسجّل ارتفاع للدين الخارجي الصيني منذ العام ١٩٨٥ لكنه يبقى اليوم أقل من الاحتياطي الكبير من العملات الصعبة البالغ أكثر من ٩٠ مليار دولار والقادر على امتصاص صدمة أي أزمة اجتماعية أو سياسية محتملة[٣١].

د ـ دور الدياسبورا

يبقى أن «الصين الثالثة» تلعب دوراً مهماً في نمو الصين، وهي الدياسبورا الصينية المنتشرة في أنحاء العالم والتي يبلغ عديدها حوالى ستين مليون نسمة تعود جذورهم إلى الصين منذ أكثر من جيل ولا يتكلمون بالضرورة اللغة الصينية وقد لا يحملون جواز سفر صيني. كما تعتبر هذه الدياسبورا محرّك المعجزة الآسيوية[٣٢] الاقتصادية في يومنا هذا (*). وإذا كانت الصين الشعبية قد عرفت نسبة نمو بلغت ١٢،٨٪ عام ١٩٩٤ بحسب البنك الدولي، فإن الصين الجنوبية وحدها حققت ثلث هذه النتيجة. هذه الصين الجنوبية هي أكبر ورشة عمل في العالم اليوم. ويقدّم المساهمة الأساسية في تمويل هذه الورشة صينيو «العالم الصيني» الذي يضم في ما يضم: ماليزيا حيث يسيطر الصينيون على ٩٥٪ من الاقتصاد(**)؛ أندونيسيا حيث يسيطر

---

(٣٠) Ibid.

(٣١) Ibid. p.116.

(٣٢) de BEER Patrice et ROCCA Jean-Louis. «La Chine à la fin de l'ère Deng xiaoping» éd. Le Monde/poche. paris 1995. PP.157 à 162.

(*) الصين «الثانية» هي هونغ كونغ التي عادت إلى الصين في تموز ١٩٩٧ وماكاو التي ستعود عام ١٩٩٩، وتايوان. هذه المناطق صينية وأهلها صينيون (هان) يتكلمون لغة البلد الأم ويرتبطون معه بكل أنواع العلاقات.

(**) وقد أصبحت سنغفورة، التي كانت عاصمة لماليزيا خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية، دولة مستقلة. وهي الحالة الوحيدة في العالم بأن تسمح دولة فدرالية لعاصمتها بالانفصال والاستقلال. والمرجح أن السبب هو أن أكثر من ٧٥٪ من سكان سنغفورة صينيون وبالتالي فإن ماليزيا لا ترغب في أن تصبح صينية في المستقبل. وتشكل سنغفورة بالمناسبة (أحد النمور الآسيوية الأربعة) نموذجاً اقتصادياً يستحق الدراسة (خليط من الكونفوشيوسية والاستبدادية السياسية والليبرالية الاقتصادية).

الصينيون البالغون ٥٪ من السكان على ٨٠٪ من الاقتصاد؛ الفيليبين حيث يبلغ الصينيون ٧٪ من السكان ويسيطرون عى ٨٠٪ من الاقتصاد. ويمتد هذا «العالم الصيني» من بورت لويس إلى جزر موريس ولوس انجلوس وفانكوفر مروراً بالدائرة الثالثة عشرة في باريس، رغم أن مركز ديناميته الفاعلة يبقى في الحوض الآسيوي(٣٣).

لكن يجب أن نسجل عجز الصين عن تحويل هذه الوحدة الثقافية إلى وحدة سياسية وذلك لأن الدياسبورا الصينية غير معجبة بالشيوعية على الاطلاق(٣٤).

هـ ـ ديمغرافيا تحت السيطرة

كذلك يجب أن نسجل نجاح الصين في السيطرة على المشكلة الديمغرافية عبر سياسة «الولد الواحد» التي سجل تطبيقها نجاحاً ملحوظاً حتى اليوم على الرغم من المشاكل السوسيولوجية العديدة التي أفرزتها. ففي الستينات بلغت نسبة النمو الديمغرافي ٢،٣٪ وفي الثمانينات ١،٣٪. وقد بلغ عدد سكان الصين ١،١ مليار نسمة عام ١٩٩٠ وهو يبلغ اليوم ١،٢ مليار نسمة ويتوقع أن يصل إلى ١٣٠١١٦٩٠٠٠ نسمة عام الفين.

II ـ آفات ومعضلات النمو الصيني

لكن للعملة وجهاً آخر أقل لمعاناً. فإذا كان «للرأسمالية حسناتها»، كما قال دينغ شياوبنيغ الذي دعا مواطنيه للاستفادة منها والسعي لكسب المال والثروة، فإن لها أيضاً آفاتها وأمراضها التي بدأت أعراضها بالظهور في المجتمع الصيني: تفاوت طبقي، هجرة من الريف إلى المدينة، فساد إداري وسياسي ومالي، إدمان على المخدرات، ظهور عصابات خارجين على القانون ومافيات، ..الخ ويبدو أن دينغ كان واعياً لذلك إذ قال عام ١٩٨١ في بدايات مشروعه الاصلاحي الليبرالي: «حتى تتقدم الصين لا بد من فتح النوافذ. ولا بأس إذا دخل البعوض، إذ علينا طرده بعد ذلك»(٣٥).

ولذا كان النظام الرأسمالي قد أثبت حتى الآن قدرة على التأقلم والتعايش مع أزماته

---

(٣٣) CHAIGNEAU Pascal (sous la direction de). **«Les grands enjeux du monde contemporain»**, éd. Ellipses-Paris 1996. p.56.

انظر ايضاً خارطة توزع الدياسبورا الصينية في جنوبي شرق آسيا في:

BONIFACE Pacal (sous la direction de). **«Atlas des relations internationales contemporaines»**, éd. Dunod/IRIS, paris. 1995.

(٣٤) SEGAL Gerold. «A many - splendored greater China», International Herold tribune, January 11, 1994.

(٣٥) J. P. PAULET/I.MOR. **«L'Asie et la croissance»**, op. cit. p192.

ومعضلاته، إلا أن على الرأسمالية الصينية الناهضة أن تعمل على محاربة مشكلتين أساسيتين تشكلان كابحاً أمام نمو صحيح ومستديم: الفساد الذي راح يتغلغل في صفوف الجيش والحزب والإدارة (الفقرة الأولى) والإنماء غير المتوازن بين المناطق والمدن الصينية، الساحلية منها والقارية، وظهور صراع مستتر بين المركز والأقاليم (الفقرة الثانية).

الفساد

الفساد ظاهرة استشرت في كل المجتمعات قديمها وحديثها وتكلّم عنها معظم الفلاسفة السياسيين. ويعتبر مونتسكيو أن الجمهورية تقوم على مبدأ يبرر وجودها وهو الفضيلة التي يعني غيابها الانتقال من الديمقراطية إلى الدكتاتورية. ويحذّر الفيلسوف السياسي الفرنسي من أن فساد الجمهورية يعني بكل بساطة زوالها.(٣٦) وقد رزحت معظم الامبراطوريات الكبرى في التاريخ تحت عبء الفساد حتى انهارت كلياً، بدءاً من الإمبراطورية الرومانية وصولاً إلى الإمبراطوريات الحديثة. والذين يتكلمون اليوم عن أفول نجم «الامبراطورية» الأميركية يعدّون من بين أسباب ومظاهر هذا الأفول: الفساد الذي بدا ينخر عظام المجتمع الأميركي الذي لم يعد يؤمن بـ «الحلم» المؤسس(٣٧).

ويشكل الفساد في عصرنا الحاضر سبباً رئيسياً من أسباب تخلف دول العالم الثالث وعدم الاستقرار السياسي واتّساع الهوة بين الشعوب والأنظمة في دول العالم الصناعي المتقدم(٣٨). لذلك فإن ظهوره في الحالة الصينية وإن كان يشكل هدفاً عادياً مألوفاً، إلا أنه يحمل خطر التحول إلى معضلة بنيوية متأصلة تعيق بشكل جوهري مسار «الصحوة» الصينية وتجعل من الآمال أوهاماً ومن النعمة نقمة. بالتوازي مع تطبيق برامج الانفتاح الاقتصادي راح الفساد يتفشّى في صفوف جيش التحرير الشعبي والحزب الشيوعي الحاكم والإدارة ومؤسسات القطاعي العام والخاص.

وتشكل المؤسسة العسكرية عنصراً أساسياً من عناصر الحياة السياسية في الصين. وقد لعب الجيش دور الحكم وهو الذي حسم الأمور بعد موت ماوتسي تونغ عام ١٩٣٦ وغداة حوادث ساحة يتانانمان عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من محافظة هذا

---

(٣٦) أنظر مقالتنا في النهار ١٢ تموز ١٩٩٧: فساد الجمهورية زوالها.

(٣٧) KENNEDY Paul . «The rise and fall of the great powers» New York 1989.

(٣٨) Cf. Jean-Louis ROCCA. «La corruption», éd. Syros. paris 1993 et Alain ETCHEGOYEN. «Le corrupteur et le corrompu», éd. Julliard. Paris 1995.

الجيش على وحدته وانضباطيته وموقعه في القرار، إلا أنه من الملاحظ أن انغماسه في التجارة والربح جعله عرضة لأمراض بدأت عوارضها تظهر في جسمه.

وكانت الحكومة قد سمحت للجيش، منذ العالم ١٩٩٠، بالعمل في المجال التجاري المدني بغية تغطية بعض نفقاته الضخمة ودعم ميزانيته وتحديث أجهزته. كذلك منحت أعداداً كبيرة من قيادات الجيش وظائف مدرّة للمال لتدعيم رواتبهم الضعيفة كما قامت بترقية بعض القادة العسكريين لنجاحهم في تحقيق الأرباح(٣٩).

وتولت القوات المسلحة إدارة شركات رئيسية تنتج لأغراض التصدير. وأنشأ جيش التحرير الشعبي عام ١٩٩٣ منطقة اقتصادية خاصة به في إقليم قواندونج كما أقام سلاح الجيش الصيني علاقات خارجية مع أكثر من ثلاثين دولة. وقدرت أرباح الجيش عام ١٩٩٣ بحوالى ٣٠ مليون يوان (الدولار يساوي ٨ يوان تقريباً) وهو مبلغ يساوي ميزانية الدفاع الرسمية.(٤٠) ويشير بعض المراقبين إلى أن تجارة الجيش الصيني وصلت في كانون الثاني ١٩٩٥ إلى حوالى ٥ مليارات دولار أميركي(٤١).

وكان هذا النجاح التجاري إلنافذة التي دخل منها «بعوض» الفساد بحسب تعبير دينغ شياوبينغ. ففي عام ١٩٩٣ تم الكشف عن تورط أكثر من ٣٠٠ شخص في عمليات رشوة بقيمة خمسمئة دولار أميركي(٤٢). وبعد هذه الحادثة مباشرة حذّر الجنرال شي هاويتان من تورط بعض العسكريين في أعمال التهريب والرشوة.(٤٣) إلا أن المؤسسة التجارية في الجيش استمرت في التوسع. وقد أشار تقرير نشرته مجلة Times اللندنية في منتصف عام ١٩٩٤ إلى أن حوالى ١٠،٠٠٠ شركة ومؤسسة تجارية واقتصادية تابعة للجيش قد تم تسجيلها بدون حصول موافقة الحكومة المركزية. وقد حدد التقرير رأسمال هذه المؤسسات بأكثر من مئة مليون جنيه سترليني، كما أشار إلى أن هذه الشركات نشطت في أسواق البورصة في هونغ كونغ(٤٤).

وفي تشرين الأول ١٩٩٦ تحدثت الصحف الصينية عن فضيحة كبرى تورط فيها عدد من كبار ضباط الجيش(٤٥). وحذر وزير الدفاع الجنرال تيان شي هاو الضباط

---

(٣٩) سيجال جيرالد. «الصين تلبس ثوب التغيير». الخليج (الإمارات العربية المتحدة) ١٠ـ٨ـ١٩٩٤.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) South China Morning Post, January 8, 1995.

(٤٢) انظر د. جعفر كرار أحمد. «الصين بعد رحيل دينج شياوبنج». السياسة الدولية العدد ١٢٨. ابريل ١٩٩٧. ص٢١.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) South China Morning post, October 19, 1996.

من الانخراط في الفساد[٤٦]. كما وجّه الجيش، في آب من العام نفسه، نداءً مماثلاً لكادره العسكري بضرورة الالتفاف حول مبادرة الرئيس جيانغ زيمين رئيس الحزب ورئيس اللجنة المركزية لمحاربة الفساد[٤٧].

كذلك انغمس أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي الحاكم في التجارة والبحث عن الربح وحققوا انجازات كثيرة في هذا المجال، لكن كان لا بد لـ «بعوض» الفساد من أن يدخل من هذه النافذة. فقد نشرت وكالة أنباء الصين (الناطقة باسم الحكومة الصينية في هونغ كونغ) تقريراً صحافياً حول مسح اجراه الحزب الشيوعي في الريف الصيني مفاده أن الحزب وجد ٣٢٪ فقط من كوادره في الريف صالحة للعمل وتتمتع بالاحترام مقابل ٦٨٪ انغمست في التجارة وساهمت في تفشي الفساد والجريمة المنظمة. وأشار التقرير إلى أن قواعد الحزب في الريف الصيني لم يعد صوتها مسموعاً وأن ٧٥٪ من تنظيمات الحزب في القرى والأرياف فقدت روحها القتالية من أجل الحزب والدولة[٤٨].

وقد شكل الفساد في جهازي الدولة والحزب إحدى أكبر القضايا التي سبّبت الانفجار الكبير الذي حصل في أيار ـ حزيران ١٩٨٩ عندما تجمع عشرات الآلاف من الطلاب المدعومين بقطاعات لا يستهان بها من العمال وموظفي الدولة، ليطالبوا بمحاكمة حزبيين ورسميين متورطين في فضائح فساد مالي وإداري، وبإجراء إصلاح إداري وسياسي شامل. واضطرابات العام ١٩٨٩ هي الأخطر من نوعها في الصين منذ وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في تشرين الأول عام ١٩٤٩. ويقول د. جعفر كرار أحمد[٤٩] إن «ساحة الحزب الشيوعي الصيني ظلت نظيفة من قضايا جرائم المال العام حتى عام ١٩٧٩ عندما قاد الحزب حركة إصلاح اقتصادي واسع نجحت في تحويل الصين إلى قوة اقتصادية دولية هامة. إلا أن اتساع دائرة الفساد والرشوة والجريمة كان أحد افرازات هذه الحركة الواسعة (عام ١٩٨٩). وقد أدّى اتساع الفساد الاقتصادي في دوائر الحزب والدولة إلى إيذاء النسيج الثوري للحزب وجهاز الدولة وعقّد بالتالي علاقات الحزب بالجماهير».

وفي تقرير د. جعفر كرار أحمد «أن الحزب كان قد وعى منذ وقت مبكر خطورة جرائم الفساد على سلطة الحزب والدولة، فقاد في عام ١٩٨٥ أولى حملاته ضد مراكز الفساد، إلا أن فشل هذه الحملة وانفجار حركات الاجتماع الجماهيري في مايو ـ يونيو

---

(٤٦) Ibid, September 24, 1996.

(٤٧) International Herald Tribune, August 2, 1996.

(٤٨) South China Morning post, October 7, 1994.

(٤٩) السياسة الدولية، العدد ٢٨، ابريل ١٩٩٧. ص ٢٦.

[أيار ـ حزيران] ١٩٨٩ دفع الحزب إلى اتخاذ إجراءات أشد عنفاً ضد مراكز الفساد في جهاز الدولة والحزب. لكنَّ أكبر حملاته كانت الحملة التي أطلقها الرئيس الصيني بنفسه في أغسطس [آب] ١٩٩٣ أمام الدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية للفحص والانضباط حيث أرّخ خطابه أمام تلك الدورة في ٢١ أغسطس ١٩٩٣ بدء حملته ضد الفساد التي شملت كل المحافظات»(٥٠).

وقد اعتبر الرئيس جيانغ زيْمن أن النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب مشيراً إلى أن الفساد بات ينتشر الآن في جسم الدولة والحزب كفيروس مؤذ وان فشل مهمة محاصرته يعني سقوط سلطة الحزب والدولة»(٥١). وكان الحزب في ختام مؤتمره قد أصدر بياناً منع فيه كوادره وأسرهم من الاشتغال بالتجارة واستلام الهدايا من رجال الأعمال، كما خيَّر كوادر الدولة بين الاحتفاظ بمواقعهم أو التفرّغ للعمل التجاري الخاص(٥٢).

ومذ ذاك انطلقت حملة واسعة استهدفت مراكز الفساد في الدولة والحزب، وبدأت الصحف الرسمية تنشر بشكل واسع أنباء المحاكمات التي تجري في جميع أنحاء البلاد.لكن هذه الحملة لم تحقق أغراضها كلياً إذ أعلن في شباط ١٩٩٦ مرة أخرى عن حملة جديدة ضد الفساد استمرت حتى شهر تموز حيث عقد مؤتمر وطني لتقييم انجازات الحملة الجديدة. وأعلن خلاله أن السلطات اعتقلت خلال خمسة أشهر من بداية هذه الحملة ٢٤٥٠٠٠ متهم في قضايا فساد وحكمت على ٢١٩٠٠٠(٥٣). كما أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة (شنخوا) في تقرير لها عن اعتقال ٣٧٠٠ متهم. وأخضع ١،١٥١ من كبار رجالات الدولة والحزب للتحقيق في الفترة من بداية ١٩٩٦ حتى أيار منه كما تم التحقيق مع حوالى ستة آلاف من رجال وضباط الشرطة (٥٤) كما أعلن عن تنفيذ حكم الإعدام في رئيس شرطة مدينة شاندونغ والحكم على خمسة من كبار المسؤولين في تلك المنطقة بفترات سجن طويلة. كما أشار التقرير الرسمي إلى اعدام رئيس شرطة مدينة تاي آن لقبوله رشوة كبيرة واغتصابه لثماني نساء. كذلك أصدرت محكمة حكماً بالإعدام مع وقف التنفيذ على سكرتير الحزب الشيوعي الصيني في المدنية نفسها السيد هيوتليان شيو(٥٥).

---

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) من خطاب الرئيس زيمين أمام الدورة الكاملة الثانية المذكورة أعلاه. أنظر أيضاً صحيفة China Daily وصحيفة الشعب اليومية، الأعداد من ٢٢ ـ ٢٨ أغسطس ١٩٩٣، من المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

(٥٢) من البيان الختامي للدورة الكاملة الثانية المذكورة أعلاه. المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

(٥٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ عن South China Morning Post, July 13, 1996.

(٥٤) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ عن وكالة أنباء الصين الجديدة ١٩٩٦/٩/٢٧.

(٥٥) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ عن South China Morning Post, July 13, 1996.

وكانت آخر وأكبر فضائح الفساد الكبيرة في الصين تلك التي تحدثت عنها مؤخراً مجلة Out Look الصينية الصادرة في بكين، والتي تورط فيها ٤٥ مسؤولاً كبيراً في جهاز الحزب والدولة. وقد علقت هذه المجلة على هذه الفضيحة بقولها إن «٤٥ كادراً حكومياً وحزبياً قد اختاروا الطريق الخطأ وتورطوا في جرائم مالية أيضاً واستغلال السلطة بلغ حكمها ١٨،٢٧ مليون يوان أي حوالي ٢،٢١ بليون دولار أميركي»[٥٦].

والملفت أن الصحف الصينية تورد اسماء المتهمين في هذه الفضائح مهما علا شأنهم في الحزب والدولة أو الجيش. ومنهم من ينتحر أو يعدم أو يدخل سجناً مؤبداً مع الأشغال الشاقة أو غيرها من العقوبات. وتهدف هذه الشفافية الإعلامية، في ما تهدف، إلى محاربة الفساد. لكن النتائج في هذا المجال ما تزال متواضعة إذ أن الفساد ينخر نخراً عظام الجيش والحزب والدولة ويبدو أن محاربته تتطلب بذل جهود استثنائية ضخمة لا تقدر عليها الحكومة الصينية إذا لم تبادر إلى إصلاحات بنيوية بمستوى تلك التي افتتحها دينغ شياو بينغ عام ١٩٧٩ وإلا فإن «البعوض» الذي تكلم عنه دينغ قد يأكل كل منجزات المسار الذي أطلقه منذ هذا العام.

«المناطق الاقتصادية الخاصة» وسوء توزيع النمو

في عام ١٩٨٠، تم فتح أربع «مناطق اقتصادية خاصة» سُمِحَ لها باستقبال الاستثمارات والرساميل الأجنبية: شيامين (غربي تايوان)؛ زوهاي (قرب ماكاو)؛ شانتو وشنزن (قرب هونغ كونغ). ويُلاحظ أن هذه المناطق تقع على الساحل الصيني الجنوبي وثلاث منها في مقاطعة كانتون في الوسط. وكان قد صدر قانون في العام ١٩٧٩ يهدف إلى تسهيل دخول وعمل الاستثمارات الأجنبية في شركات مختلطة صينية ـ أجنبية تستفيد من شروط وإعفاءات خاصة (ضرائب ورسوم مخفضة وغيرها من التسهيلات) بغية دعم التصدير (عبر اجراءات جمركية وغيرها)[٥٧].

وفي بلد كبير كالصين من الطبيعي أن توجد مناطق تقبل التغيير أكثر من غيرها ويعرف سكانها أكثر من غيرهم حسنات النظام الجديد والاصلاح والانفتاح على الخارج. وفي إطار «المقاربة التدريجية progressive» أو التدرّجية graduelle اختارت الحكومة الصينية هذه المناطق لتبدأ فيها أكثر اجراءات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي مخاطرة. وهذا ما يسميه المختصون «الطريق المزدوج على المستوى الاقليمي» نحو

---

(٥٦) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ عن South China Morning Post, November 6, 1996.

(٥٧) J.P. PAULET/I. MOR. «L'Asie et la croissance», op. cit. p.197. et s.

اقتصاد السوق.[٥٨] إذ أن هذه المناطق خدمت بدايةً كحقل تجارب لمؤسسات وسياسات الاصلاح الجديدة. فإذا فشلت التجربة تبقى الأضرار محصورة ضمن السيطرة، وإذا نجحت يمكن تطبيقها في مناطق أخرى جديدة بعد التعرف على الصعوبات والمشاكل الفعلية التي واجهتها وبعد أن مارسها وخبرها عدد لا بأس به من السكان وكوادر الحزب والدولة. كذلك يسمح نجاح التجربة في هذه المناطق باضعاف مقاومة مناطق أخرى للاصلاح والإنفتاح حيث ما زالت عقلية النظام القديم متأصلة ومتجذرة.

وهذا ما حدث، مما حدا بالحكومة، عام ١٩٨٨، إلى إعلان مقاطعة هانيان منطقة اقتصادية خاصة خامسة وإلى السماح لعشرين مدينة بحيازة «مراكزها الخاصة للنمو الاقتصادي والتقني». وعلى طريق الاصلاح التدريجي نفسه، خدمت هذه المراكز كحقل تجريبي لسياسات ومؤسسات الاصلاح الجديدة[٥٩].

والنتيجة الأساسية لهذا «الطريق المزدوج» في الصين كان نمو «الطريق الجديد» على حساب القديم، ووضع مؤسسات اقتصادية جديدة تنتمي في معظمها إلى القطاع الخاص. لكن سلوك هذا «الطريق الجديد» لم يكن سهلاً البتة، إذ أن النتائج ظلت متواضعة في الأعوام الأولى. وحتى العام ١٩٨٩ «بقيت الاستثمارات مركزة في القطاعات العقارية والفندقية والخدمات والصناعات المعتمدة على اليد العاملة»[٦٠]. لكن مع حلول عقد التسعينات، ظهرت هذه «الطفرة» الاقتصادية التي حققت نسباً من النمو الاقتصادي لفتت أنظار المراقبين الدوليين.

هذا التحول الصيني حمل معضلات وآفات أي «بعوضاً» دخل من نافذة الانفتاح بحسب تعبير دينغ شياوبينغ. فمن يراقب خريطة المداخيل الفردية السنوية في الصين يلاحظ تقدماً كبيراً للمناطق الساحلية وأهمها سبعة: شانغهاي؛ بيجنغ، تيانجين، لياوننغ، غواندونغ، زيجيانغ وجيانفسو. ولو اعتمدنا متوسطاً صينياً قدره مئة، فإن شانغهاي تدور حول ٣٤٤ في حين أن غوانكسو لا تتخطى ٥٧ وسيشوان ٦٤[٦١]. والصين الساحلية نفسها ليست بالضرورة متناغمة في هذا المجال. إذ أن النمو يتفاوت فيها من مدينة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى تفاوتاً ملحوظاً في بعض الأحيان.[٦٢]

---

(٥٨) GANG Fan. art. cite. P.341.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) LE MOINE Françoise. in «L'année internationale». Paris, Hachette 1990.

(٦١) J.P. PAULET/I. MOR. op. cit. p.199.

(٦٢) Ibid. p. 199-200.

وقد لا يكون التفاوت في النمو والمداخيل بين مدينة وأخرى أو منطقة وأخرى أمراً خطيراً إلى هذا الحد لو لم يجر على حساب الريف الصيني الواسع، الخاسر الأكبر من نمو الساحل الذي وصل أحياناً إلى أكثر من عشرين في المئة سنوياً في بعض المدن. هذا في وقت يعيش فيه ٨٠ مليون صيني في فقرمدقع وحرمان تام(٦٣).

وإذا كانت هذه المدن هي التي تستقبل معظم الاستثمارات، فان الريف تحول إلى «محيط» مرمي في هامش هذا التطور. وهذه «الصين البعيدة» متفاوتة بدورها في النمو والتقدم، إذ أن فيها مناطق تتعرّف إلى الازدهار في حين أن مناطق التخلف تقع خصوصاً في الغرب وفي الوسط: غوانكيس، غيزو، يونان، سيشوان، شيزانغ، شانفسي، تمانسو، كينهاي...الخ.(٦٤).

وبشكل عام فقد عرف مستوى الحياة في الأوساط الريفية دورات مختلفة. فبين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بقيت المسافة بين الريف والمدينة على ما هي، لكنها راحت تتسع منذ أواسط الثمانينات. وقتها تم التخلي عن مليوني هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع الرسوم المحلية وارتفاع أسعار المواد الصناعية والمحروقات والأسمدة والمبيدات وغيرها (المبيدات وحدها ارتفعت بنسبة ٦٠٪ بين ١٩٨٥ و١٩٩١). وبقي الناتج الوطني القائم ضعيفاً في بعض المناطق: بين ١٩٠ و٢١٠ دولار للفرد سنوياً في سيشوان وهونان وغيرها من مقاطعات الغرب والجنوب الغربي. ووصل هذا الناتج إلى أكثر من ألف دولار في بكين وشنزن وزوهاي وشيامن وشنغهاي.(٦٥)

وبقيت نسبة النمو الزراعي منخفضة منذ عام ١٩٩٠ (حوالى ثلاثة في المئة). كذلك مداخيل المزارعين التي ارتفعت، بحسب الأرقام الرسمية، من واحد إلى اثنين في المئة سنوياً. وهكذا فإن الدخل الحقيقي لم يتطور بسبب التضخم وغلاء الأسعار، مما سبب انفجار الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في مناطق الصين الغربية(٦٦). ومن الملفت مثلاً أن سعر السيارة العادية يبلغ حوالى ٣٠٠ ألف يوان، وهو مايوازي مداخيل أكثر من ألف مزراع. وفي المقابل فإن سيارات الرولزرايز بدأت تباع بالعشرات في بكين أو شنغهاي أو في مقاطعات الجنوب.(٦٧)

هذا ولا ننسى وضع المقاطعات البعيدة التي لم تندمج بعد في «اقتصاد السوق الإشتراكي» مثل التيبت ومنغوليا وكسينجيانغ وغيرها. هذه الأخيرة قارية جداً

---

(٦٣) DERON Francis. «Chine: Le nouveau malaise», Le Monde 14-3-1994, p.5.

(٦٤) China Statistical yearbook, 1992.

(٦٥) J.P. PAULET/I. MOR. op. cit. p.200.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Ibid.

(حوالي سدس مساحة الصين الاجمالية) وفيها صحارى شاسعة رغم امتلاكها لثروة منجمية مهمة. وهكذا يمكن الكلام عن «كسور» حقيقية بين المناطق وعن وضعيّة ثورية عملياً في بعض مناطق الريف(٦٨).

وينتج عن هذا التفاوت الإنمائي بين المناطق مفاعيل سلبية عديدة، أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة، وتحديداً من المناطق التي عرفت ركوداً أو تراجعاً عملياً في المداخيل إلى مناطق الواجهة البحرية في الجنوب. وهناك اليوم أكثر من ١٢٠ مليون صيني «نازح مؤقت» من القطاع الزراعي إلى قطاعي التجارة والصناعة، في حين يتأهب ٢٥٠ مليون صيني لترك الريف والبحث عن عمل في المدن.(٦٩) وقد دق وزير الزراعة ناقوس الخطر في جلسة مجلس الشعب الصيني في ٢٨ تموز ١٩٩٤ عندما نبه من أن ٥٠ مليون فلاح تركوا أرضهم عام ١٩٩٣ بينما كان ٢٤ مليون آخرون قد تركوا حقولهم عام ١٩٩٢ ويتوقع أن يصل الرقم إلى ١٠٠ مليون فلاح سيتوجه معظمهم إلى المدن الكبرى والمناطق الحرة المنتعشة. ويشير أحد التقارير إلى أن عدد العمال الزراعيين العاطلين عن العمل وصل إلى ١٠٠ مليون في الريف الصيني(٧٠). وقد حاولت الحكومة محاربة هذه الظاهرة عبر قانون جديد يفرض غرامة (معادل ١١ ألف دولار أميركي) على كل فلاح يود الهجرة إلى بكين والحصول على إذن عمل(٧١)، وهو مبلغ لا يستطيع الفلاحون الفقراء الحصول عليه.

وبالإضافة إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أدى نمو الأقاليم الساحلية، على حساب الداخل الصيني، إلى نمو ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وهي النزاع الإداري والاقتصادي بين الأقاليم الغنية والمركز.

لقد بدأت تتضح معالم هذا النزاع منذ العام ١٩٩٢، لكنه نزاع قديم، إذ أن بلداً بحجم قارة كالصين يصعب على أي حكومة مركزية أن تحكم السيطرة عليه. إذ ظلت أقاليم البلاد النائية تقترب أو تبتعد عن الحكومة المركزية بقدر قوّة أو ضعف المركز. وكان تمرد الأقاليم على المركز يتخذ أشكالاً عديدة قد تصل أحياناً إلى إقامة دويلات كاملة السيادة تنازع المركز حدوده وسلطته. ولم تشهد الصين مركزية قوية إلا في فترات محدودة في ظل أسرة هان وتانج ويوان. والأسرة الأخيرة استطاعت أن تبسط سلطتها على كل أقاليم الصين البعيدة.(٧٢) وفي التاريخ الحديث تمكن ماوتسي تونغ

---

(٦٨) Ibid. p. 203.

(٦٩) RAMSES 1997, P.118.

(٧٠) South China Morning Post, August 8, 1994.

(٧١) Ibid.

(٧٢) د. جعفر أحمد كرار. مصدرسابق، ص١١. انظر ايضاً P. de BEER & J.L. ROCCA. La Chine, op. cit. chap.I.

من بناء سلطة صارمة وقوية امتدت من التيبت حتى بكين ومنها حتى اقليم سينجيانغ النائي بعد أن كاد ماو يقتنع بالحل الفدرالي الذي راج طرحه في النصف الأول من القرن العشرين بسبب الصراع بين الأقاليم والمركز.

ومع نجاح برنامج الاصلاح المتمثل في «المناطق الاقتصادية الخاصة»، راح الصراع بين الأقاليم والمركز يشتد تدريجياً ليظهر بوضوح في الأعوام ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ مع اكتمال عملية نقل الصلاحيات التنفيذية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى السلطات الإقليمية والبلدية. ومع تدفق الأموال أخذت هيمنة العاصمة على القرارات الاقتصادية بالتقلص والانتقال إلى الهيئات الإقليمية ورجال الأعمال المحليين والأجانب. وقد رفضت السلطات المحلية في أحيان كثيرة تقديم المعلومات حول امكانياتها الاقتصادية (تجنباً لدفع مساعدات للأقاليم الفقيرة) واستطاعت أن تفوز بالاستثمارات الأجنبية دون المرور عبر البوابة المركزية[٧٣]. وقد أدى تبادل الأقاليم والمقاطعات للمنتجات والخدمات إلى إفقاد المركز أهميته وسيطرته. وتشكل الضرائب أكبر نقاط الخلاف بين المركز والأقاليم إذ أن المركز يحصل بالكاد على ٤٠٪ من الدخل القومي بينما تسيطر الأقاليم الساحلية الغنيَّة على أكثر من ٦٠٪ منه[٧٤].

ومن مظاهر الصراع بين الأقاليم والمركز ما قامت به حكومة قواندونج عندما رفعت بكين أسعار البترول الذي تسيطر على تسويقه وتسعيره. إذ اندفعت الحكومة المذكورة في تأجير ناقلات لشراء بترول من الأسواق العالمية[٧٥].

وقد ظلت السلطات الصينية تتجاهل وتنكر وجود مثل هذا الصراع حتى خرجت أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية، عام ١٩٩٣، بأخطر دراسة حول هذا الموضوع تحذر من انهيار وتفكك الصين على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، لكن هذه المرة ليس من جراء النزاعات العرقية، إنما بسبب الطموح نحو الاستقلالية الاقتصادية عن المركز في بكين، مما ينتج عنه انهيار وتمزق سياسي ثم تفكك الجمهورية الصينية في النهاية[٧٦].

ويتفق المحللون الغربيون مع هذا التقرير. ويقول الخبير الفرنسي في الشؤون الصينية جان ـ لوك دوميناك[٧٧] إن المقاطعات والأقاليم الصينية تشكل كيانات

---

(٧٣) انظر جيرالد سيجال: الصين تلبس ثوب التغيير الخليج (الإماراتية) ١٩٩٦/٨/٨.

(٧٤) المصدر نفسه

(٧٥) المصدر نفسه

(٧٦) South China Morning Post, September 21, 1993.

(٧٧) J.L. DOMENACH. «Le relâchement de la chine», op. cit. p.169.

اقتصادية حقيقية كانت بكين قد شجعتها على تطوير صادراتها. ومنذ بداية الثمانينات فان غوانغدونغ وفوجيان وجيانغسو وسيشوان قد غدت قوى اقتصادية معتبرة تفاوض بشراسة على الضرائب التي تفرضها بكين. وتطرح بلديات عديدة مثل كانتو وشانغهاي مشكلة خاصة بسبب حجمها ومكانتها في الذاكرة الصينية. ويسيطر قادتها على دهاليز السلطة المركزية إما لأن نفوذهم بات قوياً جداً وإما لأن بكين تحاول أن تقطعهم عن قواعدهم. وهكذا فإن رجلي كانتون وشانغهاي القويَّين عُيِّنا في مراكز مهمة في ربيع العام ١٩٩١: الأول، يي شيانبينغ كنائب لرئيس البرلمان، والثاني، زهورونقجي، كنائب لرئيس الوزراء وهو مركز القرار في السياسة الاقتصادية[٧٨].

ويتوقع دومينياك أن تلعب الأقاليم مستقبلاً دوراً مهماً في إعادة تشكيل السلطة السياسية في مرحلة ما بعد ـ الشيوعية. ولكن لن تصل الأمور إلى حدود التفتت لأن هناك «طلباً قوياً» على السلطة تغذيه الذكريات السيئة من حقبة القومندانغ ولأن الوحدة تقع في قلب الثقافة السياسية الصينية.

ويتابع دومينياك تحليله بالقول إن الشيوعية ستختفي في الصين لا محالة والمسألة لم تعد إلا مسألة وقت. كذلك لم تعد المسألة تدور حول النمو الاقتصادي لأن التشخيص يختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى. المسألة هي مسألة وحدة الصين وهي تطرح نفسها اليوم بأكثر المفردات صعوبة على الاطلاق: لا نعرف كيف يستطيع هذا البلد انقاذ وحدته ولكننا لا نعرف أيضاً خطوط التقسيم التي ستفرض نفسها لتقطيع المساحة الصينية. الصين التي كانت بالأمس موحدة وواثقة من نفسها يبدو أنها تعيش في حالة متأرجحة ما بين الانقسام الجزئي والتجريب.[٧٩].

ولكن هل الحكومة على بينة من خطورة هذه المشكلة؟ في الحقيقة عندما أقر دينغ شياوبينغ في آخر السبعينات مشروع «المناطق الاقتصادية الخاصة» كان يعي إمكانية بزوغ مثل هذه المشكلة لاحقاً. وفي خطاب ألقاه في آذار ١٩٨٥ أمام المؤتمر الوطني حول الأعمال العلمية والتكنولوجية قال: «إننا عندما نشجع بعض المناطق على تحقيق الرخاء أولاً إنما نهدف إلى أن على هذه المناطق أن تساعد المناطق المتخلفة اقتصادياً. وبالمثل عندما نشجع الناس على تحقيق الرخاء أولاً نهدف إلى أنه يتعين عليهم أن يساعدوا الآخرين الذين ما زالوا في حالة الفقر حتى تتحسن أحوالهم كما نحقق الرخاء المشترك وليس الاستقطاب»[٨٠]. وقد حث دينغ المركز على تقديم بعض المساعدات

---

(٧٨) Far Eastern Review, 15/8/1991, p. 18-19.

(٧٩) J.L. DOMENACH. op. cit. p.171.

(٨٠) د. جعفر كرار أحمد. مصدر سابق. ص ١١ عن: دينغ شياوبينغ. «مسائل أساسية في الصين المعاصرة». دار النشر للغات الأجنبية. بكين ١٩٨٨، ص ١٩٢.

الاقتصادية للمناطق الخاصة الجديدة، وذلك منذ عام ١٩٧٩.

لكن في الواقع راحت الأقاليم تتهرب من دفع الضرائب للمركز ومن مساعدة الأقاليم المحتاجة، وراح الصراع يشتد كما ذكرنا رغم كل اجراءات الحكومة والحزب، وآخر ما قامت به الدولة في مجال التصدي لهذه المشكلة وإحكام سيطرتها على العملية التنموية وسد الفجوة بين الأقاليم وإعادة التوازن إلى البلد، هو ما جاء في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الثالث لنواب الشعب الصيني الذي اختتم جلساته في ١٨ آذار ١٩٩٦. ويعتبر د. جعفر كرار أحمد أن ذلك يؤرخ لمرحلة هامة ليس فقط في تاريخ النزاع بين المركز والأقاليم في الفترة الحديثة بل لتاريخ التنمية في جمهورية الصين الشعبية(٨١).

فقد أجاز هذا المؤتمر خطة التنمية الوطنية بعيدة الأمد لعام ٢٠١٠ الطموحة والتي يعتقد الباحث المذكور بأنها وثيقة على مستوى عال من الأهمية. وقد تضمنت هذه الوثيقة جزءاً خاصاً بخطة الحكومة لما أسمته تضييق الفجوة الاقتصادية بين أقاليم الصين بهدف الحد من التفاوت الاقتصادي المتزايد بين شرق وغرب الصين. ودعا مشروع الخطة المناطق الساحلية الغنيّة إلى تقديم مساعدات اقتصادية ونقل الخبرات الإدارية والتكنولوجية إلى المناطق الفقيرة لتحقيق ما أسماه دينغ شياوبينغ بالرخاء المشترك(٨٢). كما نصت الخطة على أن ٦٠٪ من القروض الأجنبية في السنوات الخمس القادمة سوف توجه إلى تنمية أقاليم الصين الفقيرة، وأكدت على منح المستثمرين الأجانب امتيازات مرضية لتشجيعهم على الاستثمار في مناطق شمال وغرب الصين الفقيرة.

لكن يبقى انتظار نتائج تطبيق هذه الخطط وغيرها. وفي هذه الأثناء فإن مشكلة غياب الإنماء المتوازن بين مناطق الصين المختلفة والصراع بين المركز والأقاليم والفجوة الساحقة بين الريف والساحل، تبقى مشكلة حقيقية تهدد ليس فقط الانجازات المتحققة في عهد دينغ شياوبينغ ولكن وحدة البلد نفسه ووجوده نفسه، كما يتمنى الخائفون من التهديد الذي تمثله «يقظة المارد» في المحيط الآسيوي وأبعد منه(٨٣).

III ـ نحو نموذج صيني؟

الانفتاح الصيني على العالم الخارجي لم يكن تجارياً اقتصادياً فحسب بل راحت

---

(٨١) د. جعفر كرار أحمد. مصدر سابق. ص ١٥

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) BERNSTEIN Richard and MUNRO Ross H. . «The coming conflict with America», Foreign Affairs, March / April 1997, Vol 76, N.2. P.P. 18-33.

الدبلوماسية الصينية، في عهد دينغ شياوبينغ، تبحث عن مكان مرموق لها في حظيرة الدول. وهكذا صارت السياسة الخارجية الصينية أكثر مرونة وانفتاحاً وأقل دوغمائية، الأمر الذي عبر عنه دينغ بوضوح قائلاً «الايديولوجية تأتي بعد الأمن والنمو»(٨٤).

وقد ظهرت النتائج بسرعة ملحوظة إذ راحت السفارات الصينية في الخارج تعج بالزائرين الباحثين عن فرص الاستثمار، بعد أن كانت لعقود عديدة أشبه بقواعد ثورية محصنة ومقفلة الأبواب تحت حصار «الامبرياليين وعملائهم».

لكن في الداخل لم يكن الانفتاح الاقتصادي مقروناً بانفتاح سياسي مماثل. وكان ذلك من الأسباب التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت عليه في حزيران ١٩٨٩ في ساحة يتاناغان الشهيرة. وقد بدت الصين يومها وكأنها تستفيق فجأة من حلم جميل إذ تم قمع الحركة الطلابية بالحديد والنار. وترافق ذلك مع حملة «تطهير» واسعة تم خلالها استبدال المسؤولين السياسيين، في الداخل وفي بعض السفارات الصينية في العالم، المتهمين بالتعاطف مع الطلاب، بآخرين أكثر تشدداً. وتعرضت الصين للحصار عندما قررت دول غربية عديدة (مثل أميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها) مقاطعة بكين وعدم العودة عن هذه المقاطعة إلا إذا اتخذت الحكومة إجراءات عملية في اتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان.

والملفت أنه على الرغم من عدم تراجع الصين عن موقفها وعدم تقديمها أي تنازل يذكر في موضوع الليبرالية السياسية، فإن المقاطعين عادوا لتطبيع علاقاتهم بالصين بعد وقت قصير.(٨٥) بل أن الرئيس الأميركي بوش استقبل وزير الخارجية الصيني في البيت الأبيض في كانون الأول ١٩٩٠(٨٦) قبل أن يعلن خلفه كلينتون، في ٢٦ أيار ١٩٩٤، أن منح الصين امتيازات تجارية (مثل حق الدولة الأكثر رعاية) سوف يكون منفصلاً عن مسألة حقوق الإنسان. لقد تبين للإدارة الأميركية أن مقاطعة الصين تشكل عقاباً مؤذياً للشركات الأميركية أكثر منها للصينيين وأن المصلحة الأميركية تقتضي الانفتاح على الصين بمعزل عن مواقفها حيال الديمقراطية وحقوق الإنسان.(٨٧)

---

(٨٤) de BEER & J.L.ROCCA. op. cit. p.187.

(٨٥) فرنسا بدأت «التطبيع الجزئي» عبر زيارة وزير خارجيتها الان دوما، في نيسان ١٩٩١، إلى بكين لتصل إلى «التطبيع الكامل» في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤ عندما سمح آلان جوبيه للشركات الفرنسية «بالمشاركة في التنافس القائم في السوق الصيني»

(٨٦) Far Eastern Economic Review. December 13, 1990.

(٨٧) MENGIN Françoise. «La carte chinoise» in P. BONIFACE. «La puissance internationale», éd. Dunod. Paris 1994. p.203.

ومع عودة الانفتاح الأميركي على الصين، عاد الفائض التجاري الصيني إزاء الولايات المتحدة ليسبب توتراً في العلاقات وصل إلى حدود خطيرة في أواسط عام ١٩٩٥. لكن المصلحة التجارية عادت لتفرض على الولايات المتحدة تراجعاً عن تهديداتها بفرض عقوبات تجارية على الصين. وفي العام ١٩٩٦ كانت العلاقات على عهدها واستمرت الصين في الاستفادة من «حق الدولة الأكثر رعاية» في الولايات المتحدة.

وهناك قضية أخرى تسبب توتراً في هذه العلاقات هي قضية تايوان[٨٨]. فالولايات المتحدة التي تعلن عن تأييدها لوحدة الصين تحت مظلة بكين تقوم عملياً بدعم طروحات الاستقلاليين التايوانيين. وفي صيف ١٩٩٥ استُقبل الرئيس التايواني لي تنغ ـ هوي خلال «زيارة خارجية» في واشنطن رغم احتجاجات الدبلوماسية الصينية العنيفة التي اتهمت القادة الأميركيين بالنفاق وبالإزدواجية السياسية. وفي ٢٣ آذار ١٩٩٦ جرت أول انتخابات لرئيس الجمهورية التايوانية بالاقتراع الشعبي المباشر، الأمر الذي سبب ردود فعل صينية عنيفة. وكانت الصين قد نظمت في تموز وآب ١٩٩٥ وآذار ١٩٩٦ مناورات عسكرية ضخمة في مضيق فورموزا وأطلقت صواريخ على مقربة من الساحل التايواني عشية الانتخابات الرئاسية، مما دفع واشنطن إلى إرسال الأسطول إلى المنطقة والتهديد بالرد على الصين إذا حاولت الاستيلاء بالقوة على الجزيرة.[٨٩]

والصين مصممة على استعادة وحدتها كاملة، وهي مسألة تمس صميم السيادة الوطنية. وقد حقق دينغ إنجازاً مهماً عندما أصر على استعادة هونغ كونغ من بريطانيا وأجبر مرغريت تاتشر على القبول بذلك[٩٠] وتوقيع الإعلان الصيني ـ البريطاني المشترك، عام ١٩٨٤، القاضي بعودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية في الأول من تموزعام ١٩٩٧. وهذا ما حصل.[٩١] وقد اعتبر الرئيس الصيني جيانغ زيمين هذا الحدث خطوة في طريق عودة تايوان إلى الوطن الأم[٩٢]. وتجدر الإشارة إلى أن الصين سوف تستعيد ماكاو من البرتغال عام ١٩٩٩.

وبالإنتظار تُظهر الدبلوماسية الصينية حساسية خاصة إزاء كل ما يتعلق بتايوان. فعندما قررت فرنسا في بداية التسعينات بيع تايوان طائرات مقاتلة من نوع ميراج وفرقاطات حربية، قامت بكين باتخاذ إجراءات تجارية ودبلوماسية ضد فرنسا

---

(٨٨) de BEER & J.C. ROCCA. Ibid. p. 176 à 179.

(٨٩) Cf. RAMSES 1997, P. 114-115.

(٩٠) COTTRELL Robert. **«La fin de Hongkong»**, éd. Dagorno. Paris 1995.

(٩١) للمزيد من التفاصيل أنظر صفحة قضايا في النهار ١ و٢ تموز ١٩٩٧.

(٩٢) انظر خطابه في احتفال عودة هونغ كونغ. السفير ٢ تموز ١٩٩٧.

أجبرتها على العدول عن قرارها. والملاحظ أن عدد الدول التي تفضّل التقارب مع الصين، ولو على حساب تايوان، آخذ بالتزايد. وآخرها أفريقيا الجنوبية إذ قرر نلسون مانديلا قطع العلاقات مع تايوان لحساب توثيقها مع الصين الشعبية.

وتشكل العلاقة مع اليابان إحدى مسائل الصين المهمة في نهاية القرن العشرين. فبين عدو الأمس، الذي صار قوة اقتصادية عظمى، والمارد الذي يصحو «ليصبح قوة عظمى في الغد»، علاقة حاجة ومصلحة متبادلتين: بكين تبحث عن المال والتكنولوجيا والسوق اليابانيين في حين أن طوكيو تهمها المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة الصينية. اليابانيون يخافون من عدم الاستقرار في الصين ومن التهديد (النووي ضمناً) الذي تمثله هذه الأخيرة لهم. لكن كل خطوة يابانية نحو التسلّح قد تزيد من رغبة ستراتيجية الجيش الشعبي الصيني بزيادة قوته العسكرية. لذلك فإن بعض المحللين اليابانيين لا يخفون رغبتهم برؤية الصين تنفجر يوماً على نفسها فتختفي معها مخاطر المستقبل وتهديداته. والخوف نفسه تعبر عنه، من وقت إلى آخر، أصوات صادرة عن كوريا وفيتنام ومنغوليا.

ويستمر الصراع حول جزر باراسيل وبارتلي التي تدعي كل من الصين وتايوان وفيتنام والفيليبين الحق في السيادة عليها. ويسبب هذا الصراع سبباً لاضطراب العلاقات الإقليمية في هذه المنطقة حيث تطلق الصين التهديدات من وقت إلى آخر، مما يسيء إلى صورتها كقوة إقليمية كبرى تلعب دور الوسيط المهدّىء للنزعات والضامن للأمن في المنطقة.

على صعيد آخر، ورغم كل المسائل الإقليمية العالقة، فقد اكتسبت الصين خلال العقدين المنصرمين وزناً متزايداً في الساحة الدولية وأثبتت قدرتها على المشاركة في اللعبة الدولية[٩٣]. ويبدو وكأنها قبلت بهيمنة أميركية على مجلس الأمن وعلى الأمم المتحدة مقابل أثمان تُدفع لها[٩٤] في الميدان الاقتصادي العالمي على الأرجح. ولم تستعمل حق النقض في مناسبات عديدة مثل حرب الخليج الثانية والحرب اليوغوسلافية وغيرها لكنها بقيت خارج دائرة النفوذ الأميركي. وقد وضعها انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة في خضم لعبة توازن دولي دقيقة تحاول الولايات المتحدة ممارسة الهيمنة المطلقة عليها. وفي هذا الصدد فإن حركة الصين باتجاه روسيا وفرنسا وغيرها تهدف إلى المطالبة بنظام متعدد ـ القطبية[٩٥] وهي

---

(٩٣) أنظر العميد الركن سامي ريحانا. «الشرق الأقصى يتحضر للقرن الحادي والعشرين»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني. العدد العشرون. نيسان ١٩٩٧. من ص ٩ إلى ص ٢٣.

(٩٤) MANGIN Françoise. **«La carte chinoise»**, op. cit. pp. 195 à 207.

(٩٥) يتضح ذلك بجلاء عند قراءة البيان المشترك عقب زيارة الرئيس زيمين إلى موسكو في نيسان ١٩٩٧ والذي يتكلم عن «ضرورة بناء عالم متعدد القطب» كذلك يتضح ذلك من خلال النتائج التي أسفرت عنها زيارة الرئيس جاك شيراك إلى موسكو في نيسان ١٩٩٧.

تعمل على التوصل إلى هكذا نظام في المدى المنظور أو المتوسط على الأكثر.

كل ذلك يفرض تساؤلات عديدة حول وزن الصين في الساحة الدولية: هل هي، بسلاحها النووي وجيشها الضخم، قوة كبرى؟ هل ما يزال جيش التحرير الشعبي يكتفي بستراتيجية دفاعية خلف سور الصين العظيم أم أنه يفكر بالانتقال إلى الهجوم بغية السيطرة على جيران أغنياء وضعفاء؟ هل يجب تفسير عرض العضلات العسكري، من وقت إلى آخر، كدليل ضعف زعماء الصين الذين يبحثون عن إعادة توكيد الدولة المركزية أم كدليل على رغبتهم بدخول العلاقات الدولية الجديدة من بابها الواسع: القوة؟ هل يمكن اعتبار الصين قوة إقليمية عظمى أو قوة دولية عظمى آخذة بالتشكل، أم كما يقول بإحثان فرنسيان[٩٦]: «قوة نصف عظمى»؟.

الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، ترتبط بالتطورات المقبلة في الصين. وكان الرهان على مرحلة ما بعد دينغ شياوبينغ قد أنتج عدداً وفيراً من الكتابات في الأدب السياسي العالمي، والغربي خاصة. فمن المحللين من توقع انهيار الصين تماماً بعد موت دينغ بسبب اندلاع الصراع على السلطة بين الأجنحة المختلفة[٩٧]، ومنهم من توقع تراجع الصين ولكن ليس إلى حدود الانهيار[٩٨]. ولكن حتى اليوم لا يبدو أن هناك صراعاً جدياً على السلطة إذ أن الرئيس زيمين يمسك تماماً بالمقود بعد وفاة «الربّان الصغير» دينغ في شباط ١٩٩٧. كما يبدو أنه يتابع مسيرة الاصلاح التي افتتحها هذا الأخير في أواخر السبعينات.

وأمام الرئيس زيمين مازال الطريق طويلاً وعراً، فالاصلاحات الاقتصادية وصلت إلى مرحلة تفرض تعميمها على الصين (الإنماء الشامل المتوازن) والتصدي في الوقت نفسه وبسرعة وصرامة لآفاتها السلبية (الفساد وغيره). وعلى زيمين إعادة التفكير في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي، القريب المباشر والبعيد النائي.

كذلك فما يزال أمام زيمين إشكالية إثبات قدرة الإيديولوجية الحاكمة على الحياة في وسط ليبرالية سياسية تهب رياحها في المحيط المباشر وفي العالم كله تقريباً.

---

(٩٦) DOMENACH Jean-Luc et RICHER Philippe . «La chine», éd. du Seuil (coll. Histoire). 2 vol. Paris. 1995.

(٩٧) WALDROM Arthur. «After Deng the deluge», Foreign Affairs, Sept./Oct. 1995, vol. 74, n.5, p.p.148-154 (Review Essay Book: «Governing China: from revolution throught reform» by Kenneth Lieberthal, New york; W.W. Norton, 1995, 498 pages). Serge BESANGER. Op. cit. p. 349 et s.

(٩٨) OVERHOLT William H. . «China after Deng», Foreign Affairs, May/June 1996. vol. 75, No. 3. p.p.68-73.

فالإيديولوجية الرسمية لم تعد تغري إلا القلائل في الصين وخارجها ويبدو أن نوعاً من «الكونفوشيوسية الجديدة»[٩٩] هو بصدد الحلول محل الشيوعية. فهل يقرر الرئيس زيمين قيادة البلد نحو نظام سياسي بديل، وهل يملك مثل هذا القرار؟ أم أنه سيكتفي بقيادة مرحلة انتقالية نحو اختفاء الشيوعية الصينية التي يعتقد العديد من المحللين بأنها مجرد مسألة وقت ليس إلا؟

لكن السؤال الأقرب إلى التوجهات الصينية الحالية:

هل تفاجىء القيادة الصينية العالم فتثبت قدرة «اقتصاد السوق الاشتراكي» على الحياة أو بمعنى آخر تبرهن كما برهنت سنغفورة مثلاً على أن الرفاه الاقتصادي يمكن أن يحيا ويترعرع في ظل نظام لا يؤمن بالتعددية الحزبية وبالحرية السياسية؟

في جميع الأحوال لقد وضعت الصين نفسها منذ عام ١٩٧٨ في «مسيرة طويلة» جديدة تبقى أهدافها البعيدة غامضة بعض الشيء. إن نجاحها محتمل جداً وشبه مؤكد ولكن كلفتها مجهولة ومرتفعة، سياسياً قبل كل شيء لأن «كل خطوة نحو الليبرالية الاقتصادية يرافقها تضييق نسبي لسلطة الحزب الشيوعي السياسية»[١٠٠] ولنفوذ السلطة المركزية لصالح الأقاليم البعيدة. وإذا قدّر للقيادة الصينية، بناء دولة قانون ومؤسسات، كما وعدت، فإن ذلك سوف يسمح ببزوغ مجتمع مدني وإضعاف البنى الدولية القائمة على هيمنة الحزب الواحد الذي بقي، إلى الآن، فوق القوانين والسلطات. فهل سيضحّي الحزب وقادته بسلطتهم ونفوذهم ومصالحهم لمصلحة دولة عصرية محايدة؟ هذا وقدسبب التقدم الاقتصادي اضطرابات اجتماعية حادة وأثبت السوق أنه ليس وسيلة محايدة رغم هيمنة الحزب الواحد. وهذا ما أخرج إلى الوجود مفاهيم غامضة عملت حتى الآن بشكل معقول وأفرزت نتائج ملفتة: اقتصاد السوق الاشتراكي، رأسمالية بيروقراطية أو شيوعية رأسمالية، قومية ـ شيوعية على الطريقة الصينية... الخ.

وهذا يدعم رأي القائلين بموت الشيوعية كما عرفناها كإيديولوجية، رغم بقاء بناها القمعية والإدارية الموروثة من العهد الماوي[١٠١]. لكن هذه البنى تتعرض للتضعضع تحت اغراء المال المفسد الذي أصبح قيمة جديدة سائدة في المجتمع بل من القيم المحركة للتقدم. وإذا كانت الاصلاحات قد جعلت أفكار ماو في خبر كان إلا أنها أيضاً أيقظت المخاوف التي كان يخشاها هذا «الربان الكبير»: مخاطر انفجار البلد وعودة

---

(٩٩) «الصينيون المعاصرون» (جزءان). سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٠ و٢١١. الكويت ١٩٩٦.

(١٠٠) GIPOULOUX François. **«La Chine vers l'économie de marché? la longue marche de l'après-Mao»**, éd. Nathan (col. CIRCA). PARIS 1993.

(١٠١) J.L. DOMENACH. **«Le relâchement de la chine»**, op.cit.

أسياد الحرب المحليين كما في العشرينات من هذا القرن؛ فساد يقضي على النظام كما حدث للقومندانغ الذي قضى عليه، في تايوان، التقاء العصابات المافيوية وأجهزة السلطة الأمنية في عمليات فساد من كل الأنواع والأشكال، عودة آفات المجتمع الصيني التقليدية إلى الظهور.. الخ. إن الأسوأ والأفضل في الصين القديمة والجديدة يتعايشان اليوم في هذه المرحلة الانتقالية (نحو ماذا؟) وبذلك فمن المبكر الكلام عن وجود نموذج صيني قابل للتصدير. فالبلد ما يزال نامياً يبحث عن تحقيق إنماء متوازن يشمل أرضه الشاسعة.(١٠٢) ثم إنه ليس هناك من موازٍ تاريخي لمفهوم «اقتصاد السوق الاشتراكي»: إنه قفزة في المجهول(١٠٣). وبالتالي فإن ما يحدث في الصين يبقى تجربة تحت الإمتحان.(١٠٤). وهي تجربة ما تزال على مسافة متوسطة بين الفشل، أي العودة إلى وضعيّة البلد الفقير والضعيف، والنجاح، أي الانتقال إلى وضعية الدولة العظمى،(١٠٥) وربما الأعظم، بعد عقدين من الزمن تقريباً إذا صحّت التوقعات.

---

(١٠٢) J.P. PAULET / I. MOR. op. cit. p.206.

(١٠٣) Ibid. p.208.

(١٠٤) هناك من يعتقد أن محرك النمو الصيني هو استغلال العمال. فقد ازدهرت المعامل الصغيرة التي تستخدم العمال بأجور زهيدة في ظروف اجتماعية وصحية سيئة للغاية. ويتوقع اقتصاديون غربيون أن يستمر النمو الصيني ولكن ألا يتحول إلى تحسّن نوعية الحياة بسبب استمرار هذا الاستغلال. Anita chan and Robert A. Sensor. «China's troubled workers», Foreign Affairs, March / April 1997, vol. 76, no.2. p.p.104-118.

(١٠٥) هناك رأيان أميركيان في الموضوع: الواحد يقول أن الصين تشكل عقبة أمام طموحات الولايات المتحدة الاقليمية والعالمية وأنها تنتظر حيازة القوة التي تؤهلها ضم تايوان قسراً وأن على أميركا أن تكون جاهزة لمنع الصين من الهيمنة على القرن الحادي والعشرين.

BERNSTEIN Richard and MUNRO Ross H. «The coming conflict with America» Foreign Affairs, Ibid. p.p.18-33.

والرأي الثاني يقول أن الصين لا تشكل تهديداً لأنها أضعف من أن تتحدى ميزان القوى القائم. وسوف يكون بامكان الصين الاضرار بالمصالح الأميركية وليس احتواء القوة الأميركية. ولن يكون هناك هيمنة صينية مقبلة على العالم. والصين، في المدى المنظور على الأقل، تبحث عن الحفاظ على الستاتيكو، وعلى الولايات المتحدة أن تفعل بالمثل. ROSS Robert. «Beijing as a conservative power», Foreign Affairs. Ibid. p.p. 33 - 45.

خاتمة

في كلتا الحالتين، بنجاح التجربة أو فشلها، فإن ما سيؤول إليه الوضع الصيني يهم البشرية جمعاء وليس المحيط الآسيوي المباشر فحسب. إذ أن فشل التجربة الصينية وانفجار البلد على نفسه، كما يخشى بعض المراقبين، لن يترك المنطقة الآسيوية الناهضة والتي أصبحت لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي، بعيدة عن ألسنة اللهب. وبالتالي فإن الوضع الدولي برمته سيتعرض للخلل والاضطراب، على المستوى الاقتصادي أقله.

والتطور الصناعي الذي تشهده الصين، والمرشح للاستمرار والتصاعد، يدفع إلى هواجس عديدة منها على سبيل المثال:

ـ الصين دولة قائمة على الفلاحين منذ آلاف السنين. وعندما قام ماو بثورته قام بها بإسمهم. والقطاع الزراعي هو الذي قضى على أسطورة المجاعات الدورية التي عاشتها الصين خلال تاريخها الطويل. من هنا خوف بعض الاقتصاديين من انهيار النظام الاجتماعي الزراعي في الصين لصالح القطاعات الصناعية. وقد بدأت انعكاسات هجرة الفلاحين لأرضهم بالظهور. ففي العام ١٩٩٤ توقع البعض ارتفاع استيراد الصين للقمح بنسبة مئة في المئة تقريباً[١٠٦]. وقد صدرت دراسات متشائمة تقول إن الصين قد تضطر في السنوات القادمة إلى استيراد ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون طن من الحبوب وهي كمية لا تستطيع توفيرها دولة أو حتى مجموعة من الدول في العالم. وهذا الدخول الصيني إلى السوق العالمي للحبوب قد يحدث إرباكاً وارتفاعاً قياسياً لأسعار الحبوب مما يهدّد بعض الدول الفقيرة المستوردة للقمح والحبوب بالجوع. وينبّه التقرير نفسه إلى أن الصين إذا استمرت في حركة التصنيع على حساب الزراعة مع تزايد عدد سكانها، فإنها ستعاني من نقص أكيد في الحبوب يقدّر بحوالى ٢١٦ مليون طن في عام ٢٠٣٠. واتجاهها للأسواق العالمية يعني مجاعات في مناطق واندلاع حرب الحبوب. والصين تسير في الدرب نفسه الذي سارت فيه اليابان التي أصبحت مستوردة لـ ٧٧ في المئة من احتياجاتها الغذائية من الخارج. إلا أن عدد سكان الصين يبلغ عشر مرات عدد سكان اليابان.[١٠٧]

ـ سيناريو «كارثي» آخر قدمه كاتب بريطاني[١٠٨] توقع زحفاً صينياً نحو منطقة الخليج في المستقبل بعد التحالف مع الأصوليين الإسلاميين وتشكيل ائتلاف آسيوي

---

(١٠٦) International Herald tribune, september 29, 1994.

(١٠٧) Ibid.

(١٠٨) LEMESURIER Peter . **«Nostradamus: The Final Reckoning, a year - by - year guide to our Future»**, éd. Piatkus, London 1996.

يهدف إلى تدمير الغرب. وهذه «النبوءة» تلتقي مع توقعات الأستاذ الأميركي صموئيل هانتنغتون في أطروحته الشهيرة حول تحالف الحضارتين الكونفوشيوسية والإسلامية ـ العربية في المستقبل ضد الحضارة الغربية(١٠٩).

يقول بيتر لوموزوربيه أن متوسط استهلاك الفرد السنوي من البترول في الولايات المتحدة يبلغ ٥٤ برميلاً، في حين أن الصيني يستهلك أقل من برميل واحد والكوري أكثر من ١٤ برميلاً بقليل. وفي العام ٢٠١٠ ستكون الصين قد تخطت بكثير مستوى النمو السائد في كوريا (الجنوبية) عام ١٩٩٧. أي أن متوسط الاستهلاك الفردي من البترول في الصين سوف يبلغ ١٤ برميلاً في السنة على الأقل، وهذا ما يعادل كل ما تنتجه منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) من نفط حالياً. وهذا يؤدي إلى أزمة نفط عالمية ستحاول خلالها الدول المستوردة للذهب الأسود اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لحماية نفسها.

وقد أصبحت الصين مستورداً مهماً للنفط ومشتقاته وللمعادن والمواد الأولية والزراعية. وخلال العقدين المنصرمين تضاعف استيراد الصين للفحم الحجري أربع مرات وللبترول ومشتقاته عشرين مرة.

ويدلنا التاريخ على أن اليابان صار مستورداً مهماً للمواد الأولية في النصف الأول من هذا القرن بسبب تقدمه الصناعي المتسارع. وبسبب تبعيتهم للخارج في هذا المجال، قام اليابانيون ببناء قوة عسكرية ضخمة. وعندما حاولت أميركا إعاقة طرق امداداتهم عقب احتلالهم للصين، رد اليابانيون بشكل عنيف في بيرل هاربور. لقد كانت حرب الباسيفيك (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) إحدى النتائج المباشرة لحاجة اليابان الماسة للطاقة من الخارج. وامبراطورية الوسط قد تصل إلى الوضع نفسه تقريباً في الربع الأول من القرن المقبل. والصين مرشحة، في مدى قريب منظور، لاحتلال مكان اليابان في لائحة المستوردين الكبار للمواد الأولية. وستحتاج الصين لكل ما تنتجه الأوبيك من نفط بعد عقد واحد فقط من الزمن. فكيف سيتصرف «المارد المستيقظ»؟ هل سيلجأ إلى العنف كما فعلت اليابان قبله؟ أم أنه سيلجأ إلى الطرق السلمية نفسها التي تلجأ إليها اليابان اليوم؟

هناك بالطبع سيناريو أقل تشاؤماً، إذ أن الصين بدأت بالتحضير للمرحلة المقبلة عبر شراء مناجم في أميركا اللاتينية وبناء مصافي بترول في آسيا الوسطى ومنها واحدة في أوزبكستان من القياس الضخم جداً. والاكتشافات النفطية المتتالية في دول عديدة في العالم لا تبعث على الخوف من ندرة هذه المادة في المستقبل المنظور. ثم إن الحاجة المتبادلة والارتباط المتبادل بين الصين والدول الغربية عموماً تطرد شبح

---

(١٠٩) Samuel HUNTING TON. «Clash of civilizations?», Foreign Affairs, Summer 1993.

الحرب، الكلاسيكية منها والنووية على وجه الخصوص. فظروف النصف الأول من هذا القرن تختلف جذرياً عن ظروف القرن المقبل الذي سوف يعرف تغيراً جذرياً لمفهوم الحروب والصراعات بين الدول التي لن تتخطى المضمار التجاري كما يتوقع نخبة من المحللين في العالم(١١٠). أما عن مشكلة الحبوب فقد نشرت الصين كتاباً أبيض عام ١٩٩٦(١١١) برهنت فيه أنها لن تستورد، في أسوأ الأحوال، أكثر من ٥٪ من احتياجاتها وأنها تملك من الأراضي الصالحة للزراعة ما يكفي ليس فقط لاطعام شعبها بل للمساهمة أيضاً في إستقرار امدادات الغذاء في العالم.

(١١٠) Pascal BONIFACE. **«La volonté d'impuissance»**, éd. Seuil, paris 1996.

(١١١) «Grain Issue in China», Information office of the state council of the People's Republic of China. Beijing, October 1996.

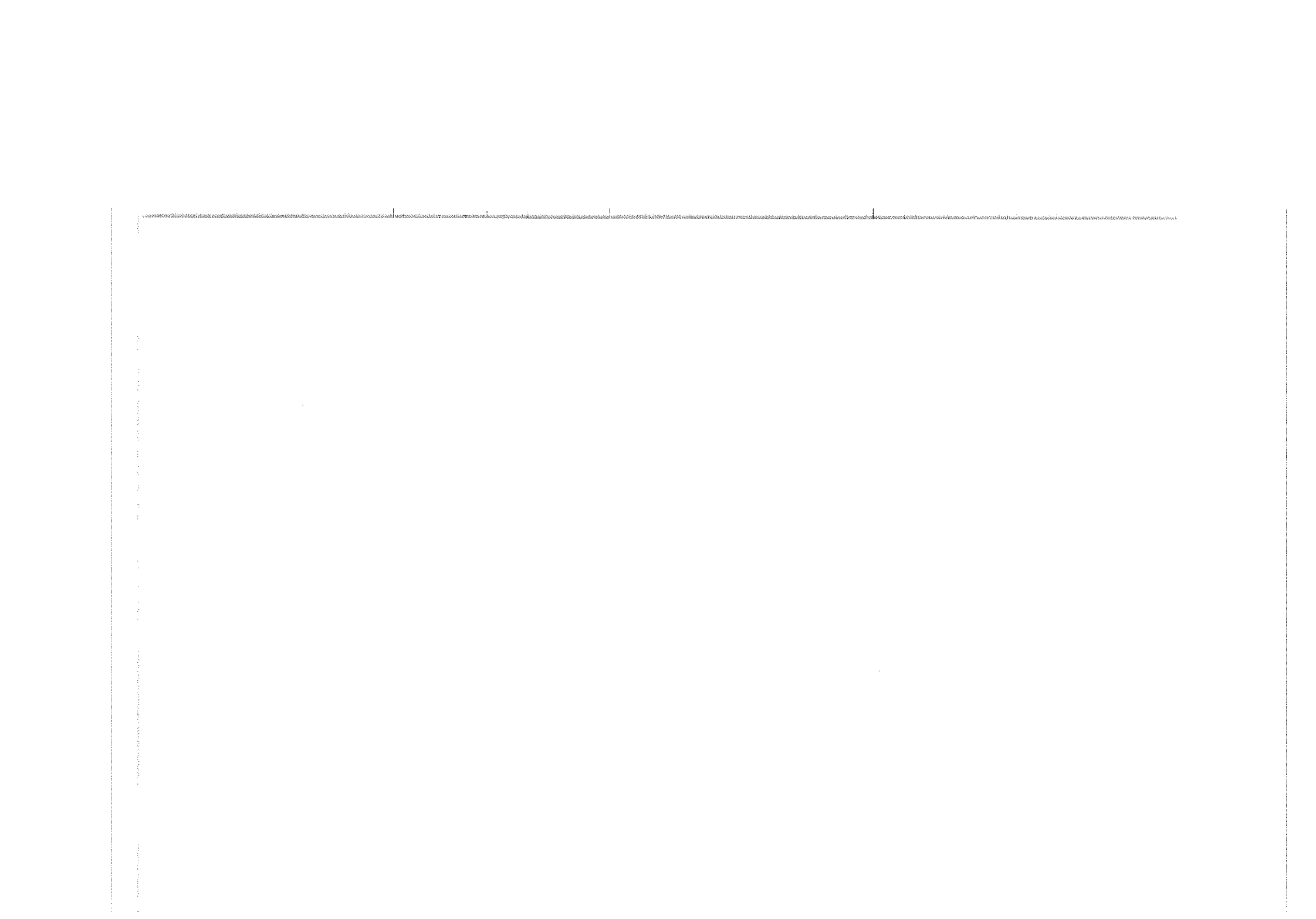

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية
المراحل والدوافع والآفاق

د. محمد نور الدين(*)

في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، أعلن اليهود في فلسطين تأسيس دولة إسرائيل. وبعد أقل من سنة على هذا الإعلان، اعترفت تركيا، في ٢٨ آذار ١٩٤٩ بالكيان الجديد. وكانت بذلك، ولفترة طويلة بعدها، أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل. وعلى هذا، يكون عمر العلاقات بين هاتين الدولتين من عمر دولة إسرائيل نفسها. من هنا اكتسب تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية لجهة تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في الشرق الأوسط وفي القلب منه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. بعد مرور نصف قرن، نجد أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ما زالت تشكل عاملاً مؤثراً بقوة على الأمن القومي العربي. وقد اتخذت هذه العلاقات في السنتين الأخيرتين، وبالتحديد مع مطلع العام ١٩٩٦، مساراً تصاعدياً حمل الكثير من المخاطر، وخلق احتقاناً وتوتراً بين أنقرة والعالم العربي لم تشهد علاقات الطرفين مثيلاً لهما من قبل.

ما هي المراحل التي مرت فيها العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟ وما هي العوامل التي دفعت بالطرفين إلى التعاون الوثيق في الآونة الأخيرة؟ وما هي آفاق هذا التعاون الذي قارب درجة التحالف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في ما يلي.

مراحل العلاقات بين تركيا وإسرائيل

على الرغم من أن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، ومع أن

(*) خبير في الشؤون التركية وأستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

المظلة الغربية كانت تجمع الدولتين لمواجهة «الخطر الشيوعي» والكتلة السوفياتية، إلا أن العلاقات التركية مع إسرائيل لم تعرف مساراً ثابتاً، بل تعرضت لمدّ وجزر مستمرين. ويمكن تقسيم مراحل العلاقات بين البلدين إلى أربع مراحل.

١ ـ من الاعتراف إلى حرب ١٩٦٧

باستثناء خطوة تخفيض العلاقات الديبلوماسية إلى درجة «قائم بالأعمال»، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فإن هذه المرحلة هي بمثابة «الحقبة الذهبية» على الصعيد السياسي بين تركيا وإسرائيل. وتميزت في المقابل، بتردي العلاقات وتشنجها وصولاً إلى حافة الصدام العسكري بين تركيا وجيرانها العرب وفي مقدمهم مصر وسوريا.

وقفت تركيا ضد قرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وكان هذا الموقف موضع تقدير من الزعماء العرب. لكن الطرق، من هنا، تفترق كلياً بين الأتراك والعرب وتقدم أنقرة على الاعتراف بإسرائيل في ٢٨ آذار ١٩٢٩ بعدما أعلن وزير خارجيتها نجم الدين صداق قبل ذلك بشهر أن «دولة إسرائيل حقيقة واقعة» متذرعاً بأن المندوبين العرب أنفسهم يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين. غير أن العامل الأساسي الذي كان يحدّد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي في أواخر الأربعينات كان الخطر التقليدي والمستمر الذي يشكله جارها الشمالي، الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد خروجه منتصراً من الحرب العالمية الثانية، وسعيه لمدّ نفوذه إلى الشرق الأوسط من ضفاف المتوسط إلى الخليج العربي. وكانت تركيا، كما الدولة العثمانية سابقاً، عقبة كأداء أمام التمدّد الروسي فالسوفياتي. وعلى هذا بحثت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، عن حلفاء لها لمواجهة الروس فكانت انكلترا وفرنسا. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت القوة العالمية الصاعدة هي الولايات المتحدة فتطلعت إليها أنظار أنقرة، خاصة بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩ الذي انضمت إليه تركيا بعد ثلاث سنوات في شباط ١٩٥٢. وفي هذا الإطار جاء اعتراف تركيا بإسرائيل، التي شكلت رأس حربة، وامتداداً للمعسكر الغربي، ليشكل، من وجهة أنقرة، عنصر توازن مضاد للأطماع السوفياتية في المحيط الإقليمي الجنوبي لتركيا، وحليفاً محتملاً في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط. وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٩ عندما أمل في أن تصبح هذه الدولة (اسرائيل) عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى». وبعده، تحدث رئيس الحكومة الجديد عدنان مندريس في ٢٩ أيار ١٩٥٠ عن ضرورة إقامة علاقات أمتن مع دول الشرق الأدنى التي تربطنا بها وشائج المحبة. والوصول

السريع إلى هذه الغاية سيكون على جانب كبير من الأهمية، ليس لأمن هذه المناطق فحسب بل ولأمن دول الشرق الأوسط وبالتالي للأمن العالمي». وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٥٠ يوضح رئيس الجمهورية الجديد جلال بايار أكثر، مسألة الأمن الإقليمي لتركيا وارتباطه بالقوى المؤيدة لـ«العالم الحرّ» (ومنها إسرائيل). بل يذهب بعيداً، وربما لأول مرة، إلى اعتبار تركيا جزءاً من العالم الغربي، وبالتالي رسم سياستها انطلاقاً من هذه الزاوية. يقول بايار: «إن دول العالم الحرّ تقرّ باعتبار تركيا بجيشها القوي المجيد، عنصراً مهماً، ليس لأمنها فحسب، بل وللسلام والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط». ونظراً للعداء العربي لإسرائيل فقد حاولت واشنطن إقامة منظومة دفاعية شرق أوسطية لا تضم الكيان الصهيوني، وتهدف إلى ربط الدول العربية بالسياسة الغربية. فكانت فكرة إنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» (MEDO) ومحاولة جرّ مصر بالذات إليها. إلا أن الفكرة لم تبصر النور بسبب رفض مصر والدول العربية لها، مما دفع تركيا التي سعت حثيثاً لإنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، إلى البحث عن خيارات أخرى، ظهرت لاحقاً تحت إسم «حلف بغداد».

تبادلت تركيا وإسرائيل السفراء في العام ١٩٥٠، ونشطت التجارة بينهما في مطلع الخمسينات. ومع تأسيس حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بين أنقرة وبغداد ثم انضمام انكلترا إليه في ٥ نيسان ١٩٥٥، كانت تركيا تمضي قدماً في مسيرة اعتبرها القوميون العرب، معادية لهم وتخدم المصالح الإسرائيلية. وفي هذا المناخ من الشكوك المتبادلة بين العرب وتركيا، كانت تتوارد معلومات حول توقيع تركيا وإسرائيل اتفاقاً عكسرياً، وحول احتمال انضمام إسرائيل إلى حلف بغداد.

كان العدوان الثلاثي، الإنكليزي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، على مصر في تشرين الأول ١٩٥٦، مناسبة لإظهار تركيا بعض «الاعتدال» في مواقفها المتطرفة والمؤيدة للغرب وإسرائيل. وانعكس ذلك بسحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتخفيض العلاقات الديبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثانٍ. والعامل الأساسي في اتخاذ هذه الخطوة كان ضغط الرأي العام التركي الذي استاء من العدوان المكشوف على مصر. والطريف أن سحب السفير التركي من تل أبيب، لم تربطه الخارجية التركية بهذا العدوان، بل بررته بعدم حل قضية فلسطين «الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى». لذا قررت تركيا سحب سفيرها في تل أبيب، على ألا يعود إلى مكان عمله، إلى أن يتم حل القضية بشكل «عادل ونهائي». ولم تكتف أنقرة بربط قرارها بقضية فلسطين، لا بالعدوان الثلاثي، بل أن السفير التركي في إسرائيل أوضح أن هذا القرار «غير موجّه ضد إسرائيل» وأن حكومته لا تنوي الإساءة إلى علاقات الصداقة والتجارة بين البلدين. إلى ذلك لم تدن أنقرة بالأساس

انكلترا وفرنسا وإسرائيل على عدوانها.

وتأكيداً لاستمرار العلاقة الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب، كانت تركيا طرفاً مركزياً في التوتر الذي شهدته حدودها مع عدوة إسرائيل، سوريا، في صيف ١٩٥٧، أي بعد مرور أشهر عدة فقط على انتهاء العدوان الثلاثي على مصر. فبدءاً من ربيع ١٩٥٧ بدأ الاستقطاب الأميركي ـ السوفياتي يأخذ طابعاً أكثر حدة في الشرق الأوسط وبدأت مرحلة جديدة من التقارب والتعاون الوثيق بين موسكو ودمشق، على الصعد الاقتصادية والعسكرية مما اعتبرته واشنطن تهديداً للاستقرار في الشرق الأوسط. وكانت الدول الدائرة في الفلك الغربي، مثل الأردن والعراق وتركيا، الأكثر خشية من التقارب السوري ـ السوفياتي، فحشدت تركيا قوات لها على الحدود مع سوريا صيف ١٩٥٧ ووعد الرئيس الأميركي أيزنهاور بدعم أية دولة تتعرض لعدوان سوري.

واستمرت السياسات التركية المعادية للعرب خلال الخمسينات. ولعل من أبرزها موقف أنقرة من استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي. ففي ١٣ شباط ١٩٥٧، امتنعت تركيا عن التصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعو الأمم المتحدة إلى الاعتراف بـ«حق تقرير المصير» للشعب الجزائري، في حين صوتت لصالح مشروع قرار آخر لا يذكر «حق تقرير المصير والاستقلال».

وهذا الموقف المعارض لاستقلال الجزائر أثار امتعاضاً شديداً في العالم العربي، بل أنه ما زال حتى اليوم يتحكم بجانب أساسي من العلاقات بين تركيا والجزائر. ولعل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وفرنسا جزء منه، هو العامل الحاسم في مواقفها كجزء من النظرة الغربية تجاه الشرق الأوسط وغيره من القضايا.

بدءاً من العام ١٩٦٠، بدا أن ثمة مؤشرات، ولو خجولة، إلى تحوّل ما في نظرة تركية حيال جيرانها الجنوبيين من العرب. وقد نتج ذلك عن عدد من العوامل: منها رغبة النظام الانقلابي الجديد الذي استول على السلطة في تركيا في ٢٧ أيار ١٩٦٠ في تخفيف الاحتقان على العرب، لكن ليس على حساب العلاقات مع إسرائيل، والمأزق الذي وجدت تركيا نفسها فيه بالنسبة للقضية القبرصية، حيث صوتت جميع الدول العربية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٥/١٢/١٧ الذي يعيق حق تركيا في التدخل في قبرص. وشكل موقف الدول العربية صدمة، بل، بتعبير أحد الذين شاركوا في الإنزال، بمتابعة من الداخل، لهذه القضية، شكل هذا الموقف «حالة من الفزع». وكان من جراء ذلك إعادة أنقرة النظر في سياستها حيال العالم العربي، وساعد على ذلك وصول حزب جديد إلى السلطة هو حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل الذي يعير أكثر من سابقيه، العلاقات مع العالم الإسلامي أهمية أكبر. غير أن أي تحسن في العلاقات مع العرب، لم يقابله لجم لوتيرة العلاقات المتطورة مع إسرائيل. بل أن وزير الخارجية التركي آنذاك احسان صبري جاغليانغيل، أكّد في ٢٣

أيار ١٩٦٦، على «علاقات طبيعية» بين بلاده وإسرائيل.

بناء على ما سبق يمكن القول إن المرحلة الممتدة بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، تعتبر «حالة إسرائيلية» في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، ولم تخرج تركيا في هذه المرحلة قيد أنملة عن التزامها التام بالسياسة الغربية، الأميركية خصوصاً، حيال مختلف القضايا، وفي ذلك كانت تقف على طرفي نقيض للمصالح العربية، ولصالح التطلعات الإسرائيلية. ومارست أنقرة هذه السياسة، من خلال اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل وضغوط عسكرية ضد سوريا، ومواقف سياسية معادية للعرب في المنتديات الدولية ومنها الأمم المتحدة، وعبر أحلاف إقليمية مثل حلف بغداد. لكن النصف الأول من الستينات بدأ يشهد مؤشرات «خجولة» إلى تحوّل في النظرة التركية حيال العالم العربي، لعوامل داخلية تركية (المسألة القبرصية) وأيضاً لتحوّلات نسبية في الموقف الغربي من هذه المسألة وحاجة تركيا لكسب أصدقاء جدد. بل إن اللهجة التركية حيال قضية الشعب الفلسطيني بدأت، في مطالع الستينات تشهد بعض التبدل. وعندما اندلعت حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، كانت أنقرة أكثر استعداداً للمضي نحو سياسة مختلفة وأكثر «تفهماً» للقضايا العربية، وفي رأسها المسألة الفلسطينية.

٢ ـ من حرب ١٩٦٧ إلى مؤتمر مدريد للتسوية (تشرين الثاني ١٩٩١)

حفلت هذه الفترة بالعديد من التطورات التي فرضت على تركيا اتباع سياسة أكثر توازناً في علاقاتها حيال العالم العربي وإسرائيل. ولكن السمة الغالبة في السياسة الخارجية التركية هي أنها خرجت من عدائها السافر والمطلق للقضايا العربية، بل مضت إلى مواقف يمكن وصفها بالإيجابية وأحياناً «الصديقة» للعالم العربي، لكن، مرة أخرى، وخلا حالات نادرة، ليس على حساب علاقاتها الجيدة مع إسرائيل.

حرب حزيران ١٩٦٧، التي احتلت خلالها إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، كان بداية التحول الفعلي في نظرة تركيا إلى المسألة الفلسطينية، والعربية عموماً. ومع أن الموقف الرسمي التركي لم يحمّل إسرائيل مسؤولية العدوان، إلا أن وزير خارجية تركيا جاغليانغيل دعا في خطابه أمام الجمعية العام للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران ١٩٦٧ إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وعندما ألحقت إسرائيل القدس الشرقية بها إدارياً، صوتت تركيا مع قرار الأمم المتحدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ الذي يعتبر القرار الإسرائيلي باطلاً. كذلك صوتت تركيا إلى جانب العديد من القرارات التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة حيال العديد من القضايا. وأكدت تركيا موقفها الإيجابي بالتصويت إلى جانب القرار الشهير ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

كما أن تركيا رفضت الانضمام إلى حلف يضم ايران وباكستان والسعودية أعلن عنه في كانون الثاني ١٩٦٨ للدفاع عن الخليج، حتى تتجنب ردود الفعل العربية المعارضة التي واجهتها خلال فترة حلف بغداد. ولم تقع المواقف التركية الإيجابية في فراغ، فالعديد من المسؤولين في دول عربية كانت على خلاف شديد مع تركيا، رحّبوا بالنظرة التركية الجديدة، ومنهم وزير الخارجية السوري ابراهيم ماخوس الذي وصف في ٢١ آب ١٩٦٧ المواقف التركية بـ«المخلصة» والتي «ستفتح الآفاق لتعاون مستمر بين البلدين في جميع المجالات». ومن أجل كسب تأييد الدول العربية حاولت تركيا دائماً الربط بين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وسعي اليونان لضم قبرص إليها.

وفي القرارات الدولية الأقرب المعارضة لضم إسرائيل للقدس ومرتفعات الجولان، عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، صوتت تركيا لصالح هذه القرارات.

ويمكن القول ان عقد السبعينات كان عقد بداية انفتاح واسع بين تركيا والعالم العربي. وقد ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل منها ان السياسة العربية نفسها حيال تركيا شهدت تراجعاً عما كانت عليه. فبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، نهجت السياسة المصرية في عهد خلفه أنور السادات نهجاً غربياً واضحاً يتقاطع مع المواقف التركية في أكثر من قضية. وعرفت السبعينات أزمات اقتصادية (نفطية) عالمية، وارتفاعاً في الأسعار دفع تركيا للتقارب مع العالم العربي لتجاوز الانعكاس السلبي لذلك على اقتصادها. وكان من نتائج التقارب والتعاون التركي ـ العربي اقتصادياً في السبعينات، تصويت تركيا إلى جانب معظم القرارات الدولية المناهضة لإسرائيل. ومنها القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥).

وكانت قبل ذلك قد اعترفت في كانون الثاني ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وفي تشرين الأول ١٩٧٩ افتتح ياسر عرفات، زعيم المنظمة، أول مكتب لها في أنقرة في عهد حكومة بولنت اجاويد.

وطرأ تطور مهم في علاقات تركيا بإسرائيل بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي خفّض مستوى العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثانٍ. كما أغلقت القنصلية التركية في القدس وتبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين. وحين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٨ في الجزائر قيام «الدولة الفلسطينية المستقلة» كانت تركيا أول دولة غير عربية، ومن الدول الأول الأخرى التي اعترفت بقيام هذه الدولة. في هذا الوقت كانت تركيا تعاود رفع تمثيلها الديبلوماسي في إسرائيل عام ١٩٨٦ إلى رتبة قائم بالأعمال متذرعة

بتبادل السفراء بين إسرائيل والدولة العربية الكبرى مصر. واستمر الوضع كذلك حتى بدء محادثات التسوية في مدريد ١٩٩١ بين العرب وإسرائيل.

في الفترة نفسها، الممتدة طوال عقدي السبعينات والثمانينات كانت العلاقات الاقتصادية تنمو بصورة واضحة بين تركيا والعالم العربي ولا سيما بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، ومشاركة حزب السلامة الوطني (الاسلامي) بزعامة نجم الدين أربكان في أكثر من حكومة في السبعينات، والذي كان له أثره الإيجابي في الانفتاح على العالمين العربي والاسلامي، الذي ضاعفته ودفعت إلى تطويره عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت إليها في العام ١٩٧٤ واتخاذ اسطنبول مقراً للعديد من اللجان الاقتصادية للمنظمة بعد العام ١٩٨٠.

وتشير الأرقام إلى أن حجم التجارة التركي مع البلدان العربية بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ كان يشكل حوالي ٤،٥٪ من مجمل حجم التجارة الخارجية لتركيا فيما ارتفعت هذه النسبة في الثمانينات إلى ٣٢٪ حيث قارب حجم المشروعات التي عُهد بها إلى شركات مقاولات تركية في العالم العربي إلى ٢٠ مليار دولار مع وجود ١٨٠ ألف عامل تركي في البلدان العربية. كما تلقت تركيا قروضاً بمئات الملايين من الدولارات من بنك التنمية الإسلامية في جدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبين العالمين ١٩٨٠ أو ١٩٩٠ ارتفعت الصادرات التركية إلى العالم العربي بنسبة ٢٠٩٪ وفيما كان عام ١٩٨٠ حوالي ٦٠٠ مليون دولار قفز في العام ١٩٩٠ إلى أكثر من ملياري دولار إلا أنها كنسبة مئوية داخل الصادرات التركية إلى العالم تراجعت من ٣٦،٢٪ عام ١٩٨١ إلى ١٣٪ فقط عام ١٩٩٠. وعلى صعيد الواردات ارتفعت واردات تركيا من العالم العربي من ٢،٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣،١ مليار دولار عام ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها ٢٧٪.

إلى ذلك نشطت الاستثمارات العربية في تركيا في الثمانينات كما الاستثمارات التركية في العالم العربي ولا سيما مع كل من العراق والسعودية وليبيا والكويت. ووصل عدد العمال الأتراك في البلدان العربية عشية حرب الخليج الثانية إلى حوالي الربع مليون عامل وبعضهم يرفع العدد إلى ٣٥٠ ألف عامل.

مما سبق يتبين لنا ما يلي:

ـ إن العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي بين ١٩٦٧ و١٩٩١ شهدت، قياساً على المرحلة الأولى، تطوراً كبيراً للغاية. ويمكن وصف هذه المرحلة، تركياً، بأنها «مرحلة عربية». لكن دون أن يعني ذلك تراجع العلاقات مع إسرائيل، باستثناء حادثة تخفيض العلاقات بعد ١٩٨٠. ولقد لعب تنامي القوة الاقتصادية للعرب في الساحة الدولية دوراً أساسياً في تغيير الموقف التركي، فضلاً عن السياسات الليبرالية للرئيس التركي الراحل خلال الثمانينات ورغبة الأتراك في كسب أصدقاء لهم

حيال المسألة القبرصية، كما التحوّل الذي طرأ على مواقف العديد من الأنظمة العربية وفي مقدمتها النظام المصري بعد وفاة عبد الناصر.

ـ إن العلاقات الاقتصادية نمت جنباً إلى جنب مع العلاقات السياسية، إن كان على صعيد الميزان التجاري أو على صعيد الاستثمارات المتبادلة أو العمالة التركية في العالم العربي.

ـ إن الموقف التركي في هذه المرحلة كان محكوماً بطبيعة موازين القوى في المنطقة، الذي كان، نسبياً، إلى جانب العرب في السبعينات ومطلع الثمانينات. وكان هذا الموقف يميل وفقاً لميل هذه الموازين. لذا نجد أنه كان عربياً من أواسط الثمانينات. لكن مع تبادل مصر العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل واعتراف منظمة التحرير الفلسينية، ضمناً، بدولة إسرائيل عام ١٩٨٨، كانت أنقرة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب، متحررة، نسبياً، من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت، حيث لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل، بل حذت حذوها كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يمكن مطالبتها بأن تكون، في هذه القضية، أكثر ملكية من اصحابها العرب والفلسطينيين.

وهكذا حين دخل العرب، ومنهم دول «متشددة» مثل سوريا، مفاوضات التسوية مع إسرائيل في مدريد خريف ١٩٩١، كانت تسقط أمام تركيا آخر الحواجز نحو إقامة علاقات عادية وطبيعية مع دولة إسرائيل.

٣ ـ من مؤتمر مدريد إلى الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل

دخلت منطقة الشرق الأوسط، في مجمل علاقاتها الدولية والإقليمية، مرحلة تاريخية حين انعقد في خريف ١٩٩١ أول مؤتمر واسع للتسوية بين إسرائيل والدول العربية، من دون معارضة تذكر، وذلك على قاعدة «الأرض مقابل السلام»، وذلك كأحد إفرازات احتلال العراق للكويت وما تلاه من حرب الخليج الثانية التي اسفرت عن تحرير الكويت، والدعوة بالتالي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين كما طبقت في الكويت. وبين افتتاح مؤتمر مدريد الذي شاركت فيه مباشرة خمس دول عربية هي: لبنان، سوريا، الأردن، مصر ومنظمة التحرير، فضلاً عن مراقبين من دول عربية أخرى، إلى رعاة المؤتمر، وبين توقف محادثات التسوية في وايت بلانتايشن في الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٩٦ بين سوريا وإسرائيل، حدث تطوران بالغا الأهمية هما توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وتوقيع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام بينهما في ١٩٩٤، بحيث لم يبق خارج الاتفاقيات من دول المواجهة سوى سوريا ولبنان.

انعقاد مؤتمر مدريد، وما سبقه من اعتراف مصر بإسرائيل قبل ذلك بأكثر من

١٢ سنة، وما تلاه من اعتراف الأردن والفلسطينيين باسرائيل، كان بمثابة «إجازة مرور» واضحة إلى تركيا بنسج العلاقات التي تريدها مع الكيان الصهيوني. وعلى هذا تعتبر هذه المرحلة التي تمتد لأربع سنوات مرحلة دفع التواصل بين تركيا وإسرائيل إلى أقصى مداه، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التسوية في الشرق الأوسط لم تكتمل وأن الموقف العربي، رغم اختراقه الواسع من قبل مصر والأردن والفلسطينيين ودول أخرى، كان ما زال يحظى بممانعة حيال شروط التسوية التي لا تكفل حلاً عادلاً وشاملاً. بمعنى أن الموقف التركي الذي اندفع نحو إسرائيل على أكثر من صعيد، أبقى في الحسبان حساسية بعض العرب تجاه علاقات وثيقة لتركيا مع إسرائيل. لذا كانت أنقرة تحاول، نسبياً، عدم تحوّل علاقاتها مع إسرائيل إلى عامل استفزاز صارخ لكل من سوريا وأصدقائها من الدول العربية والاسلامية (ايران بالتحديد).

مع أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل، كان يحرِّر تركيا من حرجها في إقامة علاقات متطورة مع إسرائيل، إلا أنه كان يشير عملياً إلى هواجس تركية متعدّدة. فتركيا، المستفيدة من علاقات قوية مع إسرائيل، لا تنظر بعين الرضى إلى توصل سوريا إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. ذلك أن مثل هذه التسوية سوف تتيح لسوريا التحرُّر من انشغالها بمواجهة إسرائيل، و«التفرغ» بالتالي لمواجهة مشكلاتها الأخرى ومنها تلك المشتركة مع تركيا وهي ثلاث: مشكلة لواء الاسكندرون الذي لا تعترف سوريا بضمه إلى تركيا عام ١٩٣٨ وما زالت تعتبر في خرائطها الرسمية الحدود بينها وبين «اللواء» «حدوداً مؤقتة». وإثارة دمشق لهذه المشكلة سوف يسبب لتركيا من المتاعب ما لم يكن قائماً قبل التوصل إلى تسوية بين سوريا وإسرائيل. والمشكلة الثانية هي مسألة المياه وسلسلة السدود التي أقامتها وما زالت تركيا تقيمها على نهري الفرات ودجلة منذ مطلع الثمانينات والتي تهدّد أنقرة باستخدامها سلاحاً عند الضرورة، من خلال قطع تدفق المياه إلى سوريا، للضغط على دمشق حيال مسألة ثالثة هي مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي يحارب الحكومة التركية منذ ١٩٨٤ ويسعى لإقامة دولة كردية في جنوب شرق تركيا. وتتهم سلطات أنقرة دمشق بأنها تدعم هذا الحزب.

إن توصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق تسوية يحتمل التوصل إلى حل لمشكلة المياه في الجولان، وفي هذه النقطة قد تكون إسرائيل مستعدة، للاستفادة من مياه الجولان، لتأييد الموقف السوري حيال مسألة المياه مع تركيا. وهذا ليس في صالح أنقرة.

إلى ذلك فإن ارساء أي نظام شرق أوسطي جديد محتمل على قاعدة ما، لن يدفع بإسرائيل، رأس حربته، وفي حال موافقة الأطراف العربية، نحو اعطاء تركيا

دوراً أساسياً في النظام المقبل.

من هنا فإن هواجس تركيا من سلام الشرق الأوسط ليست أقل من غبطتها بتطوير علاقات طبيعية مع إسرائيل.

شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بين ١٩٩١ و١٩٩٥ حركة متبادلة نشطة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً. وتبادل المسؤولون من رؤساء جمهورية وحكومة ووزراء خارجية وغيرهم من الوزراء، زيارات هي الأولى من نوعها بين البلدين. وفي نهاية العام ١٩٩١ رفعت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين إلى مستوى سفارة. ولم تهدأ الوفود الاقتصادية في تبادل الزيارات، وتعددت الاجتماعات، والاتفاقيات الاقتصادية والثقافية.

ولعل أبرز مجالات التعاون بين البلدين خلال هذه الفترة كان على الصعيد الأمني، حيث أبرم اتفاق سرّي في آذار ١٩٩٤ في عهد حكومة طانسو تشيللر اتبع باتفاق آخر في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ أثناء زيارة طانسو تشيللر نفسها، ولأول مرة لرئيس حكومة تركي، إلى إسرائيل. وشمل الاتفاق ١٢ مادة حول التعاون لتبادل المعلومات لمكافحة الارهاب منها:

ـ مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي احدى الدولتين.

ـ تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.

ـ تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة.

ـ تشكيل لجنة تركية ـ إسرائيلية مشتركة تضم إليها خبراء تجتمع دورياً وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره، مع تعهد الطرفين بعدم نقل أية معلومات سرية إلى أي بلد ثالث دون موافقة البلد الآخر في الاتفاق.

وخلال زيارة تشيللر هذه، اقترحت تركيا على إسرائيل جملة مشاريع تعاون اقتصادية كما يلي:

ـ إقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجيا الألياف البصرية ونظام الكابلات في منطقة الشرق الأوسط.

ـ التعاون المشترك بين موانىء إسرائيل وميناثي مرسين والاسكندرون في تركيا.

ـ تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية.

ـ تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربائية.

ـ بدء الأبحاث حول البنية التحتية لنظام شبكة كهرباء اقليمية.

ـ تشكيل كونسورسيوم متعدد الجنسية للاستثمار في غزة والضفة الغربية.

ـ التعاون في موضوعات التدريب الزراعي والري والبيئة في منطقة اقليم «غاب» في جنوب شرق تركيا.

شكلت الزيارات المتبادلة والاجتماعات المكثفة بين مسؤولي تركيا وإسرائيل خلال السنوات التي تلت مؤتمر مدريد فرصة لتحديد مجالات التعاون الثنائي ولبلورة الأهداف الاستراتيجية لكل منهما. قابلت ذلك في الفترة نفسها برودة ملحوظة على جبهة العلاقات التركية ـ العربية، خاصة بعد التصريحات العلنية لمسؤولين أتراك والتي تتهم سوريا بدعم «النشاطات الإرهابية» داخل تركيا.

٤ ـ ما بعد الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل: نحو تحالف ستراتيجي

مع توقف محادثات التسوية بين سوريا وإسرائيل، ساد جمود كامل على مسار التسوية في الشرق الأوسط، وشهد ربيع ١٩٩٦ سلسلة من العمليات الانتحارية التي نفذها فلسطينيون في القدس وتل أبيب وعسقلان استدعت مؤتمر قمة عالمياً في شرم الشيخ بمصر في آذار ١٩٩٦. وبعده بحوالي الشهر كانت إسرائيل تشن عدواناً واسعاً عرف باسم «عناقيد الغضب» اعقبه انتصار بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود المتطرف في انتخابات ٢٩ أيار ١٩٩٦ وهزيمة رئيس الحكومة السابق شمعون بيريز.

هذه التطورات كانت مؤشراً قوياً على أن مرحلة جديدة من الوضع في الشرق الأوسط قد بدأت وتتسم بالاحتقان والتوتر والابتعاد عن الأسس التي قامت عليها عملية السلام. وبالفعل بلغت عملية التجاذب واستخدام أوراق الضغط ذروتها منذ مطلع العام ١٩٩٦ وما زالت مستمرة حتى الآن. وتقع تركيا في القلب من عملية الاستقطاب الإقليمية نظراً لتأثرها وتأثيرها بالملفات الإقليمية المحيطة بها بدءاً من البلقان وصولاً إلى آسيا الوسطى والقوقاز ومروراً بالملف الشرق أوسطي. وقد اتسمت مرحلة ما بعد توقف محادثات وايت بلانتايشن بتعزيز لا سابق له للتعاون بين تركيا وإسرائيل على جميع الأصعدة مقابل تدهور ملفت وتحديّات واستفزازات في العلاقات بين تركيا ومعظم الدول العربية وإيران (فضلاً عن اليونان وروسيا وأرمينيا وجيران تركيا الأخرين) بحيث يمكن القول بكل سهولة إن هذه المرحلة هي أسوأ بكثير من تلك التي شهدتها العلاقات التركية ـ العربية في أواخر الخمسينات.

ماذا تستفيد تركيا من إسرائيل؟

مضت تركيا في السنتين الأخيرتين نحو تعاون وثيق جداً مع إسرائيل تحدوها في ذلك العوامل التالية:

١ ـ تتحكم بالسلوك التركي الخارجي ومنذ تفكك الدولة العثمانية الهواجس والاعتبارات الأمنية. فتركيا كانت على وشك التشرذم والتقاسم الشاملين في ما لو طبقت اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ التي كانت تلحظ إقامة وطن أرمني في الأجزاء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي للأكراد في جنوب شرقي البلاد وتوزيع ما تبقى من الأناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، باستثناء بقعة صغيرة في الأناضول الأوسط والشمالي تبقى للأتراك. لكن القادة الأتراك استطاعوا في معاهدة لوزان (تموز ١٩٢٣) انتزاع الاعتراف الرسمي بالحدود التي تشكل حالياً «الجمهورية التركية». ولعب انقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين وانضمام تركيا إلى المعسكر الغربي، دوراً أساسياً في محافظة تركيا على حدودها الدولية. لكن مع تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وتفاقم النزعات القومية في القوقاز والشرق، وظهور الخلافات التركية ـ الأرمنية من جديد وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، وأخطار ذلك على المسألة الكردية في تركيا، كما استمرار النزاعات مع اليونان في ايجه وقبرص، وكذلك استمرار التباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات في شمال القوقاز، أوقظت المخاوف التركية من احتمال تعرض الكيان لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم، خاصة أن بعضهم، مثل اليونان وأرمينيا، له علاقات جيدة مع الغرب ويعتبر امتداداً مسيحياً للحضارة الغربية. من هنا كانت مسألة إقامة علاقات تعاون وثيقة مع قوة إقليمية كبرى مثل إسرائيل يجمع بينها وبين تركيا كثير من الخصوم المشتركين والأهداف الواحدة، أكثر من ملحّة بالنسبة لتركيا، لتحصين وضعها الاستراتيجي والعسكري في مواجهة خصومها.

٢ ـ من هنا كان من بين أولويات تركيا تقوية القدرات الحربية لقواتها على صعد التدريب وتطوير الكفاءات وتعزيز الانتاج الحربي، واستيراد الأسلحة المتطورة الضرورية. ومما يشجع أنقرة على الاعتماد على الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال أن الولايات المتحدة الأميركية، أحد المورّدين الأساسيين للسلاح إلى تركيا، تمارس أحياناً وبضغط اللوبيين الأرمني واليوناني فيها، سياسة ابتزاز لتركيا فتمنع تسليم بعض الأسلحة أو توقفها نهائياً أو تؤجل تسليمها. كما أن أوروبا تلجأ غالباً عند حصول أول احتكاك بين تركيا واليونان إلى فرض حظر السلاح على تركيا. لذا تجد تركيا في إسرائيل، مورداً ضرورياً لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مدّ تركيا بها. إن إسرائيل، بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة و«خبرات» تدريبية وقتالية، وحدها، في الظروف الراهنة، القادرة على تلبية متطلبات تطوير القدرات الحربية للجيش التركي.

من هنا جاء اتفاق ٢٣ شباط ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل والذي لم يكشف عنه

بصورة رسمية سوى في مطلع نيسان ١٩٩٦ والذي لحظ تعاوناً عسكرياً وتدريبياً وإجراء مناورات مشتركة والسماح لطياري وطائرات كل طرف باستخدام المجال الجوي للطرف الآخر.

ومضى التعاون العسكري المشترك بين البلدين خطوات متقدمة. من ذلك برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة تركية من طراز «اف ـ ٤» بموجب صفقة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أبرمت في صيف العام ١٩٩٦. وهناك برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة «اف ـ ٥» بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. وهناك برنامج تحديث دبابات تركية من طراز «م ـ ٤٨/٤٧ باتون» و«ام ـ ٦٠» بقيمة ملياري دولار. كما هناك برنامج لتحديث طائرات هليكوبتر وتزويد المقاتلات التركية بصواريخ إسرائيلية متعددة الاستعمالات في صفقة بقيمة نصف مليار دولار. كذلك شراء صواريخ مضادة للصواريخ، وصواريخ من طراز «بوباي» وجهاز الانذار المبكر فالكون لطائرات الأواكس..

ويلحظ التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل القيام بانتاج مشترك لدبابات ميركافا مقابل ٣،٢ مليار دولار، وكذلك لصاروخ «بوباي ـ ١» و «بوباي ـ ٢»،

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٩٧، صرح الجنرال التركي المتقاعد والمستشار في «وقف القوات المسلحة التركية» صدقي أورون أن مشروع التعاون العسكري مع إسرائيل ستقارب قيمته خلال السنة القادمة المئة وخمسين مليار دولار (١٥٠ مليار دولار).

إن مثل هذا التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل يجعل من القوات المسلحة التركية والصناعة الحربية التركية رهينتين بيد إسرائيل على امتداد سنوات طويلة بحيث سيتعذر على أي نظام حكم في تركيا، مهما كان اتجاهه السياسي، علمانياً أم إسلامياً، وقف هذا التعاون في المستقبل، من دون مضاعفات سلبية على الكفاءة والقدرات العسكرية لتركيا، خاصة أن مشاريع التعاون والانتاج المشترك تمتد لسنوات طويلة وليست محدودة أو قصيرة الأجل.

٣ ـ تنظر تركيا إلى التعاون الوثيق مع إسرائيل على أنه أداة ضغط أساسية على سوريا التي تختلف تركيا معها حول ثلاثة موضوعات: الاسكندرون، المياه، الأكراد. فأنقرة تتهم سوريا ضمناً منذ وقت طويل، وعلناً في السنوات الأخيرة، بتوفير الملجأ والتدريب والدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي تزعمه عبدالله أوجالان والذي يقاتل أنقرة من أجل تأسيس دولة مستقلة لأكراد تركيا. وتحمّل أنقرة دمشق المسؤولية الكبرى في نشاط هذا الحزب الذي تكلف حربُه النظام التركي ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً، ويُعتبر نشاطه الخطر الأكبر على وحدة الأراضي التركية. إن تركيا تأمل من تعاون وثيق مع إسرائيل الحدّ من خطر هذا الحزب من طريق الاستفادة من «النيران» الإسرائيلية في مكافحة «الإرهاب» ومن المعلومات التي

قد توفرها المخابرات الإسرائيلية «الموساد» للمخابرات التركية «ميت» حول تحرك عناصر حزب العمال الكردستاني، ومن الخبرة في مجال إقامة حواجز الكترونية تعيق تسلل عناصره إلى داخل الأراضي التركية. إن أنقرة تأمل من التعاون مع إسرائيل كذلك استخدامه أداة ضغط ضد سوريا لتخفيف موقفها من مسألة المياه إذ يجلب الموقف التركي المهدّد بقطع مياه الفرات عن سوريا غضب وتكتل العالم العربي ضدها، وهو الأمر الذي يسبب حرجاً كبيراً في الساحة الدولية. أيضاً تهدف أنقرة من استخدام التعاون مع إسرائيل ورقة ضغط ضد سوريا للتخلي رسمياً عن طموحاتها في استعادة لواء الاسكندرون.

٤ ـ وكما تحاول أنقرة استخدام التعاون الوثيق مع إسرائيل أداة ضغط ضد سوريا، فإنها تحاول نفس الشيء تجاه ايران التي تتهمها السلطات التركية بدعم حزب العمال الكردستاني والحركات الأصولية داخل تركيا.

٥ ـ والمواجهة بين تركيا وايران، هي جزء من المواجهة الاستراتيجية الشاملة مع ايران التي تقودها الولايات المتحدة ضد ايران والحركات الأصولية المعادية للمخططات الأميركية في الشرق الأوسط. والتعاون التركي ـ الإسرائيلي الوثيق المستجد هو حجر الزاوية في استراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في المنطقة.

٦ ـ وتعتقد أنقرة ان تعاوناً وثيقاً مع إسرائيل سيدفع باللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولا سيما في مؤسساتها الرئيسية، مثل الكونغرس، إلى الدفاع عن مصالح تركيا في القرارات التي تقرّها هذه المؤسسات، وذلك في مواجهة اللوبيين القويين الآخرين، الأرمني واليوناني اللذين يدافعان عن مصالح العدوتين التاريخيتين لتركيا وهما أرمينيا واليونان.

٧ ـ واستطراداً تعلّق تركيا آمالاً كبيرة من وراء التعاون الوثيق مع إسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية مختلفة منها:

ـ تشجيع المال اليهودي في العالم للاستثمار داخل تركيا.

ـ تطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل وتصدير الإنتاج التركي عبر إسرائيل إلى دول ثالثة تربطها بإسرائيل اتفاقيات تجارة حرة.

ـ وفي هذا الإطار كذلك وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في آذار ١٩٩٧، تلحظ لحلول العام ٢٠٠٠ رفع حجم التجارة بين البلدين من ٥٠٠ مليون دولار حالياً إلى ملياري دولار في السنة.

ـ وتهدف تركيا إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية ولا سيما في منطقة مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول المعروف باسم

«غاب» (GAP).

ـ أيضاً تستفيد تركيا من المال والخبرات اليهودية لإقامة مشاريع استثمار اقتصادية مشتركة في آسيا الوسطى (لا تُعدَم مثل هذه المشاريع بعدها السياسي المتمثل في مواجهة النفوذ الإيراني في تلك المنطقة).

٨ ـ ويمكن ملاحظة أن التعاون التركي مع إسرائيل قد ازداد وثوقاً منذ تسلم الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية في آخر حزيران ١٩٩٦ وحتى استقالته في ١٨ حزيران ١٩٩٧. ولأول مرة يدخل عامل العلاقات مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للقوى السياسية في تركيا. ذلك أن توجهات أربكان الإسلامية وانفتاحه على العالم الإسلامي، دفعت بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات العسكرية مع إسرائيل، عبر زيارات أرفع المسؤولين العسكريين الأتراك من رئيس أركان الجيش (المنصب العسكري الأعلى في تركيا) إلى مساعديه فوزير الدفاع وغيرهم، إلى إسرائيل في النصف الأول من ١٩٩٧، في خطوات تهدف إلى احراج أربكان أمام قاعدته والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به. وكلما كان التجاذب الداخلي في تركيا بين أربكان والجيش يتصاعد كانت العلاقات بين الجيش التركي وإسرائيل تزداد وثوقاً.

٩ ـ ويمكن القول إن من دوافع الحركة التركية حيال إسرائيل، هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في ٤ آذار ١٩٩٧ الذي اعتبر أن لا مكان لتركيا، لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد، في المنظومة الأوروبية، لأنها، حسب بيان الأحزاب نفسه، مختلفة دينياً وحضارياً وثقافياً. وشكل هذا البيان صدمة كبرى لدعاة التوجه الغربي في تركيا وخاصة المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت انتصاراً لوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان حول ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي والتواصل معه. وحتى لا يعترف العلمانيون المتشدّدون والعسكريون الأتراك بهزيمة فلسفتهم الكمالية (نسبة لمصطفى كمال أتاتورك) في ما يتعلق بالتكامل مع أوروبا، لجأوا، تأكيداً لم يعتقدونه صوابية خيارهم الكمالي، إلى اللجوء إلى خيار أكثر تطرفاً، هو في النهاية جزء من التيار الغربي، وهو خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل. وبالتالي فإن خيار التعاون الوثيق مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا، هو بمثابة أداة تحصين للأيديولوجية الكمالية التي تعرضت لإهتزازات عنيفة في السنتين الأخيرتين أمام الإسلاميين وحتى العلمانيين المعتدلين.

١٠ ـ وفي محصلة جامعة لكل هذه الدوافع من التعاون التركي مع إسرائيل، تحاول أنقرة أن تحجز لها مكاناً فاعلاً ومؤثراً في أي نظام إقليمي جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط في حال اكتمال عملية التسوية. وإن تجيير الورقة التركية منذ الآن

للقوة الوحيدة المهيمنة حالياً على العالم، الولايات المتحدة، وللقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها، أي إسرائيل، قد يكون، برأي أنقرة المدخل الوحيد لحجز مكان ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم.

ماذا تستفيد إسرائيل من تركيا؟

في المقابل، تمضي إسرائيل، بدورها، نحو تعزيز علاقاتها مع أنقرة، وهي التي كانت تطمح إلى ذلك منذ عقود، يشجعها على ذلك المكاسب التالية:

١ ـ إن علاقات وثيقة مع تركيا، الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع العرب، أو مع بعضهم. صحيح أن إسرائيل وقعت معاهدات سلام مع مصر والأردن والفلسطينيين وتبادلت البعثات الديبلوماسية مع أكثر من بلد عربي. لكن هذا السلام بقي ناقصاً وبارداً، ولا سيما على الصعيد الشعبي. وتفاقم التوتر وازدادت احتمالات اندلاع حرب مع قدوم نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، وتكتل معظم الدول العربية معارضة لسياساته. وفي ظل مثل هذه العزلة، فإن استعداد بلد مسلم مثل تركيا الدخول في علاقات تعاون وثيقة مع إسرائيل يعتبر مكسباً ضخماً للدولة العبرية واختراقاً مهماً لصفوف العالم الإسلامي الذي اتخذ قادته مواقف حارة ومعارضة لمشاريع نتنياهو الاستيطانية. فإسرائيل أشد ما تكون بحاجة إلى التعاون مع دولة مسلمة لتخرق حالة العزلة التي قد تتعرض لها من وقت لآخر.

٢ ـ إن تعاوناً إسرائيلياً مع تركيا يشكل أداة ضغط بيد إسرائيل ضد هذه الدول المعادية لها. والاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ شباط ١٩٩٦، كان واضحاً في استهداف الأمن القومي لكل من سوريا وايران من خلال استخدام الطائرات الإسرائيلية للأجواء التركية المحاذية لإيران وسوريا، لعمليات المراقبة والاستكشاف. وتزداد حاجة إسرائيل لمثل هذا التعاون مع تركيا في ظل تعثر عملية التسوية في الشرق الأوسط وازدياد مخاطر الحرب.

٣ ـ إن تركيا بلد غني بالمياه. وستكون المياه عنصراً مهماً في ارساء أي استقرار اقليمي محتمل في الشرق الأوسط. ولما كانت تركيا تملك «مفتاح» مسألة المياه في الشرق الأوسط فإن تقارباً إسرائيلياً مع تركيا يساعد على بلورة رؤية مائية مشتركة بين إسرائيل وتركيا تصب في مصلحتهما، ويشكل عنصر ضغط على الموقف السوري والعراقي.

٤ ـ إن الروابط اللغوية والعرقية والثقافية بين تركيا والجمهوريات التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى، تشكل جسراً مهماً لوصول إسرائيل إلى تلك المنطقة والقيام بمشاريع استيطانية مشتركة مع تركيا والولايات

المتحدة الأميركية، تكون في الوقت نفسه جزءاً من محاولات تطويق النفوذ الإسلامي لإيران في آسيا الوسطى واحتوائه وتصفيته.

٤ ـ إن تركيا سوق مهمة للصناعة الحربية الإسرائيلية، واستمراريتها طوال السنوات القادمة. والاتفاقيات العسكرية التي ذكرناها سابقاً تعكس أهمية هذه السوق لإسرائيل.

٥ ـ أيضاً إن تركيا ذات الـ ٦٥ مليون نسمة هي سوق ممتازة للصادرات الإسرائيلية، والنتاج الإسرائيلي في عدة مجالات. واتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين البلدين ستتيح تعزيز هذه الأهداف.

اختلافات

على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققها تركيا وإسرائيل من علاقات وثيقة بينهما إلا أن وجهات نظرهما تفترق حيال العديد من القضايا.

تحاول إسرائيل ان تبتز تركيا في مسألة مكافحة الإرهاب. ومع أنها تعلن استعدادها لمساعدة تركيا لمواجهة «الارهاب»، إلا أن إسرائيل لم تحدّد ولا في أية مناسبة ما إذا كان المقصود من وراء ذلك حزب العمال الكردستاني أم لا. إن محاذرة إسرائيل تسمية الأشياء بأسمائها يخفي تبانياً في وجهات النظر حول تعريف الإرهاب بين أنقرة وتل أبيب. فإسرائيل التي ترى في الأصوليين فقط إرهابيين لا تريد أن تستعدي عليها شعباً يسعى لنيل استقلاله وإيجاد وطن له هو الشعب الكردي. ونظراً لأن لهذا الشعب حساسيات تاريخية وقومية مع الدول التي تتقاسمه وهي العراق وتركيا وإيران، ونظراً لأن ايران والعراق هما من أعداء إسرائيل المباشرين، ونظراً لأن تركيا هي، في النهاية بلد مسلم، فإن من مصلحة إسرائيل تفتيت المنطقة، عبر التشجيع على إقامة وطن للأكراد على حساب هذه الدول مجتمعة، بغض النظر عن حق أية أقلية في تقرير مصيرها، وما إذا كان الأكراد معادين للوجود الصهيوني أم لا. إن منطقة أكثر تفككاً هي في النهاية أكثر أمناً للكيان العبري. وتركيا مفككة لن ينظر إليها، من هذه الزاوية، بأسى داخل إسرائيل، وهذا يتناقض مع وحدة الكيان التركي.

ثم إن رغبة إسرائيل في الذهاب إلى مواجهة مع النظام الإسلامي في إيران، لن تجد لها أذناً صاغية في أنقرة. فعلى الرغم من معارضة النظام العلماني في تركيا للنظام الإيراني وعلى الرغم من العداء الإيديولوجي الحادّ بين النظامين، إلا أن تركيا لن تكون مستعدة للدخول في مواجهة مكشوفة مع ايران ستكون نتائجها معروفة مسبقاً: تدمير البلدين الكبيرين القويين، فضلاً عن الاحتمال القوي جداً لدخول أطراف معادية لتركيا مثل هذه الحرب، مثل اليونان وأرمينيا، والمخاطر الحقيقية لتناهش تركيا وتقاسمها.

ومع أن إسرائيل تستفيد من موقف تركيا المائي ضد سوريا في ظل استمرار

التوتر في المنطقة، إلا أن أولوية التصالح لإسرائيل ستكون حيال عدوتها سوريا. ومن أجل الحصول على تنازلات سورية في شأن مياه الجولان، فإن إسرائيل ستكون مستعدة في أية لحظة للتخلي عن تضامنها مع تركيا والاختلاف معها في شأن مسألة المياه وضرورة تمرير الكمية التي تحتاجها سوريا من مياه الفرات مقابل تنازل الأخيرة عن كامل أو عن جزء من مياه الجولان.

وأخيراً، وليس آخراً، إن النظام الإقليمي الجديد، في حال تبلوره وظهوره، لن يكون، في حال استمرار موازين القوى الحالي، سوى نظام إسرائيلي أو على الأقل برأسٍ إسرائيلي. ومثل هذه الهيمنة الآحادية لن تقبل شراكة مساوية من قبل آخرين. والمقصود هنا تركيا. إن نظاماً إقليمياً جديداً، من الزاوية الإسرائيلية، هو نظام لا يستطيع، ولا يقبل بأن يلحظ لتركيا سوى دور التابع أو «الذيل»، وهو الأمر الذي لن يوفّر لتركيا دوراً مؤثراً وفاعلاً، كما يطمح قادتها واستراتيجيّوها.

ملاحظات ختامية

وصلت العلاقات التركية ـ الاسرائيلية في السنتين الأخيرتين إلى ما يمكن وصفه بالحقبة الذهبية الثانية، بعد عقود من المدّ والجزر. ويمكن ختاماً الوقوف عند الملاحظات التالية:

١ ـ على الرغم من تطور العلاقات بين العرب وتركيا منذ أواسط الستينات، إلا أنها لم تكن، إلا نادراً، على حساب العلاقات بين تركيا وإسرائيل، التي حافظت على وتيرتها منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩. وبالتالي فإن العلاقات مع إسرائيل هي إحدى ثوابت السياسة الخارجية التركية.

٢ ـ إن العلاقات التركية مع إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية بصفتها، تركيا، جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية ـ الأميركية تحديداً ـ بعد الحرب العالمية الثانية والمستمرة حتى اليوم. ولا يمكن مقاربة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بصورة موضوعية وفهم دوافعها من خارج زاوية السياسة الغربية ـ الأميركية في المنطقة.

٣ ـ إن وتيرة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إذ حافظت على حد أدنى ثابت لها، إلا أنها ارتبطت في صعودها أو عودتها إلى هذا الحدّ الأدنى، بوتيرة العلاقات وتطورها بين العرب وإسرائيل. وكانت علاقات تركيا بإسرائيل تلامس حدّها الأدنى كلما كان الحضور العربي والإسلامي يتعاظم في الساحة الدولية. وعلى هذا نستطيع القول إن أنقرة ما كان لها أن تمضي دون حرج إلى انفتاح واسع وتعاون وثيق مع إسرائيل ومنذ العام ١٩٩٢، لو لم يكن العرب أنفسهم قد اعترفوا بدورهم بإسرائيل وأقاموا علاقات معها ديبلوماسية واقتصادية وثقافية. وبالتالي ليس مطلوباً من تركيا أن تكون

ملكية أكثر من الملك.

٤ ـ إلا أن الاندفاع التركي نحو اسرائيل، بدا أقرب إلى التهور منه إلى الانفتاح الطبيعي. صحيح أن بعض العرب اعترف بإسرائيل وأقام علاقات معها، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن البعض الآخر، لم يتوصل بعد إلى تسوية مع إسرائيل، ومن دون هذا البعض لن تعرف المنطقة السلام، وهي معرضة لأخطار حرب في كل لحظة، كما إن هذا البعض، وهنا أهمية ذلك، له حدود مشتركة كما مع إسرائيل كذلك مع تركيا.

إن إقامة تركيا علاقات تحالف استراتيجية مع اسرائيل في الوقت الذي تحتل فيه الأخيرة هضبة الجولان وجنوب لبنان يعني اقراراً بالاحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين، وهذا يثير حساسيات ويضاعف من التوترات والعداوات بين تركيا وجارتيها سوريا ولبنان.

٥ ـ إن مضي تركيا في علاقات وثيقة مع إسرائيل ووقوفها في موقف الطرف من الصراعات الشرق أوسطية، في ظل تعثر عملية السلام، يجعلها بعيدة عن هدفها في القيام بدور اقليمي مؤثر في أي نظام اقليمي جديد، وفي تحوّلها إلى قوة اقليمية عظمى من أول شروطها البقاء على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع. وبالتالي فإن دخول أنقرة في تحالف عسكري وسياسي مع تل أبيب يقلّل من هامش المناورة أمامها ويحوّلها إلى كوكب صغير يدور في الفلك الإسرائيلي.

٦ ـ إن العوامل الجغرافية تجعل من أول شروط علاقات مميزة وجيدة بين تركيا والعالم العربي، إقامة علاقات جيدة مع جيرانها المباشرين من العرب. والمقصود هنا بالتحديد كل من سوريا والعراق. إن هاتين الدولتين بالضبط هما بوابة تركيا إلى العالم العربي. وبدون هذه البوابة لا يمكن إقامة علاقات جيدة بين تركيا والبلدان العربية. وإن علاقات تحالفية تركية مع إسرائيل موجهة ضد سوريا وضد وحدة أراضي العراق لن تخدم أية علاقات جيدة تركية مع العالم العربي، وبالتالي لن تتيح لتركيا ممارسة دور فاعل في أي نظام إقليمي جديد. وإذا أضفنا رفض أوروبا لانضمام تركيا إليها، وفشل الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في تحقيق أية مكاسب للاقتصاد التركي، بل على العكس أصابته بخسائر تقدر بعد سنة ونصف على بدء تطبيقها بأحد عشر مليار دولار، إذا أضفنا ذلك إلى الاحتقان التركي ـ العربي، لأدركنا أن تركيا بتحالفها مع إسرائيل العنصرية والاستيطانية، والمعادية لمحيطها العربي والإسلامي، تكون قد اختارت الطريق الخطأ وأكملت اغلاق نوافذ النور إلى مستقبلها.

٧ ـ أخيراً، إن الدول العربية بدورها مطالبة بمراجعة نقدية لسياساتها حيال تركيا، منذ اعتراف الأخيرة بإسرائيل وحتى الآن. وفي عالم تتحكم به المصالح، بعيداً عن العاطفة والنظريات، يصبح التساؤل طبيعياً ومنطقياً عما استطاع العرب تقديمه

من عوامل جذب واغراء للآخرين، وفي مقدمتهم تركيا، إن لم يكن لاقامة علاقات تحالفية معها، فعلى الأقل تحييدها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولعل الطريق الأصح نحو كسب الآخرين هو فهمهم. وفهم الآخر لا يكون إلا من خلال معرفته عن كثب، عبر لقاءات مباشرة ودراسات علمية شاملة. يحق لنا التساؤل عما فعلنا لفهم تركيا، وعما فعلنا لمعرفتها. إن صناعة القرار السياسي هي عملية متشعبة تتطلب مشاركة كل نخب المجتمع، الفكرية والاقتصادية والاجتماعية. إن وقفة مع الذات هي أكثر من ضرورية ومصيرية في هذه المرحلة، هذا إذا اعتبرنا أن الأوان لم يفت بعد... وتركيا ليست سوى «آخرٍ» واحد بين «آخرين» كثر!

المراجع

كتب ودراسات:

ـ أرما أوغلو، فاخر

ـ «العلاقات التركية ـ العربية في مرحلة المد القومي العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠)»، أنقرة ١٩٩٣.

ـ «تركيا والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، أنقرة ١٩٩٣، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

صويصال، اسماعيل

ـ «العلاقات التركية ـ العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)». أنقرة ١٩٩٣. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

إيلكين، سليم

ـ «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية»، أنقرة ١٩٩٣. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

ـ مجموعة من المؤلفين الأتراك.

ـ مشكلات الشرق الأوسط وتركيا، اسطنبول ١٩٩١.

نور الدين، محمد

ـ «تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات»، بيروت، ١٩٩٧، دار رياض الريس للنشر.

ـ «قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا»، بيروت ١٩٩٧ دار النهار للنشر.

مجلات وصحف:

ـ أعداد متفرقة من المجلات والصحف التركية التالية: مجلة نقطة، مجلة بانوراما، مجلة ايكونوميك ترينذ، وصحف: ميلليت، حريت، مجهوريت، شالوم.

ـ مجلة «الوسط» الأسبوعية العربية، وصحيفة «الحياة» اليومية العربية.

ـ تقرير «شؤون تركية» الشهري (الذي يعدّه محمد نور الدين، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الاقتصادية العربية
أهميتها وضرورتها

د. جعفر عبد الخالق (*)

المجتمعات البشرية بتنوعها تتجه نحو توحّد الإنسانية، بدليل تكثُّف الوعي وتعميق التجارب، وبروز مسارات تكاملية في حالات تصرف الجماعة وتكوّرها حول المصالح والمشاعر والمفاهيم وأنماط العيش والأنظمة السياسية والإقتصادية والاجتماعية. وهذا ما أدى ويؤدي إلى قيام اتحادات وتكتلات دولية وإقليمية ترتكز على المصالح الاقتصادية والجيوبوليتيكية (شراكة، اتحادات جمركية، اتفاقيات، أسواق مشتركة، وحدات اقتصادية وأحلاف سياسية وعسكرية).

والوطن العربي بالرغم من تعرضه للتفكيك الاصطناعي والاستعماري في تاريخه الحديث، كان له محاولات عديدة بإتجاه الإندماج والتكامل والوحدة. لكن نتائج التجارب كانت متواضعة جداً حتى لا نصفها بالفاشلة (محاولات التوحد بذاتها لا بد إيجابية). ونستنتج نقدياً القواسم المشتركة بين تلك المحاولات:

أ ـ الانطلاق من قرارات محض سياسية دونما تحليل للجدوى والمنافع المتبادلة، وقدرات الأطراف.

ب ـ عدم اعتماد المدخل الاقتصادي واحترام التنوع ضمن الوحدة وعوامل تناسب المستوى بين العرب.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

ج ـ عدم التسلمي بمبدأ التنازل، إذ خطوات الإندماج تستدعي التخلي عن مكتسبات ذاتية في سبيل الإرتقاء للمصلحة العليا والفوائد المستقبلية الشاملة.

د ـ طرح شعارات كبرى وتجويفها للحد الأدنى، بحيث تولد تطبيقاتها ميتة أو تبقى في النصوص فقط.

هـ ـ اعتماد مشاركات فطرية متفرقة دون احتساب المصالح الفعلية والخصوصيات الأخرى (الجمهورية العربية المتحدة، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغربي الخ).

و ـ مواجهة الرأسمال الغربي بدوله وشركاته وخاصة العدو الإسرائيلي، لأي توجه عربي نحو التكامل.

ز ـ عدم استمرارية استخدام الطاقة السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية باتجاه الاندماج والوحدة، بإستثناء إيجابيات حرب السويس ١٩٥٦ وتشرين ١٩٧٣ والحصار النفطي على الدول المساندة لإسرائيل.

وعلى الرغم من الهزات التي أحدثتها بعض الخطوات الجذرية العربية للدول المساندة لإسرائيل، والهزات الإرتدادية التي تبعتها، فقد حصلت حكماً ردود فعل حازمة وطويلة النفس من قبل تلك الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط. فتكررت سلسلة الضغوطات بتعميق شرذمة الدول العربية سياسياً وإقتصادياً، من تفجير الصراعات الجانبية ما بيننا والفلسطينيين والتقسيم والحروب الأهلية والحروب الإسرائيلية المتقطعة، ومروراً بتأزيم صراعات الأوبك والأوابك، واجتذاب الفوائض النفطية والمالية العربية إلى أسواق البلدان الصناعية، وحصار البلدان العربية الأخرى المتجهة نحو الاستقلالية الاقتصادية، وتمرير كامب دايفيد، وحرب الخليج الأولى واجتياح لبنان. ووصولاً إلى تركيب التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية المترافقة مع إنهيار المعسكر الإشتراكي، والتفرد الأميركي بالقرار الشرق أوسطي، وتركيب مسرحية مدريد وأوسلو وتوقيع اتفاقيتي غزة ـ أريحا ووادي عربة، والدعوة إلى مفاوضات متعددة الأطراف، والضغط على سوريا ولبنان لفصل المسارين، وتجميد عملية السلام لتحسين شروط اليمين الإسرائيلي.

وبعد مرور ستة أعوام على مدريد وحوالى ثلاثة أعوام على غزة ـ أريحا، يلاحظ أن المبدأ الأساسي للسلام لم يكن «الأرض مقابل السلام» وإنما فعلاً «السلام مقابل التطبيع والشرق أوسطية»، وتمحور الشراكة الاقتصادية ما بين أطراف المعادلة العربية والشرق أوسطية كلٌ على حدة مع إسرائيل، وبذلك إعادة هندسة أوضاع المنطقة بما يتناغم مع توجهات النظام العالمي الجديد المترسخ حديثاً.

وعليه نحن نواجه واقع جديد مرسوم لمستقبله سيناريو محدد غير متكافىء في موازين القوى. فالمحقق منه فعلاً هو ترويض الحلقات العربية بإتجاه التطبيع

والمشاركة الشرق أوسطية. وبقيت حلقة الدفاع عن آخر حصون السلام العادل والشامل بتلازم المسارين اللبناني والسوري. أما المتوقع فهو المزيد من التطرف الإسرائيلي والدعم الأميركي لإستلاب الحد الأقصى الممكن والمتبقي من الكرامة والطاقات الاقتصادية العربية المخزونة والمالية. وأصبح من شبه المؤكد قرار فرض مسارات عملية السلام، لكن الخلاف قائم على الأساليب وتحسين الشروط لأن العملية السلمية تتخطى تفاصيل الإنسحابات والأمن، إلى الهندسة المستقبلية لأنشطة المنطقة الاقتصادية، ورسم خريطة المحور الإسرائيلي الريادي في الإنتاج والتسويق ضمن شرق أوسطية منشودة.

ونتاجاً لذلك نلخص المشكلة بالآتي: إن إسرائيل أخذت الكثير قبل أن تعطي المقبول، ولها عدتها العسكرية والسلمية الاقتصادية بدعم من الأميركيين ودوائر الشركات المتعددة الجنسيات. أما نحن فلم يعد لنا سوى ورقة ضغط تلازم المسارين والدعوة لوقف التطبيع، وحشد ما أمكن من الدول العربية وغيرها بإتجاه العدالة والشمولية. وعدتنا الاقتصادية مبعثرة إلى حدود الفوضى المفرطة وفقدان التجانس، وغياب الوعي الحقيقي لمصالحنا بالرغم من تسليمنا بالليبرالية وآلية السوق.

وفي هذا السياق سوف نحاول في هذه الدراسة معالجة هدفين أساسيين:

١) تحديد مكامن القوة في الطاقة الاقتصادية العربية ضمن مسارات النظام العالمي الجديد.

٢) ملامسة جدوى الشراكة العربية الشاملة لزيادة تفعيل الحوافز التكاملية.

١ ـ مواجهة مسارات النظام العالمي

نبدأ أولاً بإختصار محددات مفهوم الاقتصاد العالمي وتسلسل ظواهره في التسعينات، والمخارج النظرية ثم متطلبات المواجهة. وذلك بهدف تحديد واقع الاقتصاديات العربية وقدراتها المتوقعة (Ex-ante) في حالة الإندماج والتكامل.

أ ـ الاقتصاد العالمي هو مفهوم مركب يمثل مقومات، وعلاقات الإنتاج والتسويق والترابط المتبادل Interdependence بين العناصر المكوّنة له بطبيعتها وتنوعها وأنظمتها ومؤسساتها الاقتصادية المقارنة Comparative Economic Systems والنظام الاقتصادي العالمي World Economic System والاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy. وهذا المفهوم تبلور نظرياً وعملياً إنطلاقاً من الأسس التالية:

ـ التقسيم الدولي للعمل International Division of Labour.

ـ تعاظم التدويل والترابط المتبادل Internationalization & Interdependence.

ـ تفاقم المشاكل الشاملة للبشرية جمعاء Global Problems of Humanity.

وصفة المركب الملازمة للمفهوم ناتجة عن مجموع العناصر الذاتية والموضوعية المكوّنة للاقتصاد العالمي بعلاقاتها المتبادلة تاريخياً، والمتجهة نحو التكوُّر العام لتحديد الانتظام الاقتصادي السياسي الدولي، بناء لموازين وتوازنات دقيقة قد تؤدي إلى تحقيق إنسانية الإنسان في مجتمع الكفاية والعدل، أو طغيان الفوضى وآلية السوق وشريعة الغاب. والعناصر الذاتية نحددها بالآتي:

ـ الدول المستقلة وتكتلاتها الاقتصادية Independent States & Groups.

ـ الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات Multinational Corporations.

ـ المنظمات الإقليمية والدولية International & Regional Organizations.

أما العناصر الموضوعية فهي:

ـ الموارد الطبيعية وأهمها النفط والغاز الطبيعي.

ـ الرأسمال النقدي والعيني (تقني وتكنولوجي).

ـ الموارد البشرية

ـ تجارة السلع والخدمات

ـ أنظمة الإدارة والمعلوماتية.

ب ـ إن تعميم الإنتاج وتوسعه أفقياً وعامودياً وتدويله في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى إنقلاب نوعي في النمو الكمي العارم (اقتصاديات الحجم Economies of Scale) في الاقتصاديات الرأسمالية، وتطور أقل نسبية في الأنظمة الاشتراكية. ولكن آلية النظام العالمي كانت قائمة على أساس توازن القطبين والتجاذب في البلدان النامية. فكان التوسع الدولي الرأسمالي يتجه نحو منافسة القطب الآخر ومداه، فاعتمدت حكماً منطلقات المنهجيّة الكينزية (نسبة الى الاقتصادي الإنكليزي جون كينز) وتدخل دولة الرعاية، وأطلقت أوسع عملية ترسمل في المستوى العالمي كانت عناصرها الشركات المتعدّدة الجنسيات، ومسرح العمليات أسواق البلدان النامية. وهذا الإتجاه ترافق مع نهج ممثال في الإداء العالمي للمنظمات الدولية خاصة منها مجموعة البنك الدولي (Group WB)، وصندوق النقد الدولي IMF، وإتفاقية الغات GATT ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية والمحلية، ونتج عن ذلك بناء أنظمة باقتصادية اجتماعية متطورة في بلدان القرار (أميركا وأوروبا الغربية واليابان)، باعتماد سياسة دولة الرفاه (Welfare State) في المركز بأدوات استغلال مقدرات المحيط (البلدان النامية)، وإبقاء الاقتصاديات النامية بمجملها متخلفة وتابعة اقتصادياً. فظهر الخلل الواضح في حصص الدول والمجموعات في التقسيم الدولي للعمل، وعدم تكافؤ أطراف المبادلة

وإحتكار نتاج العلم والتكنولوجيا، وتعاظم المشاكل الشاملة في العالم. فمشكلة الفقر والبؤس ازدادت دونما كوابح، وظاهرة التضخم والبطالة أضحت مزمنة، والبيئة أكثر عرضة للتسمم (ما يتعدى التلوّث التضخمي Stagflation سمة الاقتصاديات الصناعية، والتضخم الضريبي Taxflation لا يُغطي عجز موازنات الدول الكبرى. وأخيراً لا آخراً فقدان التوازن في النظام العالمي بالإنهيار المريع لأحد قطبيه أي معسكر الدول الإشتراكية. وطغيان الأحادية في قيادة النظام العالمي كانت أهم إنعكاساتها حرب الخليج بتحالف عربي، وكذلك سيطرة الولايات المتحدة على أهم مصدر حياتي حيوي حالي ومخزون ليس فقط لها وإنما للإقتصاد العالمي ككل.

ج ـ إن عملية تدويل الإنتاج والتسويق ناتجة عن واقع تقسيم العمل الدولي وحاجة الاقتصاديات الصناعية الكبرى وشركاتها للتوسع عالمياً من ناحية، ومن ناحية ثانية بسبب المنافسة الضمنية ومقابلة المعسكر الآخر وتأمين المصالح الحيوية. أما من الناحية الثالثة فكانت لهدف تصدير الأزمات (التضخم، البطالة، إرتفاع الكلفة، التلوّث، تصدير المجتمع الاستهلاكي والتخصص في القطاعات الأكثر والأدق تقانة). ومن أجل ذلك بدأت تظهر بقوة في الثمانينات التيارات الليبرالية الجديدة، التي حمّلت النهج الكلي الكينزي تبعات الأزمات الدورية والتضخم والركود والتضخم الضريبي، ومطالبة بالعودة إلى تحرير الحياة الاقتصادية على كافة المستويات، بحيث دُفعت إلى مراكز القرار أفكار المدرسة النقدية الدّاعية إلى تقليص دور دولة الرعاية، وتهديم كافة الحواجز والقيود على عمليات القطاع الخاص Deregulations، والخصخصة Privatization وتلقائية آلية السوق وتحرير التجارة الدولية. وتبنت تلك الأفكار أعلى الدوائر الرأسمالية منذبداية الثمانينات مع رونالد ريغان ومارغريت تاتشر. وتُوجت بانهيار المنظومة الاشتراكية واختتام جولة الأورغواي في مفاوضات الغات GATT، وإنشاء منظمة التجارة الدولية WTO، وإطلاق يد إملاء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على الدول في الحلقات الأضعف من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تحت شعار الإصلاحات الاقتصادية كشرط أساسي للمساعدات والإنضمام والتفاعل.

د ـ وعليه تُطرح اليوم فكرة العولمة Globalization والترابط الشامل بين عناصر الاقتصاد العالمي، في ظروف التسارع المضطرد لثورة العلم والتكنولوجيا، وعالم المعلومات والإلكترونيات والألياف البصرية والضوئية، والفضاء الرقمي السيبرناتيكي والإمكانات الهائلة لتخزين وتحليل وانتقال المعلومات. فالعولمة تتخطى العالمية في اصطناع وقائع جديدة بالشرائح الكومبيوترية وبنوك المعلومات. وتحوّل المعطيات كافة إلى أرقام وعلامات، وتجعل العالم شبكة معقدة جداً من الإلكترونيك الإحتوائية. وبكبسة زر تتم عملية التبادل الثقافي والحضاري والمعلوماتي

والسياسي والاقتصادي والسلعي والخدماتي، وبعيداً عن مراقبة الحكومات، إنه عالم بدون حدود فعلاً. ولكن للأسف، مع انطلاقتها الضخمة في التسعينات، تُستخدم العولمة لمزيد من تحكيم شريعة الغاب في الاقتصاد السياسي العالمي، بحث أضحى المطلوب إملاء سياسات الليبرالية الجديدة، وإشراك كل الدول بحل المشاكل الشاملة التي انتجتها آلية السوق الحرَّة، وإغفال المشروعية في عدالة التقسيم الدولي للعمل. فكيف تكون الرأسمالية منظمة في البلدان الصناعية وذات صفة اجتماعية إلى حد الرفاهية، ولا يسمح لها أن تنتظم في البلدان النامية والمتحولة إلى اقتصاديات السوق. وكأنما شعار الحرية الاقتصادية والديمقراطية التي انتصرت له وبه الليبرالية الجديدة، هو شعار أجوف إلى حد السيطرة من خلاله على مقدرات الثروة العالمية، ودفن حقوق الشعوب بالتنمية والرفاه الاجتماعي واستخدام ثرواتها الوطنية.

٢ ـ القدرة الاقتصادية العربية المقارنة

في ضوء مسارات الاقتصاد العالمي، على الدول والمجموعات والتكتلات مواجهة انعكاساتها. إما بقدرات موجودة أصلاً أو بالعمل على خلق طاقات مستقبلية Potencial Capacity قادرة على الاستمرارية والتقدم. ومن المعوقات الأساسية لهكذا توجه معرفة القدرة القائمة بالمقارنة مع قدرات العناصر الأخرى، ومعرفة مكامن الخلل وتبديد الثروة مع وعي استثنائي لرسم المصالح القومية الحيوية، بهدف تحقيق التقدم والرخاء لشعوب المنطقة، وتحسين موازين قوى المبادلة مع العناصر الذاتية والموضوعية في الاقتصاد العالمي. والدول العربية مدعوة بإلحاح اليوم أكثر من أي وقت مضى لمواجهة هذا التحدي، خاصة أنها دخلت في عملية سلمية تُفرض من خلالها سياسات تطبيع اقتصادية، وتطرح بقوة السوق الشرق أوسطية بموازين قوى غير متكافئة وطموح إسرائيلي بالسيطرة على أكبر قدر ممكن من المشاركة في المشاريع الاقتصادية المطروحة للمنطقة. ولذلك سوف نعتبر حكماً في هذا المحور أن البلدان العربية تشكل كلاً اقتصادياً جامعاً ضمن السوق الشرق أوسطية، وفي سياق التكتلات الاقتصادية القائمة عالمياً.

١ ـ مع اعتبار الناتج المحلي الإجمالي GDP العالمي وصل عام ١٩٩٥ إلى حدود ٢٢٠٠٠ مليار دولار أميركي بأسعار ١٩٨٨، أو حوالى ٢٦٠٠٠ مليار دولار بالأسعار الجارية. فإنا نرى أن تكتل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك يمثل حوالى ٢٧٪ من الناتج العالمي (٧٠٠٠ مليار دولار تقريباً)، ولها بحدود ٢٠٪ من التجارة العالمية ويعيش فيه ما يزيد عن ٣٨٠ مليون نسمة. وتحوز الولايات المتحدة على ٦٤٠٠ مليار دولار من ذلك الدخل (٢٣٪ من الدخل العالمي) ومستوى دخل الفرد فيها يصل إلى ٢١٠٠٠ دولار. أما أوروبا الغربية والموحدة لاحقاً فإنها تحتوي تقريباً

على القدرة الاقتصادية نفسها للتكتل الأميركي. ومع اعتبار اليابان عملاقاً اقتصادياً، فإن سكانها ١٢٥ مليون نسمة، وحصتها حوالى ٤٥٠٠ مليار دولار أي ١٨٪ من الدخل العالمي، وتحوز على ١٠٪ من التجارة العالمية ويصل نصيب الفرد فيها إلى ٢٧٠٠٠$. بينما الصين تعدادها حوالى ١٢٠٠ مليون نسمة بدخل قومي يصل إلى ٤٠٠ مليار دولار، وتساهم بحدود ٢،٥٪ من التجارة الدولية، ووصلت حصة الفرد فيها إلى ٣٣٣$ في عام ١٩٩٦. والبلدان المصنعة حديثاً (النمور الآسيوية) دخلها القومي يُقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار بعدد سكان هو ٤٠٠ مليون نسمة. إن أهمية هذه التكتلات لا تكمن فقط بحجم المؤشرات، وإنما بالطاقات الكامنة وعناصر المفاضلة وتكامل البنيان الاقتصادي الاجتماعي. فالولايات المتحدة طاقة ضخمة لا تسيطر فقط على محور أميركا الشمالية، بل تتعدى ذلك إلى الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي. أما أوروبا فإنها تتجه نحو التوحد الكامل بالرغم من تفجر الصراعات في الخاصرة، وتحمل تقليداً صناعياً يجعلها في مصاف المنافس الأساسي للأحادية الأميركية. أما اليابان والدول المصنعة حديثاً (النمور الآسيوية) فإنها تتمتع بدينامية إنتاجية مرنة جداً تكنولوجياً ومعلوماتياً.

٢ ـ الأهمية الكبرى للبلدان العربية والشرق الأوسط لم تنعكس بمؤشرات اقتصادية، لأن الطاقات المحققة بُدِّدَت، والكاملة لم تستثمر بعد. فهذه المنطقة تمثل بالفعل الشريان الحيوي المغذي لإستمرار عمليات الإنتاج والتسويق بين مختلف عناصر الاقتصاد العالمي، لأنها تحتوي على أكثر من ٦٠٪ من احتياط النفط الخام والغاز الطبيعي العالمي، وتنتج حالياً أكثر من ٣٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط. فالدول الصناعية بمجملها تعتمد على مصادر الطاقة العربية بما يزيد عن ٤٠٪ من اجتياجاتها، والدول العربية تصدر حوالى ٧٠٪ من نفطها إلى البلدان الصناعية. فأوروبا تعتمد نفطياً على الشرق الأوسط بحدود ٥٠٪ من احتياجاتها، واليابان أكثر من ٦٠٪ والولايات المتحدة ما يوازي ٣٠٪.

٣ ـ بإعتبار الوطن العربي تجمعاً اقتصادياً، فإنه يمثل ما يزيد عن ٢٥٥ مليون نسمة، وناتجاً محلياً إجمالياً بقدر بحوالي ٦٠٠ مليار دولار أي ٢،٣٪ من الدخل العالمي. وإذا أضفنا إيران كدولة نفطية في الخليج تعداد سكانها ٥٨ مليون ودخلها القومي ٥٥٠ مليار دولار، وإذا تكلمنا عن حجم الشرق أوسطية فإننا نصل إلى ٤٥٠ مليون نسمة وناتج محلي يتجاوز ١٣٠٠ مليار دولار، أي نتجاوز القدرة الاقتصادية للنمور الآسيوية والصين، ولكن مع فارق أساسي أن الدول الآسيوية المصنعة حديثاً تعتمد على قاعدة اقتصادية وتكنولوجية صلبة، بينما معظم الدول العربية تعتمد الصناعة الاستخراجية، وما عدا ذلك فهي منكشفة اقصادياً للخارج. إنَّ متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول المنطقة يتجاوز ٢٨٠٠ دولار سنوياً، لكن سوء

توزيع الدخل والتمايز موجود بين الاقاليم، إذ أنّ هناك دولاً نفطية غنية جداً يصل نصيب الفرد فيها من الدخل إلى ١٨٠٠٠ دولار (الإمارات مثلاً)، ودولاً متوسطة يتراوح الدخل فيها بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ دولار أميركي، وهناك دول تعتبر فقيرة يتراوح نصيب الفرد من الدخل فيها بين ٦٠٠ و٢٠٠٠$ سنوياً.

٤ ـ إن مكامن أهمية القدرة الاقتصادية للشرق الأوسط والدول العربية خاصة، لا تظهر سوى بالمخزون الستراتيجي ومدى التأثير المرتقب Potencial في المحيط وما يتعداه في القارات المجاورة. فهذه المنطقة أولاً) تمثل خزان العالم (الخليج خصوصاً) للبترول الذي لم تصل الأبحاث لإيجاد بديل عنه في المستقبل المنظور (مخزون الشرق الأوسط يمثل ٦٥٪ من المخزون العالمي من النفط). والأهمية ليست بحصة المخزون فقط ولكن بعمره الاقتصادي، حيث يلاحظ أن العمر الاقتصادي لاستخراج المخزون العربي يتجاوز ١٠٠ سنة حسب وتائر الإنتاج الحالية (حوالى ١٦ مليون برميل يومياً)، بينما مخزون العالم سينضب بفترة ٣٠ سنة، ويبقى مخزون ألاسكا وسيبيريا العالي الكلفة. ثانياً) تمثل سوقاً واسعة لإقتصاديات الدول الرأسمالية من سلع وخدمات وسلاح. ثالثاً) تمثل مدىً عربياً ببعده الإسلامي، إذ من خلاله يتم التوسع بإتجاه كثير من الدول الآسيوية والأفريقية والأوروبية، لأنه في حال انطلقت عملية التماسك العربي فسيتشكل عندها محور الربط بين الجوامع المشتركة للدول الإسلامية، التي لها إمكانية الريادة بين التكتلات الدولية.

٣ ـ الجدوى الإقتصادية للشراكة العربية

الجدوى الاقتصادية عموماً تقاس بالأهداف. فإذا كانت الربحية تشكل معيار الجدوى في المؤسسات الخاصة، فإن زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل والنمو هي من معايير الاقتصاديات القومية. واقتصاديات الحجم Economies of Scale والإستثمارات بتكلفة الفرصة البديلة تمثل معايير مهمة لجدوى الشركات الإقليمية والمتعددة الجنسيات. والتصنيع وأنصبة المجموعات في الناتج العالمي والقيمة المضافة والتجارة العالمية هي من أهم معايير الجدوى للتكتلات الاقتصادية وعمليات الإندماج والتكامل.

وهنا يجوز التساؤل حول الإنهيار الحاصل في النظام الاقتصادي العربي عموماً، وتبديد الثروة العربية، وفقدان التضامن والشراكة العربية، مع العلم أن محاولات الوحدة والتكامل والإندماج قد مرت بتجارب عديدة، وأُنشئت لأجلها مؤسسات إقليمية ومجالس وحدوية واقتصادية وصناديق وشركات، بعضها يقوم بدور روتيني عادي، وبعضها نصوص وأفكار مجمدة منذ بداياتها. وإذا كان السبب في الإنحدارات الواضحة يكمن في القواسم المشتركة للمحاولات التي ذكرناها في المقدمة، فإننا نؤكد

أن الخطأ المنهجي الأكبر المرتكب منذ البداية، هو الدخول على صيغ وقرارات العمل المشترك والتكامل والوحدة، من الباب السياسي دونما تحليل للجدوى والمنافع المشتركة، بدلاً من أن يكون العكس هو الصحيح، بحيث تأتي القرارات السياسية تتويجاً لوعي الأهداف والمصالح المشتركة، وترسيخاً لأساليب وأنماط واقعية ومنطقية، تأخذ في الإعتبار قدرات الشركاء وتنوعهم، والإنطلاق من قاعدة الحد الأدنى الإرادي والممكن نحو بناء القواعد المادية والإقتصادية والثقافية للإندماج والتكامل، بستراتيجيات طويلة المدى، وبأنشطة مستمرة وغير متقطعة تبرهن الفوائد الحسية الآنية والمستقبلية، وتعتمد التضحية بالسيادة على بعض المشاريع القطرية في سبيل مشاركة أطراف الأمة، وتكون نتائجها حكماً مضاعفة ومتسارعة لكل أطراف المعادلة.

وهذا نتساءل لماذا الشراكة Partnership بحالة الدول العربية، وليس الإندماج والتكامل طالما هناك تجارب سابقة ومؤسساتية على هذا الصعيد، وهناك الرابط القومي والثقافي والحضاري واللغة والمصالح المشتركة. وفي الإجابة نقول إن مشكلتنا كعرب، أننا لم نتعلم فعلياً من تجاربنا، ولا نريد الإقتباس والتعلّم من تجارب الغير، مع العلم أن الشعوب الأخرى قد استفادت بالحدود المثلى والمعقولة من تجارب الغير، وهذا ليس بالشيء المشين وإنما مدعاة للفخر بحال تم تجاوز العقبات وتحقيق البنيان الاقتصادي الملائم للمصالح الفعلية. فإنكلترا اعتمدت التنمية الصناعية التلقائية من المانيفاكتورة حتى الإنتاج الواسع Mass Production. وإلمانيا استفادت من التجارب الأوروبية الأخرى وبدأت من حيث انتهى الآخرون. والإتحاد السوفييتي أقام التنمية الشاملة من فوق، بدفع التخطيط المركزي نحو البنى التحتية وإنشاء الصناعات الصخمة. وأميركا استجمعت التقاليد الصناعية الأوروبية وأعطتها زخم بناء المجتمع الاستهلاكي والمنفتح، والمعتمد على التجديد والمبادرة، واستفادت من صراعات ومنافسات الأطراف الأخرى في السوق العالمية وحروبهم. أما اليابان كانت فريدة بالإنطلاق من نتاج العلم الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، وبنت صرحاً اقتصادياً متماسكاً ومرناً إلى حد الخلق والإبداع الإنتاجي والتكنولوجي، بإتباع منهجية التحسين المستمر لقوى الإنتاج والتسويق والنوعية والمرونة والتخصص. والنمور الآسيوية المصنعة حديثاً اعتمدت التطوير الشامل بنموذج المشاركات الرأسمالية وتقديم المفاضلة الإستثمارية للقطاع الخاص المحلي والعالمي، مع إشراف الحكومات والقطاع العام على بناء أنظمة الحوافز وتشجيع القطاعات والنهوض البنيوي والمهني والتقني. وبالنتيجة فإن التجربة الإندماجية الأوروبية أخذت المدى الزمني (حوالى نصف قرن) والجغرافي (لتشمل معظم الدول الأوروبية الغربية)، ومرت بمراحل الشراكة والإتفاقيات الثنائية والمتعددة، والوحدة الجمركية والإستثمارات المشتركة، وبناء المؤسسات التكاملية، والمناطق الحرة، والسوق المشتركة، والبرلمان الأوروبي والدفاع المشترك، لتصل إلى طرح الوحدة

النقدية والوحدة الشاملة (ماستريخت). وحديثاً بدأت الوحدة الأوروبية تتوسّع مع البلدان المتحولة حديثاً في وسط وشرق أوروبا، والشراكة المتوسطية والأوروبية العربية.

ومن هذا المنطلق وإلتزاماً بالمصالح الإقتصادية العربية على المستويين الجزئي والكلي، من المجدي اقتصادياً عقد شراكة عربية بإتجاه الإندماج والتكامل بين الرأسمال العربي الناتج عن الفوائض النفطية (في بلدان صحراوية بالإجمال وقليلة السكان) مع سوق العمل الواسع (في بلدان زراعية وذات كثافة سكانية ولها بعض التقاليد الصناعية)، تحرر لأجلها أسواق الخامات والعمالة والخدمات والرساميل ضمناً، وتتوسع بشكل منفتح تسويقياً وحتى إنتاجياً بشراكة إقليمية وخاصة مع دول المحيط الإسلامي، وتُدعم بشراكة أوروبية أو آسيوية لاحقاً. هذا مع إمكانية فعلية لإستخدام القدرة العربية المميزة نفطياً بإتجاه عناصر الاقتصاد العالمي الأخرى، وخاصة المبادلة مع عنصر التقانة والمعرفة الإنتاجية، مع الإحتفاظ بضرورة دور القطاع العام التنسيقي، وتهيئة حوافز تنشيط القطاع الخاص وتطوير البنيان الإقتصادي، مع التركيز على رفع مستوى الإداء الثقافي والاجتماعي بواسطة ربط مشاريع البنى التحتية، مع أفضلية رفع المستوى المهني والتقني لليد العالمة العربية عموماً.

إن الشراكة في مشاريع القطاع العام العربي والبنى التحتية (كهرباء، مياه، مواصلات، اتصالات، استشفاء وتعليم)، تحقق الوفر الاقتصادي فيما لو درست ونفذت تكاملياً، وتؤدي حكماً إلى زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة، وتفتح الطريق أمام التنويع الإنتاجي القومي Diverzification، والتوسع الأفقي والعامودي في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعية والإستخراجية، مما ينعكس ايجاباً على حصة المنطقة من التجارة العالمية. وبذلك تتهيأ الشروط الضرورية لتنشيط وتفعيل وتحفيز استثمارات القطاع الخاص (من تشريعات وقوانين ملائمة، وتحرير الاقتصاديات، وتسهيل الاستثمار، ومناطق تجارية حرة، وتطوير الأنظمة المالية والمصرفية الخ.).

أما الشراكة في القطاع الخاص فإنها تؤدي إلى تمركز وتركز الرساميل العربية، مما يدفع إلى رفع مستوى الإداء الاقتصادي والإنتاجية وإرتفاع عوامل الإستثمار، واعتمادمبدأ اقتصاديات الحجم، واستثمارات الفرص البديلة وتحقيق النوعية الأفضل، وبذلك يتحقّق توسيع القاعدة التسويقية وزيادة الربحية.

ومع إقرارنا بإنجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك رغم تواضعها على الصعيدين الرسمي والخاص، ندعو إلى تفعيلها وتدعيمها بالشراكة ودراسات الجدوى والفوائد المتبادلة. لأن تلك المؤسسات تمر حالياً في مرحلة ركود الأنشطة لإهتمام معض الدول العربية بإعادة هيكلة أوضاعها ومعالجة المديونية ونتائج حرب الخليج،

ومواجهة تحديات العولمة والشرق أوسطية وتحديات السلام المتعثر. هذا مع العلم أن الشراكة ومنهجية العمل المشترك يُشكلان الحل الأمثل (إن لم يكن الأوحد) لمواجهة كل تلك التحديات مجتمعة.

ففي المراحل السابقة كان العائق الأساسي لإنطلاقة مؤسسات العمل الإقتصادي المشترك، هو الفروقات والصراعات السياسية والإيديولوجية الناتجة عن تجاذبات أقطاب النظام العالمي. أما اليوم فإن أقطاب النظام العالمي الليبرالي الشبه أحادي تضع شروط الإنفتاح والتحرير والإصلاحات، وتقترح الشراكة بمعاييرها وحسب أهدافها. فكيف يمكن للدول العربية فتح وتحرير أسواقها للغير دون الإنفتاح على ذاتها قبلاً أو بالتزامن، وفتح شرايينها الحيوية الداخلية. وكيف تضع استثماراتها في أسواق تأتي رساميلها بفرص أفضل لتستثمر في بلدان العالم العربي. فهذا بالحقيقة زمن اللامنطق: إستثمارات الدول العربية الخارجية موزعة بحدود ٩٨٪ في أسواق خارج الوطن العربي. أما مساعدات المؤسسات الرسمية فتذهب ٢٠٪ منها للدول العربية و٢٢٪ للآسيوية و١٥٪ للأفريقية، مع العلم أن حجمها التراكمي لم يتجاوز ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥. وإذا أخذنا نموذج دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ترسملاً بين البلدان العربية، نرى أن استثماراتها الخارجية تصل إلى حدود ٤٠٠ مليار دولار. ٣٠٪ منها بشكل ودائع مصرفية. وهذا ما يجعل البلدان العربية دائنة للنظام المصرفي العالمي بنحو ٣٢٠ مليار دولار، على الرغم من إرتفاع المديونية العربية المقدرة بحوالى ١٨٠ مليار دولار، وتعطش البلدان العربية كافة للرساميل والإستثمارات. لذلك، وبعد طغيان الوضع الراهن وليبرالية المصلحة، فمن المنطقي المطالبة بحق الشراكة مع الذات لتأمين الحد المقبول من مستلزمات الإنفتاح الشامل ومواجهة تبعات النظام العالمي الجديد وسياسات المنظمات الدولية الليبرالية، وهذا ما يستدعي:

أ ـ على مستوى القطاع الرسمي

١ ـ تفعيل الدور المؤسساتي لجامعة الدول العربية، وخاصة منها ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي الشمولي، المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة العربية.

٢ ـ دعم وتطوير المؤسسات المالية العربية، كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي.

٣ ـ توسيع نطاق عمل المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة في قطاعات الصناعة الإستخراجية والتحويلية والزراعة، والقوى العاملة، والنقل والمواصلات

والإتصالات والسياحة.

٤ ـ دمج وتطوير المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة في كافة القطاعات.

٥ ـ تقوية الإتحادات العربية النوعية والقطاعية والمهنية والرياضية والنقابية والشبابية والثقافية.

٦ ـ تنسيق وتوحيد جهود وإمكانات صناديق التنمية العربية بتأسيس مصرف عربي للتنمية.

٧ ـ الدعم الكامل لتأسيس فعلي للسوق العربية المشتركة، وقرارات إنشاء منطقة التجارة الحرة، وإطلاق ورشة الإتفاقيات العربية المتعددة الأطراف من تيسير التبادل، وتسهيل الإستثمار، وتسوية منازعات الإستثمار، والتخفيض الجمركي، وحرية حركة الرساميل واليد العاملة والأرباح والسلع والخدمات.

ب ـ على مستوى القطاع الخاص

١ ـ تهيئة الظروف الأساسية للشراكة وتشجيع الإستثمار بتطوير البنى التحتية وتناسبها في مختلف البلدان العربية، ومشاركة القطاع الخاص في بعضها.

٢ ـ إطلاق ورشة تحديث التشريعات والقوانين لتقديم الضمانات، واحترام الحقوق والإلتزام بالواجبات واستبعاد البيروقراطية الإدارية.

٣ ـ رفع قيود التنقل والإنتقال للأفراد والمؤسسات عبر البلدان العربية.

٤ ـ رفع معوقات السياسات الإقتصادية القطرية، لتحرير حركة رؤوس الأموال والسلع والأرباح، وتخفيض الضرائب والرسوم ومنع ازدواجيتها، واعتماد أسعار الصرف الحر وتحسين شروط الملكية.

٥ ـ تطوير الأجهزة المصرفية والأسواق المالية.

٦ ـ خلق وتطوير مؤسسات الشورى، وتبادل الخبرات والدراسات الاقتصادية ومكاتب تقديم المعلومات.

٧ ـ دعم صيغة مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، ورفع مستوى المشاركة الحكومية والخاصة في المشاريع المطروحة لناحية الشمولية والدراسات ونطاق العمل والتمويل.

ج ـ على مستوى الإداء التجاري

١ ـ مع وجود فائض في الصادرات العربية عن الواردات يُقدر بحوالى ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر بالهيكلية العامة للتجارة الخارجية، حيث نعلم أن حجم عوائد الصادرات البترولية وصل إلى ٩٨ مليار دولار

عام ١٩٩٥. إذن الصادرات غير النفطية لا تتعدى حدود ٤٥ مليار دولار. بينما الواردات هي بمجملها سلع استهلاكية، مما يؤكد مدى الإنكشاف الاقتصادي الخارجي للبلدان العربية.

٢ ـ دعم وتوسيع وتطوير اتجاهات الشراكة والتكامل التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام الرسمي العربي، من البدء بتنفيذ إقامة منطقة تجارة حرة عربية بمهلة عشر سنوات لتحرير السلع وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب، وإقامة السوق العربية المشتركة، وإتفاقية تيسير التبادل التجاري، والإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال، واتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع الوكالة الدولية لضمان الإستثمار MIGA.

٣ ـ تحسين الوضع التبادلي للبلدان العربية لجهة إتجاه الصادرات والواردات، والضغط على أهم الشركاء التجاريين بمقايضة تصدير النفط وإستيراد السلع الإستهلاكية بمزيد من استقدام السلع الرأسمالية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية وإستخدامها في تسهيل الشراكة العربية والتنمية الشاملة. خاصة إذا علمنا أن أهم الشركاء في التصدير هم اليابان ١٧٪ ـ أميركا ١١٪ ـ كوريا الجنوبية ٥٪ ـ والمانيا ٣٪ ـ ومجموعها ٥٠٪ من الصادرات العربية. أما في الواردات فأهم الشركاء هم أميركا ١٢٪ ـ اليابان ٩٪ ـ فرنسا ٩٪ ـ المانيا ٨٪ ـ إيطاليا ٨٪ ـ وبريطانيا ٧٪ ـ ومجموعها ٥٣٪ من الواردات العربية.

٤ ـ إعادة النظر الجذرية في التجارة والإستثمارات البينية العربية، حيث أنها تمثل مؤشر التعاون والتكامل والشراكة في المراحل الأساسية. فالتجارة البينية العربية لا تتجاوز نسبة ٩٪ من إجمالي التجارة العربية (٩،٥٪ من الصادرات أي ١٣،٥ مليار دولار، و٨،٨٪ من الورادات أي ١١ مليار دولار عام ١٩٩٥). وتحوز الدول المصدرة للنفط على الجزء الأكبر منها (حصة الإمارات والسعودية وعمان ٦٠٪ من الصادرات البينية و٤٠٪ من الورادات)، مما يعني طغيان التجارة النفطية البينية بحدود ٦٥٪ من ناحية، وسيطرة مبادلات دول مجلس التعاون الخليجي في ما بينها على الهيكلية السلعية والجغرافية للتجارة العربية البينية من ناحية ثانية. وكذلك الإستثمارات العربية البينية لم تتجاوز نسبة ٢،٥٪ من مجمل الإستثمارات العربية الخارجية. وهذا ما يؤشر إلى مدى هشاشة التجارة والإستثمارات البينية العربية المفروض بها أن تُدعم بواسطة الشراكة الاقتصادية العربية، وخلق فرص الاستثمار والتبادل البيني، وإزالة كافة الحواجز المعيقة لتلك العملية، خاصة إننا ملزمون بمواجهة مسارات الاقتصاد العالمي الجديد، وأضحى من الضروري التكتل والنظر بعمق لتكامل المصالح الخاصة والقومية لكافة الأقطار العربية، والعمل على تطوير حوافز التكامل في البنيان الاقتصادي في القطاعين العام والخاص العربيين.

٤ ـ حوافز التكامل في البنيان الإقتصادي

أ ـ في الإداء الدولي

ـ ضرورة مواجهة مسارات النظام العالمي الجديد، وتحرير التجارة العربية ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الضخمة، واستخدام الثروة العربية لمصلحة زيادة حصة العرب في التقسيم الدولي للعمل.

ـ الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

ـ تأسيس رساميل وشركات عربية مشتركة للحصول على فرص متكافئة لمنافسة أو مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات.

ب ـ في الإداء الإقليمي

ـ التكتل في مواجهة الإنخراط في السوق الشرق أوسطية، ومحاولة إسرائيل مبادلة السلام بدور ريادي في مشروع الشرق أوسطية.

ـ تحسين وضع الفرص العربية في الشراكات الإقليمية (المتوسطية والأوروبية ولاحقاً الآسيوية).

ج ـ في البنيان والإداء الاقتصادي العام

ـ أهم حافز اقتصادي مباشر للتكامل هو وجود بلدان عربية غنية بالنفط والرساميل، ولكنها أحادية البنيان الاقتصادي ومتصحرة بالمجمل، وقليلة السكان وحجم اليد العاملة. بالمقابل هناك دول عربية فقيرة بالمجمل ولها هيكلية اقتصادية متنوعة تقريباً، ولكنها غنية بالأراضي الزراعية واليد العاملة. وهذا ما يمثل الحافز الأساسي لتكامل عوامل الإنتاج العربية، والتفتيش عن فرص استثمار ذات جدوى عالية للرساميل العربية المتسربة إلى الخارج، والمهرولة نحو تحقيق العائد المباشر والسريع في قطاعات المال والأعمال والتجارة والمقاولات العالمية (تشكل ٦٠٪ من مجالات الاستثمار الخارجية التي تزيد عن ٤٥٠ مليار دولار).

إن الإنكشاف الاقتصادي العربي للخارج تصديراً واستيراداً (خاصة السلع الغذائية والإستهلاكية)، حافز لتحقيق الأمن الغذائي والإجتماعي بواسطة عملية تنويع جذرية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي العربي.

ـ إن الرفاه الاجتماعي يأتي من استخدام طاقات اليد العاملة الكامنة وزيادة تخصصها المهني والتقني وخلق فرص عمل جديدة. فالشراكة العربية من منظور تكاملي توفق بين النقص في سوق العمل بالبلدان البترولية، حيث تحتاج حالياً إلى

خمسة ملايين عامل ٦٠٪ منهم أجانب، وفائض اليد العاملة في البلدان العربية الأخرى حيث البطالة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪.

ـ في حال تم توحيد المجهود العربي وإطلاق الشراكة بإتجاه التكامل، تفتح الآفاق واسعة جداً للتوسع التسويقي الأفقي بإتجاه الشعوب الإسلامية في القارات القريبة، مما يعطي احتمال طاقة تسويقية تتعدى ١،٥ مليار نسمة بناتج محلي يزيد عن ٢٥٠٠ مليار دولار.

ـ إن حاجة الرساميل العربية إلى إعادة هيكلة تمركزها وتركزها قطاعياً وجغرافياً لمواجهة أخطبوط الرأسمال المتعدد الجنسيات وعمليات أسواق المال، تجعل من الخطوات التكاملية أكثر من ملحة.

ـ القانون الاقتصادي العام يقر بإنسياب الرساميل والإستثمارات العالمية بإتجاه الأسهل (كالمياه)، أي الربحية والتكلفة المنخفضة والقرب من سوق عوامل الإنتاج والتسويق. والذي يحدث في الوطن العربي خارج عن المألوف بحيث الإستثمارات العربية (أكثر من ٤٥٠ مليار دولار)، بإتجاه أسواق البلدان الرأسمالية، التي تتدفق منها الرساميل الاستثمارية إلى شتى أنحاء العالم العربي، حيث فرص الاستثمار وربحيته أعلى وكلفته أقل وجدواه الاقتصادية فعالة أكثر. (ففي عام ١٩٩٥ بلغ حجم التدفقات الإستثمارية الخاصة من الأسواق العالمية نحو الدول العربية حوالى ٣،٢ مليار دولار، وحجم الإستثمارات العربية الخارجية ١،١ مليار دولار).

٥ ـ الخاتمة

مما لا شك فيه أن طرح صيغة فكرة الشراكة العربية في القطاعين العام والخاص، هي خطوة قاصرة في المستوى النظري، ومقارنة مع طموحاتنا في التوحُّد القومي منذ زمن طويل. ولكن الواقع الملموس يجعل الطموحات مكبلة في براغماتية التعاطي مع ظروف جيوبوليتيكية لا نُحسد عليها. فالتدويل والعولمة وتحرير الحياة الاقتصادية، مطلب عالمي تدفع إليه مراكز القوى السياسية والاقتصادية لكافة التكتلات والبلدان الصناعية الكبرى وشركاتها بالأخص، لأنها المستفيد الأكبر من الحجم والسيطرة والقدرة التنافسية. وهذا لا يعني التسليم والإستسلام لقوى التحكم، بل بالعكس هناك ضرورة للعمل الجاد ضمن الإطار المطروح، ولكن باختيار الوسائل الملائمة التي تتطلب، وقبل كل شيء، الوعي الملموس للمصالح القومية والقطرية والوطنية. فالشراكة الاقتصادية هي مرحلة ضرورية انتقالية لترسيخ حدود الممكن والإمكانية للانطلاق نحو بناء أسس الاندماج والتكامل والوحدة على المدى الطويل. والشراكة حتمية للإنطلاق، على الأقل لبلورة صيغ وأشكال التعاون، ورسم خطوط التوافق على الفوائد المشتركة وهي حكماً كثيرة. وعلى الدول العربية بالشراكة تطوير العمل

بإتجاهها.

وإذا كنا نرى المطلوب ملاقاة مسارات النظام العالمي الجديد، فلماذا نقبل بفروض ونصائح الدوائر الرأسمالية والليبرالية العالمية والمنظمات الدولية الدائرة في الفلك، ولا نقبل الشراكة والإنفتاح والتحرير الإرادي للعلاقات السياسية والإقتصادية العربية العربية، كي نتجه لمواجهة الإستحقاقات المستقبلية. فعصر العولمة لا يرحم ولا مكان فيه للمترددين. ولتكن الشراكة بحدها المقبول مختبراً لإعادة تحديد الذات ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، ولتكن مقياساً لمدى التضحية والتنازل التدريجي عن الخصوصيات، في سبيل الإرتقاء إلى مستوى إثبات الوعي الدقيق للعروبة والتعاون والتكامل. ولا خوف بعدها من كل أنواع الشراكات المطروحة من الخارج والمشاريع المرسومة للمنطقة.

المراجع

ـ د. إبراهيم عيسوي. «**الغات وأخواتها**»، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٥.

ـ د. شفيق المصري «**النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر**» ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٩٢.

ـ «**التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٩٤.

ـ برهان دجاني «**عِبَر التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**»، ـ الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ـ ١٩٩٢.

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، أيلول ١٩٩٦.

ـ دراسة الحالة الاقتصادي والاجتماعية في العالم ١٩٩٦، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي ـ نيويورك ١٩٩٦.

ـ العولمة والتحرير، UNCTAD تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة ـ نيويورك ١٩٩٦.

ـ المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ـ الإسكندرية ـ أيار ١٩٩٥.

ـ د. جعفر عبد الخالق، «**مقتطفات في العلاقات الاقتصادية الدولية**»، ـ مقرر مخصص لمعهد الوطني للإدارة والإنماء في مجلس الخدمة المدنية ـ بيروت ١٩٩٧.

ـ د. جعفر عبد الخالق، «**التكتلات الاقتصادية الدولية**»، ـ دراسة في مجلة أوراق جامعية ـ رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٩٦.

ـ د. جعفر عبد الخالق، «**اقتصاديات النفط العربية**» ـ مصادر تنمية التصنيع. جامعة براغ الاقتصادية ١٩٩٢

ـ مجلة الاقتصاد والأعمال ويوميات السفير والنهار.

- World Development Report 1996-WB, IBRD 1996.

- Arab Economic Report, General Union of Chambers of Commerce Industry and Agriculture for Arab Countries-April 1996.

- Handbook of Economic Integration & Cooperation of D.C. UNCTAD-UN, NY & Geneva 1996.

- Survey of Economic & Social Developments in the ESCWA Region, UN, NY 1996.

- Preliminary Overview of Economic Developments in the ESCWA Region, UN, NY 1996.

- National Accounts Studies of the ESCWA Region - Bulletin no. 15, UN 1995.

- Human Development Report 1995, UNDP, Oxford University press - 1995.

ملحق رقم ١ ـ احتياط العربية من النفط والغاز الطبيعي ـ ١٩٩٤

الدولة	النفط (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار م^3)
الجزائر	٩،٢	٣٦٢٥
البحرين	٥،١	١٦٧
مصر	٣،٦	٣٦٢
العراق	١٠٠	٣١٠٠
الكويت	٦٩،٥	١٤٩٨
ليبيا	٤٥	١٢٩٧
عمان	٤،٧	٥٦٦
قطر	٣،٨	٧٠٧٩
السعودية	٢٦١	٥٢٦٣
سورية	٢،٥	٢٥٠
تونس	١،٧	٩١
الإمارات	٩٨	٥٧٩٤
اليمن	٤	٤٢٥
المجموع	٦٠٣،١	٢٩٥١٧

المصدر: مجمعة من عدد جداول في Arab Economic Report ـ ١٩٩٦
الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية

(٢): تطور صادرات النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية والعالم (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
النفط خام والمنتجات (مليون ب/ي)					
الدول العربية	١٥.٢	١٤.٣	١٥.٣	١٦.٠	١٥.٩
العالم	٣٩.٥	٣٩.٧	٤١.٣	٤٣.٢	٤٤.٨
الدول العربية / العالم (٪)	٣٨.٥	٣٦.١	٣٧.٠	٣٧.١	٣٥.٤
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)					
الدول العربية	٣٧.٨	٣٨.٩	٤٠.٧	٤٠.٠	٣٧.٤
العالم	٣٠٤.٩	٣١٩.٦	٣٣٣.٤	٣٤٣.٤	٣٥٧.٦
الدول العربية/العالم (٪)	١٢.٤	١٢.٢	١٢.٢	١١.٦	١٠.٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، الموحد ـ أيلول ١٩٩٦ ـ جامعة الدول العربية

(٣) المجموع التراكمي للعمليات التمويلية
لمؤسسات التنمية العربية
حسب مجموعات البلدان المستفيدة كما في (١٩٩٥/١٢/٣١)

(مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق ابو ظبي	صندوق الأوبك	صندوق السعودي	صندوق العربي	صندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	المجموع	حصر المجموع(٪)
المجموع التراكمي الكلي	١٠،٦٩٣	١،٦٨٢	٣،١٧٤	٦،٤١١	٧،٦٣٥	٨،٨٠٠	٢،٣٥٣	١،٣٢٣	٤٢،٧١	١٠٠،٠
هيكل حصص المؤسسات(٪)	٢٥	٤	٨	١٥	١٨	٢١	٦	٣	١٠٠	
مجموعة البلدان العربية	٥،٨٥٩	١،٣٧٣	٥٢٦	٢،٩٠١	٧،٦٣٥	٤،٧٨٤	٢،٣٥٣	٠	٢٥،٤٣١	٦٠،٥
مجموعة البلدان الافريقية	٩٣٤	١٣٠	١،٢١٨	١،٢٩٩	٠	١،٥٧٤	٠	١،٣٢٣	٦،٤٧٨	١٥،٤
مجموعة البلدان الاسيوية	٣،٩٠٠	١٧٢	١،٠٤٣	٢،١٠٧	٠	٢،١٧١	٠	٠	٩،٣٩٣	٢٢،٣
مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية	٠	٠	٣٧٦	٦٠	٠	١٤٢	٠	٠	٥٧٨	١،٤
مجموعة البلدان الاخرى	٠	٧	١١	٤٤	٠	١٢٩	٠	٠	١٩١	٠،٤

بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام ١٩٦٢، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في ١٩٩٥/١٢/٣١.

(٤): عوائد الصادرات البترولية في الدول العربية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)

(مليون دولار)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(*)
إجمالي الدول العربية	٩٠،٣٥٦	٩٨،٦٢٥	٩١،٧٠٣	٦٧،٦٥٠	٩٧،٨٢٠
الدول الأعضاء في أوابك	٨٥،٤٤٩	٩٣،٤٩٦	٨٧،١٣٣	٨٢،٠٦٩	٩٢،٦٢٠
الإمارات	١٤.٧٦٥	١٤،٤٩٠	١٣،٥٤٥	١١،٠٧٠	١٣،٣٥٠
البحرين	٧	٧٦٥	٩٢٠	١،٠١٠	١،١٠٠
تونس	١٣٣	١٦٠	٧٠	٦٥	١٠٠
الجزائر	٩،٥٩٠	٨،١٦٧	٧،٩٨٠	٨،٧٠٠	٩،٤٠٠
السعودية	٤٣،٦٥٦	٤٧،٥٦٠	٤١،٣٥٣	٣٨،٣٠٠	٤٢،٧٠٠
سورية	١،٨٤٣	٢٥٠	٢،٠٣٠	١،٩٠٠	١،٩٠٠
العراق	٣٨٠	٣٢٦	٣٦٤	٣٦٥	٣٧٠
قطر	٢،١٨٧	٣،٢٠٠	٢،٥٩٤	٢،١٧٠	٢،٦٠٠
الكويت	٨٧٥	٦،٢٢٠	٩،٥٠٠	١٠،٢٠٠	١١،٨٠٠
ليبيا	١٠،٠٢٥	٩،٢٠٠	٧،٦٠٧	٦،٩٦٠	٧،٧٠٠
مصر	١،٢٨٦	١،٢٥٨	١،١٧٠	١،٣٢٩	١،٦٠٠
باقي الدول العربية	٤،٩٠٧	٥،١٢٩	٤،٥٧٠	٤،٣٠٠	٥،٢٠٠
عمان	٤،٣١٦	٤،٧٦٠	٤،٢٠٠	٣،٩٠٠	٤،٧٥٠
اليمن	٥٩١	٣٦٩	٣٧٠	٤٠٠	٤٥٠

(*) تقديرات أولية

المصدر: مصدر الملحق (٢)

المجلس الدستوري ـ لماذا؟

مارون يوسف يزبك(*)

انتهت مرحلة الانتخابات النيابية العامة للعام ١٩٩٦ والفرعية التي عقبتها في العام ١٩٩٧، وكان ما كان من مجابهات واتهامات بين الأفرقاء، بلغت أحياناً ذروتها من الحدَّة والتوتر.

انها من التقاليد التي دأبنا عليها منذ عرفنا الانتخابات الشعبية في عهد المتصرفية، والقائمة على أن يدخل الحابل بالنابل عند كل استحقاق. فالسلطة سلطة، والعائلة عائلة، والحزب حزب، والقرية قرية، والطائفة طائفة، والمحسوبية محسوبية، والمال مال... إلا أنه والحمد لله، والى جانب تلك السلبيات، لا يزال يوجد عندنا بعض الوعي والتحسس بالمسؤولية والرقي في الممارسة.

هذه كلها عوامل، ان دلّت على شيء، فعلى العافية السياسية التي ما زالت تدّب في عروقنا. انها "ديمقراطيتنا" اللبنانية التي ارتضيناها على علاّتها. وهي ان زالت، زال مبرر وجودنا كشعب مميّز في هذا العالم الثالث الذي لم يسمع معظمه بشيء اسمه الديمقراطية. وان سمع، فلم يذق طعمها حتى ولو كان مرًّا أحياناً.

وكانت هناك مساجلات ومقارعات حول المجلس الدستوري الذي كان له دور في تلك الانتخابات، إن بالنسبة للقانون الذي نظمها أم بالنسبة للبت في الطعون والنزاعات التي نشأت عنها.

ليس هدفنا في هذه الدراسة التطرق مباشرة إلى هذا الحدث الذي طوي أمره، ولا الدخول في المساجلات التي دارت حوله. اننا نسعى بكل بساطة إلى عرض لمفهوم

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

المجلس الدستوري وللدور الذي يعود له بين المؤسسات. وذلك على ضوء المبادئ الدستورية العامة والقانون المقارن.

هل هي الجمهورية الثانية؟

قبل أن نبدأ حديثنا عن المجلس الدستوري، كان لا بدّ أن نصحح خطأ نقع فيه جميعاً ألا وهو تحديد المرحلة الدستورية التي نشأ فيها هذا المجلس. فالتعديلات التي طرأت على الدستور اللبناني في العام ١٩٩٠ أحدثت من دون أي ريب تحولات هامة وأساسية في نظامنا السياسي، جعلت القول بأننا دخلنا جمهورية جديدة مقبولاً سياسياً حتى ولو كان هرطقة علمية وتاريخية عندما حُدّدت بأنها "الثانية."

انه هرطقة علمية لأن الحديث عن جمهوريات تعقب أخرى يستوجب تغييراً جذرياً في النظام يقوم على إلغاء دستور وابداله بآخر. وهذا أمر مستورد من فرنسا حيث كنا نشهد مع ولادة كل "جمهورية جديدة" الغاء للدستور السابق برمّته، ووضع دستور جديد من قبل هيئة تأسيسية جديدة، من دون أن يكون له أية علاقة أو ترابط بالنص السابق.

أما ما شهدناه عندنا، فهو انه بالاضافة إلى المقدمة التي أدخلت إلى النص، تناول القانون الدستوري الصادر في ٢١ أيلول تعديلاً -كلياً أو جزئياً- لاحدى وثلاثين مادة من المواد التسع والتسعين التي كانت ما تزال متبقية من الدستور الأساسي الذي صدر في العام ١٩٢٦ وتضمن مائة ومادتين، وذلك قبل إزالة كل معالم الانتداب منه.

فمهما كانت أهمية التعديلات الأخيرة، ان دستور ١٩٢٦ لم يُلغَ ولم تقم سلطة تأسيسية أصلية باحلال دستور جديد مكانه. وبالتالي، فان الجمهورية الثانية التي أنشأها هذا الدستور ما تزال قائمة ولم تحلّ مكانها أية جمهورية أخرى.

انما، واذا كان لا بدّ من التشديد على أن اتفاقية الطائف وما نتج عنها من تعديلات دستورية جوهرية قلبت الموازين وأحدثت انقلاباً بين المؤسسات بحيث بات من الضروري وضع علامة فاصلة بين ما قبل وما بعد ١٩٩٠، فاننا نقترح أن تسمّى هذه الحقبة بـ"الجمهورية الثالثة" وليس بالثانية. ذلك أن الجمهورية اللبنانية تأسست في العام ١٩٢٦، مع صدور الدستور المقيّد بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم، وهو عهد "الجمهورية الأولى" إذا صح التعبير واردنا اعطاءه رقماً. أما الحقبة الثانية، فبدأت في العام ١٩٤٣ حيث عقد الميثاق الوطني وولدت دولة الاستقلال وأصبح لبنان سيداً حراً قائماً على اجماع أبنائه على الايمان بكيانه، وحيث وضع الشعب اللبناني يده على كامل مقدراته. فنشأت عندنا "الجمهورية الثانية"، تلتها في العام ١٩٩٠ "الجمهورية الثالثة" التي توافق عليها اللبنانيون بعد حرب أليمة كادت تقضي على الدولة ومن فيها.

حتى ولو بدا شكلياً للبعض، كان لا بدّ من هذا الايضاح في سياق حديث محوره علم القانون الدستوري ويتناول بالتحديد مؤسسة من شأنها أن تكون الرقيب الخفير الساهر على احترام الدستور، وأن تحول دون أن تعبث بتطبيق مبادئه أية سلطة مهما علا شأنها. هذه المؤسسة هي المجلس الدستوري الذي لحظت انشاءه المادة ١٩ المعدّلة التي يعتبرها اخصّائيو القانون الدستوري من أهم التعديلات التي طرأت على الدستور اللبناني في العام ١٩٩٠، وأحد أهم الانجازات على صعيد الاصلاحات السياسية التي أقرّتها وثيقة الوفاق الوطني التي اعلنت ولادة "جمهورية جديدة." وقد جاء في هذه المادة ١٩" :ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية... وتحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون."

وبالفعل، وبعد مخاض عسير، صدر القانون رقم ٢٥٠ الذي ينشئ المجلس الدستوري بتاريخ ١٤ تموز ١٩٩٣. وتم في العام ١٩٩٤ تعيين أعضائه العشرة، وبدأ العهد الدستوري الجديد.

معنى دستورية القوانين ومراقبتها

اذن، والآن وقد صار عندنا مجلس دستوري عُهد اليه مراقبة دستورية القوانين، لا بدّ من أن نوضح معنى دستورية القوانين ومراقبتها.

ان الدستور هو القانون الأساسي للدولة، يعتلي قمة الهرم في الانتظام الحقوقي ويشكل المصدر لشرعية كل السلطات والمؤسسات وما يأتي عنها من أعمال.

وبما أنه المصدر الأساسي للنظام القانوني في الدولة، وذلك فيما يتضمّنه من تحديد للهيئات الحاكمة وصلاحيتها، فمن البديهي أن يكون للدستور صفة الالزام بالنسبة لهذه الهيئات، مما يؤدي إلى وجوب خضوعها، في ما تمارسه من نشاطات، لاحكام الدستور. فالسلطة التي لا تخضع لاحكام الدستور، تهدم السند القانوني لوجودها واساس شرعية تصرفاتها. هذا ما عناه Vattel عندما تحدث عن المشترعين الذين لا يتقيّدون بأحكام الدستور عندما قال" :يستمد هؤلاء المشترعون سلطاتهم من الدستور. فكيف يمكنهم أن يخالفوه من دون أن يهدموا أساس سلطانهم؟"

ان اعلان سمو الدستور على سائر القواعد القانونية واعتباره قانوناً أساسياً للدولة، يعني بكل بساطة أنه يجب أن تصدر جميع التشريعات العادية في نطاق أحكام التشريعات الدستورية، ولا يجوز أن تخالفها. ويطلق على مسألة وجوب اتفاق القوانين مع أحكام الدستور تسمية "مبدأ دستورية القوانين." ويقضي هذا المبدأ بعدم صدور أي قانون يناقض المبادئ التي يعلنها الدستور، وإلا اعتبر هذا القانون

غير دستوري ولا يمكن تطبيقه، ووجب بالتالي ابطاله. قال العلاّمة Larnaude في مطلع هذا القرن" :ما النفع من.وضع دستور مكتوب إذا كنا لا نستطيع إعلان بطلان القوانين التي تتعارض وهذا الدستور؟"

والمسألة التي تثار هي معرفة الوسائل التي يجب اتباعها لتأمين احترام الدستور، وكذلك المرجع الذي يحق له اعلان بطلان القوانين المخالفة لهذا الدستور. انها مسألة الرقابة على دستورية القوانين التي شغلت وما زالت تشغل الباحثين في هذا المجال.

وإذا تمّ الاتفاق بين الجميع علىوجوب خضوع القوانين لنص الدستور وروحه، وبالتالي على إجراء رقابة على دستورية القوانين، فان هذه الرقابة ترتدي أشكالاً وأنواعاً تختلف بمقدار تنوّع الأنظمة وأشكال الحكومات. انما يمكن ردها إلى ثلاثة تيارات رئيسية هي: الرقابة بواسطة هيئة سياسية، والرقابة بواسطة هيئة سياسية - قضائية، والرقابة بواسطة هيئة قضائية صرف.

ان الرقابة السياسية التي يقال عنها إنها رقابة مبدئية تعتمد من قبل أنظمة تريد ممارسة رقابة على دستورية القوانين، انما تبقى محدودة قانوناً وفعلاً. لقد عرفتها فرنسا في تاريخها الحديث، اذ انشئ في العام الثامن للثورة (١٧٩٩) مجلس شيوخ "للمحافظة على الدستور." وكان هذا المجلس تمثيلياً منتخباً، مهمته الأساسية النظر في دستورية "جميع الأعمال التي تراجعه بشأنها الحكومة والحاكم." إلا أن هذا المجلس لم يُجرِ بالواقع أية رقابة فعلية على دستورية القوانين، خاصة وأن أعضاءه كانوا دائماً منحازين إلى جانب السلطة القائمة. وقد سقط مع سقوط نابوليون في آخر العهد الثوري.

أعيدت التجربة في العام ١٨٥٢ مع مجلس الشيوخ في عهد الامبراطورية الثانية التي أرادت أن ترتدي حلة شرعية، ومن ثم مع اللجنة الدستورية التي أنشأها دستور الجمهورية الرابعة في العام ١٩٤٦. انما لم تتمكن هاتان المؤسستان من أن تثبتا نفسيهما في الواقع لا كهيئة سياسية ولا كهيئة قضائية. ففشلتا بالتالي فشلاً ذريعاً، وبقيت الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا من دون أية فعالية تذكر.

دفع عدم جدوى تلك الرقابة السياسية، التي عرفها أيضاً الاتحاد السوفياتي، إلى انشاء هيئة سياسية بتكوينها انما تمنح صلاحيات قضائية وتعمل بشكل محكمة قضائية، حتى ولو كانت مستقلة عن الجسم القضائي. وأبرز مثال على تلك الهيئة السياسية القضائية هو المجلس الدستوري الذي أنشأه دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية في العام ١٩٥٨ والذي استوحيت منه المادة ١٩ الحالية من دستورنا. ولنا عودة إلى هذا الموضوع.

أما الطريقة الثالثة في مراقبة دستورية القوانين، فهي أن تتولى الرقابة هيئة

قضائية صرف، وتكون هذه الرقابة على نوعين:

النوع الأول هو الرقابة بواسطة الدعوى الأصلية وقد يطلق عليها أيضاً اسم رقابة الإلغاء. انها رقابة تمارس بعد اصدار القانون، وتتيح لبعض الجهات أو الهيئات الاجتماعية كالنقابات وغيرها أو حتى للأفراد أحياناً بأن يطعنوا بهذا القانون، إذا كان لهم مصلحة في ذلك، أمام محكمة خاصة أو عادية (وهذا ما يحدده الدستور)، وان يطالبوا بالغائه لمخالفته أحكام الدستور. فإذا ثبت للمحكمة عدم دستورية القانون المطعون به، حكمت بالغائه أو بطلانه، ويكون حكمها سارياً على الجميع.

أما النوع الثاني من الرقابة القضائية فهو الرقابة بواسطة الدفع بعدم الدستورية وتسمى أيضاً رقابة الامتناع. انها الرقابة التي نشهدها في الولايات المتحدة الأميركية. في هذا النوع لا يحق لأي كان ان يثير موضوع دستورية القانون إلا بمناسبة قضية معروضة على احدى المحاكم ويراد فيها تطبيق قانون معيّن على أحد الأفرقاء. فيدفع صاحب الشأن بعدم دستورية هذا القانون، ويطلب عدم تطبيقه عليه. فاذا ثبت للقاضي أن هذا القانون غير دستوري، امتنع عن تطبيقه في الحالة المعروضة أمامه. انما لا يعلن إبطال القانون المذكور الذي يبقى سارياً على الغير، ولا يلغى إلا إذا وصل أمام المحكمة العليا وقضت بعدم دستوريته. عندئذ تأخذ المحاكم الأخرى بهذا الاتجاه ويعمد المشترع إلى تصحيح الأمور.

هذا ما يمكن قوله بإيجاز عن مراقبة دستورية القوانين بشكل عام، وهي الوظيفة الأساس للمجالس والمحاكم الدستورية. فماذا عن الحالة في لبنان؟

الرقابة في لبنان قبل ١٩٩٠

ان اللجنة المنبثقة عن المجلس التمثيلي التي وضعت الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦ كانت متأثرة بالاجواء السائدة في فرنسا آنذاك وبدستور الجمهورية الثالثة. كان البرلمانيون الفرنسيون يوْمها يرفضون أن تقوم في بلدهم رقابة فعلية ومنظمة على دستورية القوانين، تمارسها هيئة متخصصة مستقلة عنهم. ذلك أن القانون بنظر العديد منهم، وحسب نظرية روسّو، هو تعبير عن الارادة الشعبية، ولا يجوز أن تعلو أية سلطة على هذه الارادة. هذا، فضلاً عن فشل التجارب السابقة في هذا المجال. كان البرلمان هو السلطة العليا في الدولية، يهيمن على سائر السلطات. فكان من الطبيعي أن يرفض أية مراقبة على أعماله.

تأثر دستورنا بدستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، ولم ينشئ أية هيئة لمراقبة دستورية القوانين. إلا أنه لم يخلُ تماماً من أية وسيلة من وسائل المحافظة المبدئية على سمو الدستور. فقد جاء في المادة الخمسين منه أن رئيس الجمهورية، عندما يقبض على زمام الحكم، يلقي القسم التالي" :أحلف بالله العظيم أني أحترم دستور

الأمة اللبنانية وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه." ومعنى هذا القسم أن على رئيس الجمهورية احترام الدستور والسهر على أن يحترمه الآخرون.

وقد جاءت المادة ٥٧ لتعطي الرئيس الوسيلة التي تمكنه من جعل هذا المبدأ واقعاً. فمنحته الحق بأن يطلب إلى مجلس النواب إعادة النظر في القانون الذي أقرّه. فقد ورد في المادة" :لرئيس الجمهورية الحق أن يطلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعيّنة لنشره، ولا يجوز أن يرفض طلبه"... وهذا يعني أن لرئيس الجمهورية أن يدقق في سلامة القوانين التي يحيلها اليه المجلس. فإذا وجد فيها ما يخالف الدستور أو المبادئ الدستورية الاساسية، طلب إلى المجلس إعادة النظر فيها. إلا أن المادة ٥٧ نفسها أتاحت للمجلس أن يتخطى رغبة الرئيس إذا شاءت ذلك أكثريته المطلقة، إذ أضافت ..." وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من نشر القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه واقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً. وبهذا بقيت رقابة رئيس الجمهورية مبدئية ومحدودة. ولذلك قيل حينها إنه لا يوجد في لبنان رقابة سياسية على دستورية القوانين.

ثم جاءت المادة ٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر في العام ١٩٣٣ لتؤكد عدم صلاحية المحاكم على دستورية القوانين، بنصها على أنه" :لا يجوز للمحاكم النظر في صحة أعمال السلطة التشريعية، سواء أكان من جهة انطباق القوانين على الدستور، أم من جهة انطباق المعاهدات السياسية على قواعد القانون الدولي العام." وقد تركز الاجتهاد على ذلك. فكنا من دون أية رقابة سياسية أو قضائية على دستورية القوانين.

وفي العام ١٩٨٢ عدّلت المادة الثانية من أصول المحاكمات المدنية بشكل يوحي بقبول نوع من مراقبة دستورية علىالقوانين بواسطة الدفع، اذ أوجبت الفقرة الأولى منها على المحاكم أن تتقيّد بمبدأ تسلسل القواعد. إلا أن هذا التعديل بقي من دون أي مفعول عملي اذ أن المحاكم لم تأخذ به، كما أن الفقرة الأخيرة منه أكدت ما جاء في المادة القديمة على أنه "لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة الاشتراعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية." فأغلق الباب.

ثم كانت وثيقة الاتفاق الوطني وما تبعها من تعديلات في الدستور عام ١٩٩٠.

لحظت الوثيقة انشاء مجلس دستوري "لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين." إلا أن التعديل في الدستور جاء أكثر تحفظاً، فتكلم عن انشاء مجلس دستوري "لمراقبة دستورية القوانين" وحسب، وليس لتفسير الدستور أيضاً كما جاء في الوثيقة. والفرق شاسع بين الصلاحيتين. ذلك اننا اذا اعتبرنا المجلس الدستوري محكمة دستورية، وهذا هو المطلوب، فانه يتوجب عليه، كسائر المحاكم

الدستورية في العالم ولا سيما في فرنسا، ليس فقط العمل على تطبيق الدستور، بل تفسيره أيضاً، مما يعني توضيحه واكمال ما جاء به ناقصاً بالنسبة لنية المؤسس. ولكن يبدو أن مجلس النواب الذي أقرّ التعديلات الدستورية لم يرد اعطاء المجلس الدستوري هذا الحجم.

المادة ١٩ وتأليف المجلس الدستوري

جاء في المادة ١٩ الجديدة من الدستور" :ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني. تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون».

إن قراءة أولية لنص المادة ١٩ تظهر لنا مدى تأثرها بالدستور الفرنسي. وأول معالم هذا التأثير هو التسمية عينها إذ أن الهيئة أعطيت إسم المجلس الدستوري le Conseil Constitutionnel، على غرار الهيئة الفرنسية، وليس اسم المحكمة الدستورية أو المحكمة العليا أو غيرها من التسميات الشائعة في سائر الدول بالنسبة لهكذا هيئة، كما أن للهيئتين صلاحيات في رقابة دستورية القوانين وفي الفصل في صحة الانتخابات الرئاسية والنيابية. إنما يظهر جلياً أن صلاحيات المجلس الدستوري الفرنسي أوسع بكثير إذ انها تتناول أيضاً وبالإضافة إلى ما أتينا على ذكره، النظر في صحة الاستفتاءات وإعلان انتخاب رئيس الجمهورية من دون أية مراجعة، وكذلك إعلان الحالات التي يصبح بها الرئيس عاجزاً عن أداء مهماته. كما على رئيس الجمهورية الفرنسية أن يستشيره قبل اللجوء إلى تطبيق المادة ١٦ من الدستور الي تعطيه صلاحيات استثنائية وخطيرة في الحالات العصيبة. هذا، مع العلم أنه يعود إلى المجلس الدستوري الفرنسي تفسير الدستور. ونلاحظ أن دوره يزداد أهمية يوماً بعد يوم.

وفي المقابل، يبدو أن نية المؤسس عندنا هي إعطاء الهيئة اللبنانية المهام الحصرية الواردة في المادة ١٩. هذه المادة اليتيمة التي، خلافاً للدستور الفرنسي، لم تحدد كيفية تأليف المجلس الدستوري ولا حالات عدم الملاءمة بالنسبة لأعضائه. كما كان الدستور الفرنسي نصّ على لا أن تكون المراجعة بعدم دستورية القوانين بعد إقرارها، أنما قبل صدورها، وعلى أن قرارات المجلس غير قابلة للمراجعة، إلى ما

هناك من الأمور الأساسية التي تركها دستورنا للقانون إذ قال":تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون". ويعني ذلك إبقاء سيف البرلمان مسلطاً فوق رأس المجلس الدستوري، يتحكّم به ويعدّل نظامه متى يشاء بواسطة القوانين العادية من دون أية حاجة للجوء إلى تعديل في الدستور.

وبالنسبة إلى عملية تأمين تأليف المجلس الدستوري في لبنان، فقد لحظ القانون أنه يتألف من عشرة أعضاء على الوجه الآتي: يعيّن مجلس النواب نصف الأعضاء بالغالبية المطلقة من عدد أعضائه، ويعيّن مجلس الوزراء النصف الآخر بأكثرية ثلثي أعضاء الحكومة. وحسناً ما فعل المشترع بإعطائه حق التعيين إلى المؤسستين المذكورتين بدلاً من رئيسيهما فحسب كما في بعض البلدان، فلا يكون أعضاء المجلس الدستوري مدينين في تعيينهم لشخص فرد. إنما كان لا بأس لو اختار مجلس النواب نصف الأعضاء بأكثرية الثلثين وليس بالاكثرية المطلقة، تأميناً لتوافقية أوسع، وربما لإشراك بعض المعارضة. كما أنه كان من المستحسن أن يذكر في النص أن التعيين (وبالأصح الإنتخاب) من قبل مجلس النواب يجب أن يكون بناء على اقتراح من مكتب المجلس كما حصل فعلاً، أو على اقتراح عشرة نواب، منعاً لتشرذم الأصوات.

ونظن أنه كان من الواجب أيضاً إعطاء دور لرئيس الجمهورية في عملية التعيين، خاصة أن الدستور خوّله السهر عليه كما أسلفنا، وأنه هو وحده من دون سائر أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي أقسم على احترام هذا الدستور. وإذ يقال إن رئيس الجمهورية يشارك في هذا الاختيار بمجرد توقيعه مرسوم التعيين، نجيب أنه إذا رفض رئيس الجمهورية قرار مجلس الوزراء، بإمكان هذا الأخير تجاوز الرفض بإصراره على قراره بأكثرية ثلثي أعضائه بناء على أحكام المادة ٥٦ الجديدة من الدستور.

إنها ثغرة يجب تلافيها، لا سيما وأن القانون ٢٥٠ نفسه لحظ أن يقسم أعضاء المجلس الدستوري اليمين أمام رئيس الجمهورية وحده، ولم يأت على ذكر رئيس مجلس النواب والوزراء في هذا المجال. وتجدر الإشارة الى أنه في فرنسا أيضا يتم القسم أمام رئيس الجمهورية وحده من دون رئيس مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، مع العلم أن كلاً منهما، وعلى غرار رئيس الدولة، يعيّن ثلث الأعضاء. ونشير كذلك إلى أن نصّ القسم اللبناني مستوحى من الفرنسي، وهو عندنا على الشكل التالي: "أقسم بالله العظيم أن أقوم بعملي في المجلس الدستوري بكل أمانة وتجرد وإخلاص متقيّداً بأحكام الدستور، وأن أحرص على سر المذاكرة، الحرص المطلق". إلاّ أن القسم الفرنسي لا يأتي على ذكر الله، وذلك بسبب علمانية الدولة وفصلها عن الدين.

شروط العضوية

نصت المادة الثالثة من قانون إنشاء المجلس الدستوري على أن يتم اختيار أعضائه من بين القضاة العاملين أو السابقين الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري لمدة عشرين سنة على الأقل أو من بين أساتذة التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون منذ عشرين سنة على الأقل وأصبحوا برتبة أستاذ أصيل، أو من بين المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة عشرين سنة على الأقل.

إنها شروط قاسية من دون شك، وجديرة بمجلس يراد إعطاؤه شأناً عظيماً. إنما يلاحظ أنه خلافاً لفرنسا حيث للمجلس الدستوري صلاحيات أخطر، يبدو عندنا أن الباب مغلق أمام الذين لا يعملون في حقل القانون حصراً ومباشرة. أفليس في لبنان شخصيات تحمل الشهادات العليا في القانون وتعمل في السياسة مثلاً أو في الإدارة أو في الجيش أو في المهن الحرة، وهي جديرة بأن تدخل المجلس الدستوري؟ فلماذا يجب أن يختار جميع الأعضاء من بين القضاة أو المحامين أو أساتذة القانون؟ إننا نورد على سبيل التذكير أن أحد أعضاء المجلس الدستوري الفرنسي السابقين السيد Robert Fabre هو صيدلي في الأساس، عمل طويلاً في المعترك السياسي دون أن يحمل أية شهادة بالقانون أو السياسة، وقام بدوره في المجلس الدستوري على أكمل وجه. وكذلك الأمر بالنسبة للسيد موريس فور Maurice Faure الذي يحمل أكبر شهادة علمية في التاريخ.

ليس من الضروري، لتأمين نجاح القضاء الدستوري، أن يكون جميع أعضائه من العاملين في المهن الحقوقية. إن القاضي الدستوري ليس قاضياً عادياً، بل إنه قاضٍ سياسي. فلا بأس أن يكون عضو أو أكثر من غير العاملين في الحقل القانوني مباشرة، إنما يجب أن يتمتعوا بخبرة سياسية واسعة وثقافة قانونية أكيدة. هل جميع أعضاء السلطة التشريعية الذين يصنعون القوانين هم من العاملين في الحقل القانوني الصرف؟

حدّدت المادة الرابعة من القانون مدة الولاية بست سنوات غير قابلة للتجديد. وهذه مدة معقولة تشكل الحد الأدنى، إذ أنها تسع سنوات في فرنسا. كما أن عدم إمكانية التجديد يعطي الأعضاء إستقلالية تجاه سلطة التجديد، إذ يكونوا بغنىً عن التزلف والمسايرة طمعاً بولاية جديدة. وكذلك عدم إمكانية عزل أحد الأعضاء قبل نهاية مدة ولايته من شأنها تعزيز هذه الإستقلالية. وكذلك في ما يتعلق برئيس المجلس الدستوري ونائبه، فإنهما ينتخبان عندنا من قبل أعضاء المجلس نفسه، على عكس فرنسا حيث يعيّن رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري الذي يبقى مديناً له بهذا المنصب.

وجاء في المادة الرابعة أيضاً أنه بصورة إستثنائية، تنتهي ولاية نصف أعضاء

أول هيئة للمجلس بعد ثلاث سنوات، ويجري اختيار هؤلاء بالقرعة، ويعيَّن خمسة أعضاء بدلاً عنهم لمدة ست سنوات من قبل المرجع الذي إختار الأعضاء الأصليين. ويؤمن هذا التدبير مساكنة خمسة أعضاء قدماء مع خمسة جدد، بحيث لا يباشر جميع أعضاء المجلس مهامهم دفعة واحدة، بل يبقى دائماً نصف الأعضاء على اطلاع على الملفات الموجودة لدى المجلس عند كل عملية تبديل. إن ذلك يحول دون الإشكالات التي من الممكن أن تحصل في حال وجود أمور عالقة بدأ بدراستها مجلس انتهت ولايته قبل إنجازها. إنها أنجح طريقة لتأمين استمرارية العمل داخل المؤسسات.

في ما يتعلق بعدم الملاءمة، فإنه لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الدستوري والوزارة أو النيابة أو أي هيئة رسمية أو خاصة مهما كانت. كما أن على الأعضاء أن يمتنعوا أثناء توليهم مهماتهم عن أي عمل آخر، ما عدا تمثيل لبنان في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالقضايا الدستورية. وإذا كانوا من المحامين العاملين ينقطعون عن ممارسة مهنة المحاماة طيلة مدة عضويتهم في المجلس الدستوري. أما إذا كانوا من القضاة العاملين أو من أساتذة التعليم العالي الأصليين، فيعتبرون بحكم المنتدبين ويعودون إلى ممارسة عملهم في القضاء أو في الجامعة عند نهاية عضويتهم في المجلس الدستوري. ويعني ذلك أن القانون فرض عليهم التفرّغ التام. إلاّ أننا نلاحظ أن هناك أعضاء في المجلس الدستوري يمارسون التعليم العالي، وهذا أمر طبيعي ومستحب، إذ لا يمكن أن نحرم الأجيال الطالعة من الخبرة العلمية التي يتمتع بها أعضاء المجلس. وحبّذا لو أن جميع أعضاء المجلس الدستوري يمارسون رسالة التعليم العالي.

لا بد في نظرنا أن يقتصر عدم الملاءمة على عضوية مجلس النواب ومجلس الوزراء، على أن يتابع أعضاء المجلس الدستوري مهماتهم العادية. ذلك مع واجب التحفظ الأدنى الذي يحتمه مقامهم، وشرط أن لا يقوموا بأي عمل أو نشاط من شأنه أن يسيء إلى كرامة وظيفتهم واستقلالية مجلسهم. إن المجلس الدستوري الفرنسي، على الرغم من كثافة العمل لديه، لم يفرض على أعضائه التفرغ التام. إنما من الضروري في المقابل أن يتاح لهم الوقت للقيام بعملهم في المجلس، وأن ينال الأعضاء تعويضاً عادلاً ولائقاً يتناسب مع جهودهم وخدماتهم ومقامهم.

صلاحيات المجلس في رقابة دستورية القوانين

ذكرنا أن المادة ١٩ من الدستور نصّت على أن صلاحيات المجلس الدستوري تتناول أولاً "مراقبة دستورية القوانين." إلا أن المادة الأولى من القانون ٢٥٠ أعطت كلمة "قانون" معناها الواسع وأوكلت إلى المجلس الدستوري مراقبة دستورية "القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون". فتكون الرقابة شاملة أيضاً، إلى

جانب القوانين العادية، التشريعات الاستثنائية، أي المراسيم الاشتراعية والقوانين الموضوعة موضع التنفيذ بمرسوم بناء على المادة ٥٨ من الدستور، بالإضافة إلى المعاهدات الدولية. ولكن، هل يعني ذلك أن للمجلس الدستوري الحق في مراقبة الأصول التي يجب أن تتبع في عملية التشريع الإستثنائي؟

الجواب هو أن لا المادة ١٩ من الدستور ولا القانون يوحيان بذلك. إنما على المجلس الدستوري أن يجتهد، إذا ما روجع بدستورية القوانين المعجلة الصادرة بموجب المادة ٥٨، وينظر إذا ما اتبعت بشانها الأصول الدستورية، حتى ولو كانت هذه الأصول مبهمة في النصوص. وعليه بالتالي ايضاح هذه النصوص وتفسيرها. أما في ما يتعلق بالمراسيم الاشتراعية التي نشرت بدون أن تعرض على مجلس النواب، فمن المعلوم أنه من حق كل من طبقت عليه بقرار إداري أضرّ به، أن يطعن بها أمام مجلس شورى الدولة، إذ تبقى قرارات إدارية ولا تعتبر بالتالي أن لها قوة القانون. فتبقى عملياً خارج نظر المجلس الدستوري. أما المراسيم الإشتراعية التي وافق عليها البرلمان، والتي لها قوة القانون، فلا إشكال حولها، وهي خاضعة لمراقبة المجلس الدستوري، إذا ما روجع بدستوريتها.

أما في ما يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس النواب، فنرى انه لا يجوز أن يفلت من رقابة المجلس الدستوري، حتى ولو لم يكن قانوناً بالمعنى الشكلي ولا يصدر عن رئيس الجمهورية. ذلك أن النظام الداخلي لمجلس النواب هو نص قانوني بالمعنى المادي ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من القانون الدستوري. وقد أعطي المجلس الدستوري الفرنسي الحق في مراقبة دستورية الانظمة الداخلية لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، من دون أية مراجعة.

مهما يكن من امر، فان المجلس الدستوري في لبنان لا يتعرض تلقائياً للنصوص القانونية ولا يحق له أن يجري رقابته عليها من دون مراجعة من قبل الذين حددتهم المادة ١٩، أي الرؤساء الثلاثة أو عشرة نواب مجتمعين أو رؤساء الطوائف المعترف بها. وبما أنه لا يجوز للأفراد مراجعة المجلس الدستوري، فمن الممكن أن تمر قوانين وتطبق على المواطنين وهي مُشابة بمخالفات للدستور ولمبادئه الأساسية، إذا لم يراجع المجلس الدستوري بشانها من قبل المخولين بذلك. هذا فضلاً عن أن قانون المجلس الدستوري يلغي المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية التي، حتى ولو أهملت من قبل المحاكم، كانت تعتبر إقراراً بنوع من الرقابة القضائية على دستورية القوانين بواسطة الدفع كما سبق وأشرنا. فكان من الواجب أن توسع حلقة أصحاب الحق بالمراجعة لتشمل أيضاً، وعلى سبيل المثال، النقابات والهيئات الاجتماعية المخولة الدفاع عن حقوق المواطنين وحتى بعض المراجع القضائية. وذلك إلى أن يأتي الوقت الذي يعدّل فيه الدستور ويتاح للمجلس الدستوري أن

يتعرض تلقائياً، ومن دون أية مراجعة، إلى القوانين المخالفة للدستور. فهذا هو دوره الحقيقي.

نذكر في هذا السياق أن حق رؤساء الطوائف بمراجعة المجلس الدستوري محصور بالمواضيع التي حددتها المادة ١٩، أي تلك المتعلقة بطوائفهم وحقوقها والتي أوردتها المادتان ٩ و ١٠ من الدستور والتي تعود إلى حرية إقامة الشعائر الدينية واحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية، وكذلك حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة. إن هذا التدبير يعطي انطباعاً بأن المجلس الدستوري سيلعب في بلد كلبنان، قائم على التعددية الطائفية، دور تهدئة واعتدال ومحافظة على حقوق الأقليات الواردة في الدستور. كما من شأنه أيضاً، وبعد إعلان نية العمل على إلغاء الطائفية السياسية، طمأنة الطوائف بأن هذا الإلغاء لا يعني تجاهل وجود الطوائف ومؤسساتها، وهو بالتالي إقرار بحقوقها التاريخية.

أما بالنسبة لتاريخ المراجعة، فيجب أن تقدم خلال مهلة خمسة عشر يوماً تلي نشر القانون في الجريدة الرسمية. وذلك خلافاً لفرنسا حيث تقدم المراجعة قبل إصدار القانون لا بعد إقراره من قبل البرلمان. إن هذه المراجعة المسبقة في فرنسا تحصن القانون الصادر والمنشور، وتمنحه قرينة المطابقة للدستور وتحول دون تعقيدات مستقبلية. أما وقد فضّل المشرع عندنا المراجعة اللاحقة، مع الأخطار التي تحملها من إمكانية إنشاء حقوق مكتسبة، فحسناً ما فعل بإقراره وجوب تعليق النص موضوع المراجعة فور تقديمها، وذلك إلى حين صدور القرار بشأنها عن المجلس الدستوري. ذلك أنه حتى ولو كانت مهلة المراجعة قصيرة، فإن قرار المجلس لن يصدر قبل شهر على الأقل، في الحالات العادية، ومن الأفضل ألا يبقى قانون نافذاً وهو مطعون بصحته.

على أي حال، إذا قرر المجلس الدستوري أن القانون موضوع المراجعة مشوب كلياً أو جزئياً بعيب عدم الدستورية، فإنه يقضي بإبطاله كلياً أو جزئياً بقرار معلل يرسم حدود البطلان. والنص الذي أعلن بطلانه يعتبر، في حدود قرار المجلس، كأنه لم يصدر ولا يجوز لأي كان التذرع به.

ولكن إذا كان النص القانوني معاهدة دولية، فهل يعقل أن يطعن بدستوريته بعد ان يصدر وينشر أسوة بالقوانين التي يقرّها مجلس النواب، وبعد ان يصبح ملزماً للدولة وفق مبادئ القانون الدولي العام؟ إن الغاء المعاهدة من قبل المجلس الدستوري في هذه الحال، قد يجلب عواقب وخيمة بالنسبة للعلاقات مع الجهة التي عقدت معها. لذلك، يجب أن تتم المراقبة قبل إبرام المعاهدات.

في الإنتخابات الرئاسية والنيابية

نصت المادة ١٩ من الدستور على ان يبت المجلس الدستوري في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية. و«الانتخابات الرئاسية»، كما يتبادر إلى الذهن، تعني انتخابات رئيس الجمهورية. ولا نعلم إن كانت النية أساساً في غير هذا الإتجاه.

إلا أن القانون ٢٥٠ أراد توسيع صلاحيات المجلس الدستوري في هذا المجال. فحسم الأمر إذ جعلها تشمل أيضاً انتخابات رئاسة مجلس النواب. فنصت المادة الثالثة والعشرون منه على أن "يتولى المجلس الدستوري الفصل في انتخابات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب والبت في الطعون والنزاعات الناشئة عنها، وذلك بطلب من ثلث الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب قانوناً، على الأقل." إنما إذا كان الأمر جلياً بالنسبة لرئاسة الجمهورية حيث لا يوجد في لبنان نائب للرئيس، فماذا عن رئاسة مجلس النواب؟ هل تشمل كلمة "رئاسة" نائب رئيس مجلس النواب الذي ينتخب معه وفق الأصول عينها وفي الوقت نفسه، حتى ولو كان الإقتراع على حدة؟ الأمر متروك للإجتهاد.

مهما يكن من أمر، فأنه لمن العجب إدراج انتخابات رئاسة مجلس النواب ضمن صلاحيات المجلس الدستوري وإقحام هيئة لها صفة قضائية في شؤون داخلية لمجلس النواب، بعد أن حرّم هذا القانون بالذات على المجلس الدستوري النظر في دستورية النظام الداخلي لمجلس النواب إذ لا يمكن تصنيفه في الشكل كقانون.

ربما كان هذا التدبير، لأنه خلافاً للماضي، أصبح الدستور نفسه أيضاً، وليس النظام الداخلي فقط، يفصل عملية انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه. فارتأى المشترع تفويض المجلس الدستوري الفصل في صحة انتخاب رئاسة مجلس النواب وأعتبرها أمراً يدخل في نطاق "الانتخابات الرئاسية." وبرأينا أن هناك فارقاً كبيراً بين انتخابات رئاسة مجلس النواب وانتخابات رئيس الجمهورية، لأن القضية بالنسبة لرئيس الجمهورية ليست شأناً داخلياً لمجلس النواب.

فعندما يلتئم البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية، وفقاً للمادة ٧٥ من الدستور، يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية. اما عملية انتخاب رئاسة المجلس فهي مسألة داخلية صرف للسلطة الاشتراعية.

بعد هذه النظرة الخاطفة الى "الانتخابات الرئاسية"، لا بد ان ننتقل الى الموضوع الذي أثار حوله ضجة كبرى وجدلاً، وهو دور المجلس الدستوري في الانتخابات النيابية. وستكون نظرتنا اليه أكاديمية هادئة، لا علاقة لها بظروف الانتخابات المنصرمة.

كانت المادة ٣٠ من الدستور، وقبل تعديلات ١٩٩٠، تنص على أن "للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم، ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما الا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء." وكان المرشح الخاسر يقدم طعنه الى المجلس الجديد فيحال الطعن الى لجنة برلمانية خاصة أسمها لجنة الطعون كان يؤلفها كل مجلس نواب من بين أعضائه بعد انتخابه. وكانت اللجنة تضع تقريراً بنتيجة تحقيقاتها وأعمالها وتحيله الى الهيئة العامة، صاحبة القرار النهائي. الا أننا كنا نلاحظ أنه على الرغم من أن لجان الطعون أوصت مراراً بابطال بعض النتائج المعلنة، فإن الهيئة العامة لم تصادق أبداً على هذه التقارير المبطلة.

أما اليوم، وبالاضافة الى ما جاء في المادة ١٩ الجديدة من الدستور، فقد نصت المادة ٢٤ من قانون انشائه على أن يتولى المجلس الدستوري الفصل في صحة نيابة نائب منتخب والنظر في النزاعات والطعون الناشئة عن انتخابات أعضاء مجلس النواب، وذلك بموجب طلب يقدمه المرشح المنافس الخاسر في الدائرة الانتخابية نفسها الى رئاسة المجلس الدستوري في مهلة أقصاها ثلاثون يوماً تلي تاريخ اعلان نتائج الانتخاب في دائرته. وبعد اجراء التحقيقات اللازمة، يعلن المجلس الدستوري صحة أو عدم صحة النيابة المطعون فيها. وفي هذه الحالة الأخيرة، يحق له ابطال النيابة المطعون فيها والغاء النتيجة بالنسبة للمرشح المطعون في نيابته، وبالتالي تصحيح النتيجة واعلان فوز المرشح الحائز على الأغلبية التي تؤهله للنيابة.

في نظرنا، لا يجب أن تقتصر مهمة المجلس الدستوري على اعلان فوز مرشح عوضاً عن آخر. فهو ليس هيئة مراقبة تقنية أو لجنة إعادة فرز. انه قضاء ابطال يحق له أن يلغي انتخابات برمتها ويطالب باعادة اجرائها اذا لزم الأمر. وهذه مسألة جوهرية تتعلق باختصاص المجلس وحدود صلاحياته في الإبطال. ويجب تفسيرها بناء على المنطق وعلى المفهوم الأقرب الى روح الدستور. وهنا نلاحظ أن الدستور كان أوسع من القانون اذ أناط بالمجلس الدستوري "البت في النزاعات والطعون"، من دون أية قيود كما جاء في القانون. وبالتالي واستناداً الى معنى كلمة "البتّ"، يكون للمجلس الدستوري الحق باتخاذ الاجراءات والتدابير الذي يرى، ومنها الغاء بعض النتائج أو كلها وطلب إعادة بعض الانتخابات أو كلها.

وهناك نقطة لم يتطرق اليها الباحثون، وهي تتعدّى موضوع النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات، لتتناول صلاحية الفصل في صحة النيابة لامور لا علاقة لها بعملية الانتخابات. فماذا عن الحالات التي يفتقد معها النائب المنتخب الأهلية للنيابة، كأن يقبل وظيفة عامة، أو اذا حكم عليه بما يفقده أهلية الترشيح، وذلك اثناء ولايته، فمن هو المرجع الصالح للنظر في هذه الحالات؟

تقول المادة ٣٠ من الدستور، وكما أشرنا، أن للنواب وحدهم الحق بالفصل في

صحة نيابتهم. وتابعت المادةْ عينها":تلغى هذه المادة حكماً فور انشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلّق به موضوع التنفيذ."

والآن وقد تمَّ الأمر وألغيت المادة ٣٠، فان المجلس الدستوري حلَّ مكان المجلس النيابي في الفصل في صحة النيابة. والفصل في صحة النيابة لا يقتصر على النظر في صحة العمليات الانتخابية بناء على طعن تقدَّم به منافس خاسر وحسب، بل النظر في صحة الوكالة طوال مدة الولاية والحق بالفصل "من" النيابة حتى ولو كانت العمليات الانتخابية سليمة.

انَّ الصلاحيات التي كانت معطاة للنواب في المادة ٣٠ من الدستور والتي انتقلت الى المجلس الدستوري، هي في اساس المادة ٣٢ من قانون الانتخاب والتي تنص على أنه "يفصل من النيابة بقرار من المجلس النائب الذي يحكم عليه أثناء نيابته بما يوجب حرمانه ممارسة حقوقه الانتخابية وفقاً للمادة العاشرة» (من قانون الانتخاب). كما أنه كان يعود الى المجلس النيابي، تقرير فقدان أهلية النيابة، وبالتالي نزع الوكالة عن النائب الذي يضع نفسه، بعد انتخابه، في احدى حالات عدم الملاءمة التي نصَّت عليها المادة ٢٩ من قانون الانتخاب. (تولي الوظائف العامة، الوكالة عن الدولة...)

بناءً عليه، فانَّ عبارة "الفصل في صحة النيابة" كما وردت في المادة ٣٠ من الدستور تعني عملياً الصلاحيات التالية:

١- الغاء انتخاب نائب ما بسبب علة في العمليات الانتخابية بناء على طعن تقدم به مرشح خاسر.

٢- الفصل من النيابة كعقوبة لوجود النائب في احدى الحالات المنصوص عنها في المادة ١٠ من قانون الانتخاب، واجمالاً لعدم أهلية طارئة.

٣- نزع الوكالة عن النائب لانتفاء الملاءمة.

بناء على ما تقدم، صار المجلس الدستوري يتمتع بالصلاحيات الثلاث الواردة أعلاه والمستنتجة من عبارة "الفصل في صحة النيابة." وهذا لا يمكن استنتاجه مباشرة من نص المادة ١٩ من الدستور التي تحدثت فقط عن "البت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية."

الا أن قانون المجلس الدستوري جاء أوسع من الدستور اذ نصت المادة ٢٤ منه على أن "يتولى المجلس الدستوري الفصل في صحة نيابة نائب منتخب." وذلك قبل أن تتابع ..." والنظر في النزاعات والطعون الناشئة عن انتخاب أعضاء مجلس النواب"... مما يدل على أنَّ هذه المادة ميَّزت بين العمليات الانتخابية وصحة النيابة بشكلها الواسع، وأعطت المجلس الدستوري الصلاحيات الثلاث التي ذكرنا.

أما النظام الداخلي للمجلس الدستوري، والذي وضعه أعضاؤه وصدر بموجب قانون، فانه عاد الى ما جاء في المادة ١٩ من الدستور وقلّص صلاحيات المجلس الدستوري الى البتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات. ولكن ذلك لا يمنع أن تشمل صلاحياته الفصل في صحة النيابة بشكلها الواسع كما بيّنا. فالموضوع يتعدّى العمليات الانتخابية ليشمل وضعية النائب في البرلمان التي حددها النظام الداخلي لمجلس النواب وقانون الانتخاب. ولا بد أن يكون هنالك مرجع صالح للبت فيها. ويمكن أن يعود حق المراجعة بشأنها الى مكتب المجلس أو الى عشرة نواب.

طبيعة المجلس الدستوري

وبعد، وإذا تساءلنا عن طبيعة هذا المجلس، فهل يمكننا القول إنه هيئة قضائية، أم إنه هيئة سياسية أم الاثنان معاً، أم ماذا؟

توحي النصوص، وبالاخص في ما يتعلّق بالطعون الانتخابية، أن للمجلس طبيعة قضائية من دون شك. ولكنه لا يمكن أن يكون هيئة قضائية صرف مرتبطة وظيفياً ومسلكياً وتنظيمياً ومرجعياً بالقضاء. بل أنه محكمة دستورية تصدر قرارت تتمتع بقوة القضية المحكمة، وهي قرارت ملزمة لجميع السلطات العامة وللمراجع القضائية. ولهذه الأسباب، لا يمكننا القول إن المجلس الدستوري هيئة سياسية حتى ولو أوحت بذلك طريقة تعيين أعضائه. فالمجلس الدستوري اذاً، هو بمفهومه الصحيح هيئة ذات كيان خاص، وإن غلب عليها الطابع القضائي. وقد عرّف نفسه في المادة الأولى من قانون نظامه الداخلي بأنه «هيئة دستورية مستقلة ذات صيغة قضائية».

على أي حال، ومهما كانت طبيعة المجلس الدستوري، فلا يمكن مقارنته بأية مؤسسة سابقة عندنا، بل أن وجوده يشكل تحدياً للتقاليد التي ورثناها عن الجمهورية الثالثة في فرنسا. وقد ماشى مجلسنا النيابي هذا التوجّه منذ تأسيسه. وكان يرفض أن يفقد أية ذرة من سيادته المطلقة وأن يصار له بديل عنه في النظر في صحة انتخاب اعضائه ورئيسه، ويرفض بالأخصّ أن يُنصَّب عليه شريك مراقب في التشريع، يمكنه أن يلغي ما أقرّه البرلمان وأصدره رئيس الجمهورية. فقد قال: Georges Burdeau، "ان الهيئة التي يعود اليها أعطاء حكمها في القوانين هي السيد الحقيقي في الدولة."

قد يوحي كلام بوردو أن مؤسسة غير منبثقة عن الانتخاب الشعبي، يمكنها أن تتصدى لارادة ممثلي الشعب الذين انتخبهم: الا أن الأمر وان بدا كذلك، فهو ليس بتلك البساطة. فمن أجل الغاء الحواجز التي يمكن أن يقيمها المجلس الدستوري أمام القوانين المخالفة للدستور، يستطيع مجلس النواب، بالاتفاق مع الحكومة، سلوك

الطريق المعاكس، وتعديل الدستور بحيث يتطابق مع القوانين الذي يريد تمريرها، وإن كان هذا الدرب أكثر وعورة.

فالمسألة لا تكمن اذن في الغاء أو عدم الغاء القوانين غير الدستورية، بل في أن تشعر الأقلية، وكذلك المجتمع بأسره، بأن هناك مؤسسة تحميهم من الأكثرية النيابية اذا أرادت التعسّف بحقها الأكثري. هذا هو معنى الديمقراطية الحقة.

اما الآن وقد قبلنا بما قبلت به فرنسا منذ العام ١٩٨٥، ونظراً للدور المميّز الذي يلعبه المجلس الدستوري الفرنسي، ومن المفروض أن يلعبه مجلسنا، فلا بدّ من تعزيز مؤسستنا وتحصينها، كما هي الحال في البلدان العريقة بديمقراطيتها.

فنكون دولة القانون أو لا نكون .

المراجع

Ph. ARDANT, **«Décisions du Conseil Constitutionnel»**, PUF,1995.

Ph. ARDANT, **«Institutions Politiques»**. Droit constitutionnel, LGDJ,1995

G. BURDEAU, **«Droit Constitutionnel et Institutions Politiques»**, LGDJ,1995

J.CADART, **«Institutions Politiques et Droit Constitutionnel»**, Economica,1990.

O. DUHAMEL et T. MEMI, **«Dictionnaire Constitutionnel«**, PUF,1992.

G. DUPUIS, **«Le Conseil Constitutionnel»**, Colin, 1970.

L.FAVOREU et L. PHILIP, **«Les Grandes Décisions du Conseil Constitutionnel»**, sirtey,1975.

L.FAVOREU et L. PHILIP, **«Le Conseil Constitutionnel»**, PUF,1990.

P.PACTET, **«Institutions politiques. Droit constitutionnel»**, colin,1996.

P.PACTET, **«Textes de Droit constitutionnel»**, LGDJ,1995

M.PRELOT et J. BOULOUIS, **«Institutions Politiques et Droit Constitutionnel»**, Dalloz,1990

de la valeur globale brute du marché et imposé conformément à l'article 41 de la loi d'impôt soit aux taux de 10%. Le coût fiscal de l'opération sera donc limité dans ce cas à 1% de la valeur globale du marché.

En conclusion, il convient d'examiner dans quelle mesure, et dans chaque cas d'espèce, le contrat peut, dans la pratique, être exécuté en dehors du territoire libanais et sans perdre la qualité du non-résident. Pour la partie exécutée au travers d'un établissement stable ou d'un sous-traitant local le coût fiscal sera déterminé par les règles de droit commun. C'est suite à cet examen pratique que l'on pourra envisager le découpage d'un marché en plusieurs contrats en vue d'une optimisation du coût moyen fiscal.

Un tout dernier point que je soulèverai serait:

Au niveau de la détermination de la loi applicable en cas de conflit.

N.B. Une tendance presque confirmée dans la plupart des droits et sous réserve d'abus de droit ou ce qui est peu convenable lorsqu'il s'agit d'un contrat administratif, les parties sont libres de déterminer la loi applicable au contrat d'agent ainsi que la juridiction ou le tribunal arbitral auquel les parties entendent soumettre les litiges ou conflits qui pourraient naître entre elles relatifs à la validité, à l'interprétation, à l'exécution ou à la réalisation du contrat d'agent.

Cependant, dans l'hypothèse ou celles-ci souhaiteraient conférer une compétence exclusive à une juridiction étrangère, elles doivent le prévoir expressément dans le contrat.

A défaut de mention expresse en ce sens, ou encore si la clause s'avère imprécise, les juridictions pourraient considérer que la clause ne confère aucune exclusivité à la juridiction étrangère et se déclarer en conséquence, compétentes pour statuer sur le différend qui leur serait soumis.

que dans la mesure ou une activité est déployée ou des services sont rendus sur le territoire libanais dans le but d'exécuter les conditions prévues par le contrat.

Dans cette hypothèse, le bénéfice imposable sera fixé à 10% du montant brut global du marché (art. 42 loi d'impôt).

Pour les contrats d'adjudication de matières premières et de biens ou il est stipulé que leur livraison et leur montage se font au Liban, l'imposition est opérée sur les montants bruts représentant les prestations de services effectués au Liban par le bénéficiaire non-résident sur la base d'une assiette égale à 50% du chiffre d'affaire brut sans déduction de quelque dépense que ce soit à titre de frais de montage, honoraire d'ingénierie, frais généraux, achats locaux de fournitures ou d'équipements ou toute autre raison.

Compte tenu du taux élevé(50%) de l'assiette imposable pour les prestations de service, la société bénéficiaire engagée dans la livraison et le montage n'aurait intérêt à se déplacer sous ce mode d'imposition que si la valeur relative des prestations de services locaux est très faible par rapport à la valeur globale du marché.

Il pourrait être plus intéressant de sous-traiter totalement le génie civil et le montage à une entité locale indépendante qui serait imposé au bénéfice réel, à condition que le client de cette entité ne soit pas une autorité publique (auquel cas, comme nous l'avons vu, cette entité serait imposable forfaitement).

Le dernier cas que je soulèverai c'est celui des marchés de travaux publics conclus entre des intitutions privées ou publiques libanaises et des sociétés bénéficiaires non-résidentes.

Sont considérées des sociétés non-résidentes à la double condition qu'elles n'aient pas un bureau sur le territoire libanais en vu d'administrer et de diriger le chantier et qu'elles n'aient pas conclu d'autres marchés de travaux publics ou autres en en faisant une profession habituelle au Liban (on entend par marchés de travaux publics tout contrat comprenant l'exécution de travaux tels que routes, bâtiments, ponts, aéroports et autres travaux ayant une certaine relation avec la terre et ou se combinent le travail et la consommation de matières et d'équipements).

Le circulaire du Ministère des finances N.798 du 10/4/1965 précise que si ces conditions sont remplies le bénéfice imposable à retenir sera égal à 10 %

Toutefois, pour le calcul de l'assiette imposable il est tenu compte des recettes brutes de toutes natures perçues par l'entrepreneur. En droit interne, sont donc compris dans cette recette, les montants preçus au titre de la fourniture du matériel et des biens d'équipement. Le taux moyen pour ces activités vient de passer à 10% pour les entrepreneurs de travaux publics.

D'autre part et pour ce qui est des taux d'imposition sur les sociétés et en application de la nouvelle loi fiscale N. 282 du 6/1/1994 qui modifie certaines dispositions du D/L N. 144 du 12 Juin 1959 est de 10% (impôt proportionnel) pour les SAL, les SARL et les associés commanditaires dans les sociétés en commandité par action, l'impôt sur les revenus de capitaux immobiliers est de 5%.

L'article 72 bis de la loi d'impôt (après les amendements de 1980 et 1985) prévoit pour les sociétés de capitaux étrangers (succursales) une imposition automatique des bénéfices de la succursale au titre de l'impôt de distribution. Ce nouvel article considère en effet que les succursales de sociétés étrangères de capitaux opérant au Liban sont présumées avoir distribué la totalité de leurs bénéfices et par conséquent impose automatiquement leurs resultats bénéficiaires (après impôt) au titre de revenus de capitaux mobiliers.

Pour l'application de cette disposition aux succursales on se référera au bénéfice réel et non au bénéfice fiscal forfaitaire.

Là il faut l'avouer que cette disposition a été de nature à décourager de nombreuses sociétés étrangères à opérer au liban à travers une succursale. D'autre part les personnes ou sociétés étrangères générant une activité même partielle sur le territoire libanais sont classées dans la catégorie des non-résidents et imposées:

1º Pour les professions libérales ou prestataires de service sur la base d'un bénéfice de 50 % des honoraires ou redevances (art. 42 loi d'impôt).

2º L'exportateur des matières permières ou d'équipement lorsqué elles sont livrées ou montées au liban par l'intermédiaire de l'exportateur ou de son représentant. Ce dernier est présumé avoir retiré de la vente une marge bénéficiaire virtuelle fixée à 10% (art. 42 loi d'impôt); de même les marchés de fhournitures prévoyant également la surveillance et le montage sont susceptibles d'être imposés à ce titre (10%).

Dans le cas des marchés des fournitures et approvisionnements (marché public et prêt), ils ne sont imposables (aux conditions des articles 41 et suite)

conditions qui diffèrent de celles qui seraient conclues entre des entreprises indépendantes.

Là on relèvera le caractère non restrictif des transactions pouvant être visées par cet article.

Un dispositif similaire du Code Général des Impôts Libanais rejoint cette disposition conventionnelle pour faire échec aux tentatives de minimiser le bénéfice imposable par l'adoption de prix de cession artificiels au sein du groupe.

Quant aux techniques d'imposition au Liban, le critère de base étant celui du lieu de l'activité génératrice des revenus. La résidence et la nationalité sont, contrairement à d'autres pays, des critères subsidiaires.

Ainsi pour être imposable, il n 'est pas nécessaire qu 'une entreprise ait un établissement stable ou une existense physique ou juridique au Liban; il suffit pour cela qu'elle y exerce une activité génératrice de revenu. A contrario, un établissement stable ou une personne résidente au Liban n'est pas imposable sur les revenus générés par une activité déployée en dehors du territoire libanais, (art.37 a 42 de la loi de l'impôt sur le revenu).

Pour ce qui est de la résidence fiscale, est considérée comme résidente et donc soumise à l'impôt toute personne physique ou morale qui:

- Soit dispose d'un bureau ou d'un établissement fixe en son nom au Liban, même si son activité y est occasionelle.

- Soit exerce sur le territoire une activité professionnelle de façon habituelle, même en l'absence d'un lieu fixe ou d'un bureau en son nom.

Ainsi l'existence au Liban d'un établissement fixe ou bureau au nom de la société bénéficiaire présume d'une activité génératrice de revenus imposables.

Il s'en suit que les entreprises de travaux publics, même non résidentes, pourront être imposables aux conditions du droit commun dès lors qu'elles disposent d'un établissement fixe ou d'un bureau au Liban en vue de diriger ou d'administrer des chantiers.

La convention franco-libanaise de 1962 est venue renforcer cette position-pas avantageuse pour l'entreprise française qui considère que "... constitue un établissement stable un chantier de construction ou de montage dont la durée dépasse six mois" alors que dans d'autres conventions la durée est de un an.

filiale.

Je me permets de soulever un point d'éclaircissement c'est quand le bureau de vente ne signe pas seulement des contrats au nom de son mandant mais s'il est prouvé qu'en pratique il a autorité pour négocier tous les éléments clés du contrat (qualités essentielles du produit, prix, modalités de paiement, etc...) l'administration fiscale libanaise pourra considérer que la vente est de fait conclue par son intermédiaire, même si la signature finale est apposée par le directeur commercial du siège, même en cas ou un bureau centralise des services internes pour le groupe peut être sujet d'impôt (idem en cas d'une activité de prestation de services, il est imposable).

Pour ce qui est de l'établissement stable, I'imposition des entreprises industrielles et commerciales est exclusivement dévolue à l'Etat sur le territoire duquel se trouve l'établissement stable. Le terme d'Etablissement stable désigne un lieu fixe d'affaires où l'entreprise exerce tout ou partie de son activité.

Toutefois, on retiendra que la Convention franco-libanaise prévoit qu'un chantier de construction ou de montage dont la durée dépasse six mois, constitue, un établissement stable au même titre qu'une succursale, un siège de direction, un bureau, une mine etc,.... Cette durée plus courte que celle généralement adoptée dans les modèles OCDE, est plutôt pénalisante pour les entreprises françaises engagées dans les chantiers de reconstruction au Liban.

Dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, chacun des deux Etats pourra imputer à cet établissement stable, des bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte et séparée, exerçant les mêmes activités dans des conditions identiques et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

Dans le calcul de ces bénéfices, les dépenses exposées (aux fins poursuivies, y compris les dépenses de direction et d'administration exposées au Liban ou ailleurs, sont admises en déduction sans toutefois pouvoir excéder les limites permises par la législation locale.

Toutefois l'article 11 de la Convention prévoit, à l'instar de la généralilé des Conventions Internationales, que les bénéfices d'un établissement stable peuvent être redressés lorsque les transactions commerciales ou financières entre deux entreprises indépendantes sont imposées ou acceptées dans des

D'autre part, pour que les société de personnes et les sociétés à responsabilité limitée, bénéficient du statut de représentant commercial, la majorité de leurs parts sociales doit appartenir à des libanais, la majorité des associés doit être de nationalité libanaise et le fondé de pouvoir doit même être de nationalité libanaise (idem pour les SAL qui bénéficient du statut de représentant commercial et leurs actions doivent nécessairement être nominatives, les deux tiers des membres du conseil d'admintstration ainsi que le directeur général ou son mandataire doivent être de nationalité libanaise).

Quant aux bureaux de représentation., ils constituent une structure souple, qui demande peu d 'investissements et est soumise à un formalisme très réduit.

Par ailleurs, et ce n 'est pas le moindre de leurs avantages, les bureaux de liaison ne sont en principe pas assujettis à l'impôt sur les béneftices, de par leur implantation.

Toutefois, les entrepreneurs doivent être conscients des limites d'une telle structure: en effet, du fait même des règles posées par la fiscalité internationale, si un bureau de liaison ou de représentation convient aux activités annexes de collecte et de fourniture d'informations, il n'est en aucun cas approprié au développement d'une force de vente ou d'un réseau commercial.

Généralement, au regard des conventions fiscales (notamment celles conclues par la France), le bureau de liaison ou de représentation est défini comme une installation dont l 'objet est de recueillir des informations, fournir des renseignements, faire de la publicité ou encore, par exemple, mener de la recherche scientifiquc sur le territoire d'accueil pour le compte de l 'entreprise dont il dépend.

L'importance de ces bureaux, c'est qu'ils permettent aux entreprises étrangères, internationales de s'implanter physiquement au travers d'une sorte de tête de pont dont la mission est d'analyser le marché local. La création d'une telle structure se situe donc en avant de la mise en place et du développement d'une activité industrielle, commerciale ou encore de services directement à partir du pays d'accueil.

Lorsque la stratégie d'implantation aura été arrêtée, l'investissement pourra être réalisé en transformant le bureau en succursale ou en créant une

Fisc et Douanes : Contraintes et Privilèges

Dr. Rizkallah FREIFER(*)

Pour commencer, je noterai que le pays est doté d'un système économique qui se caractérise par la liberté d'entreprise et l'allègement fiscal et règlementaire.

En outre le commerce extérieur ne fait l'objet au Liban d'une quelconque contrainte légale ou administrative. Il n'existe donc pas d'autorisation préalable ou de quotas à respecter. De plus, des exemptions sur les taxes douanières sont accordées par le ministère de l'économie pour l'importation de machines, pièces de rechanges et matériaux de construction utilisés pour l'installation de nouvelles usines au Liban.

Au Liban, les investisseurs auront la liberté. de déterminer la forme juridique de l'entreprise à créer : sociétés de capitaux ou sociétés de personnes, le régime juridique commercial libanais est identique au français. Mais Il est important de relever que dans toutes les hypothèses la majorité du capital social doit être détenue par des Libanais.

Bien que la représentation locale s'avère utile elle n'est pas obligatoire dans le cadre des appels d 'offres pour des marchés publics.

Au Liban et en vertu du decret-loi N. 34 du 5 Aout 1967, sur la représentation commerciale, et sous réserve de réciprocité dont la preuve incombe aux agents commerciaux non libanais, le représentant commercial doit être de nationalité libanaise et doit avoir un fonds de commerce situé au Liban.

(*) Conseiller d'Etat.

and Jordan (1994).

Even when a comprehensive peace is finally realized, the exchange of ambassadors between Israel and the Arab states seems, at least from Israel's perspective, to be the first step. In the second stage, TelAviv aims to normalize its relations with the Arab states to the extent that such a measure would allow it to influence the economic, cultural, military and environmental policies of its neighbors. Finally, the third stage for Israel is to legitimize its position in the region. For Israel, legitimization underlines the possibility for it to become an essential factor in any regional alliance system. The termination of the Arab-Israeli conflict would open the door for the polarization of the ArabWorld which, in turn, would allow Israel to consolidate further its military, economic, and political superiority.

Conclusion

This paper has projected the IDF's future role in the Middle East after the completion of the peace process. From historical, administrative, and military perspectives, it seems that the IDF will play a more active, and even more aggressive, role in the future. It is a matter of fact that Israel will no doubt search for new enemies in order to strengthen its national unity. It follows that the era of peace in the Middle East will not bring more tranquillity than the era that precedes it. Of course, achieving a cold peace is much better than a hot war. But the danger remains that in the Middle East snow and volcano coexist under one roof, and it is up to Israel to determine the next course of action.

treaties.

The fourth factor which affords the IDF a more active role in the "new Middle East" is related to Tel Aviv's need to protect its investments in the region. Perhaps because of these investments that the Oslo Declaration of Principle had not ended the presence of the IDF in the Gaza Strip to protect Jewish settlements and to control water resources. Today, if peace in the Middle East becomes a tangible reality, the IDF is expected to protect Jewish investments in the Arabworld. Such a protection does not necessarily require the IDF's physical presence in these states, but it must be ready to retaliate any attack directed against the state's economic interests.

The IDF's future role in the era of peace in the Middle East is also related to the nature of the Israeli society itself and to the ability of the army to prevent the outbreak of a civil strife. Until 4 October 1995 no one had imagined that a Jew would kill another Jew for political reasons. Indeed, the assassination of former Prime Minister Rabin illustrated the depth of division within Israel over the peace process. Besides, the electoral victory of the Likud bloc in May 1996 had not produced any dramatic change in Israel's strategy toward peace with the Arabs. Israel's electoral law prevents both the Likud and Labor blocs from wining a majority of seats in the knesset and forces them to depend more on the support of small religious parties in order to govern. This explains that "Operation Grapes of Wrath" against Lebanon in April 1996 was Peres's last attempt to gain the support of extremist parties before the May election[30]. It follows that "peace for land formula" will not be implemented unless either the Likud camp or the Labor bloc wins a majority victory in a parliamentary election.

Finaly, the aggressive role expected of the IDF in the era of peace in the Middle East is determined by the difficulties of transforming Israel's military industry for more peaceful purposes . Israel exports weapons to many countries, and employ the military complex to generate employment and to reduce the balance of payment deficit. Besides, given the continued arms race among Middle Eastern countries, Israel seems in no position to marginalize the role of its army. In fact, the signing of a military agreement between Israel and Turkey implies the former's uncertainty about its future despite the peace agreements it had signed with Egypt (1978), the Palestinians (1993),

30- J. ALPHER, "Israel : The challenge of Peace", Foreign Policy (Winter: 1995-1996), p. 137.

Israel will force the latter to remain ready and willing to use its force against any danger.The suicidal operations carried by Hamas in March and February 1996 which killed 60 Israelis will force Israel to promote its military capability and to deepen its alliance with Washington . Thus, at the end of Sharam Al-Sheikh Conference to "combat terrorism", president Clinton granted Tell Aviv 100 million dollars as a "first step to fight Muslim fundamentalists"

The second factor which affords the IDF a more active role in the future stems from the difficulty for Israel to integrate itself into a regional common market. At one level, Arab disunity will lead eventually to Arab- Arab conflicts, and it is in the interests of Israel to support one Arab state against another so the conflict may continue. At another level, Israel cannot integrate itself in a new regional common market because of its own perception of that market. In "Battling For Peace" Peres seems willing to share water and land with the Arabs, but he refuses to dismantle the settlements or to give up Israel's nuclear capability(27). In short, Israel's future relations with the Arabs will be governed by the following argument: "What belongs to Israel is for Israel alone, but what belongs to the Arabs is for the Arabs and Israelis together". It seems certain that such a policy will lead to the emergence of more fundamentalist movements on both sides doubtful of the prospects of peace.

The third factor which will afford the IDF a more active role in the future stems from Tel Aviv's policy not to allow any Arab state from obtaining the nuclear option. This explains Israel's willingness to enter into alliance with Middle Eastern countries, but non-Arab States.For any military alliance between Israel and Arab states will allow the latter to learn more about Israel's military technology which will somehow violate Israel's military superiority(28). Most recently, Israel had signed a military agreement with Turkey which allows Israeli jet fighters to use Turkish airspace for training(29). Of course, such a measure presents a formidable threat to Syria and Iran, and it is an illustration of the fact that conflicts in the Middle East do not reach their final conclusions at the signing ceremonies of peace

27- S.PERES, **«Battling for Peace»** (New York: Random House,1995),p.308.

28- An-Nahar.26 March 1996.

29- **Ibid.** 9 April 1996.

Jordan[24]. As a result, when Operation Musketeer began on 29 October 1956, the Egyptians were confused and not able to comprehend the scope of Tel Aviv's military intentions[25]. More recently, the intelligence system has become engaged in a new type of war against Palestinian leaderships. For instance, between 1972 and 1980 Israeli agents managed to assassinate eight Palestinian leaders, including Yasser Arafat's chief advisor in 1976[26]. These events provide a great boost in prestige to military intelligence. It had become increasingly involved in the making of political decisions, and its chief was often seen seated at the Cabinet table when policy questions were discussed.

Future Role

As the aforementioned discussion makes clear, it would be difficult, if not impossible, to project the IDF's future role in a peaceful Middle East in isolation from the history of that army, its role in the Israeli society, its performance in the battlefield, and its organization. The IDF was created after "the War of Independence" in 1948 to defend the country's sovereignty, to save Jews from their enemies, and to provide them with a haven where they can live in peace. Finally, the IDF serves as a melting pot for the hundreds of thousands of Jewish immigrants who share no more than the hope of living in a state of their own.

As for the "new Middle East", the role of the IDF can be seen at the military, economic, and social levels. This is so because peace in the region will not terminate the competition in the non-military fields. The Cold War suggests the need for "coercive diplomacy" as a deterrent measure in order not to use the army in the battle ground. And all of this applies to the Israeli army who obtains conventional as well as nuclear weapons to deter its enemies from not even to think of starting a war. Above all, it seems that Israelis are convinced of the fact that their military superiority had finally convinced the Arabs to adopt a more realistic policy and to recognize the right of Israel to exist. From a practical perspective, there are few factors which afford the IDF a more effective role in the future. The first factor is that Israel was and will always be a non-Arab state in an Arab East. Besides, the division within the Arab world between moderates and radicals towards

24- **Ibid.** p.197.

25- G. JONAS, "**Vengeance**", (Collins: Lester and Orpen Dennys, 1984).

26- An-Nahar. 15 March 1996.

In summing up the elements which are conducive to its strategic strength, one finds Israel enjoying geographical, social, economic, military, and political advantages and opportunities. Although Israel's small size denies it the safety margin of strategic depth, this same geographical factor enables its army to rapidly concentrate its forces on one front, or shift these forces from one front to another. Furthermore, Israel's central position within the Arab world not only allows it to block communication and coordination among Arab armies, but also affords it the chance to make sequential attacks against individual members of an adversary coalition. Further, the state's internal unity in the face of external danger also adds to its strategic strength. The syndrome "we have nowhere to go" compels the Israelis to come together for forceful action against enemies. Even competing political parties have a tendency to joining hands in crisis, as in the case of the National Unity Cabinet of 1967. Besides, Israeli strategists are aware that their modernized, westernized, industrialized state enjoys special military advantages over the less developed enemy. Differences in internal cohesion mean that while all Israel's power is "usable" in war, the Arabs have to tie down forces for the defense of regimes.

In probing the secrets of the IDF's military success, one is compelled to conclude that the Israelis' determination to fight to the bitter end offers a plausible explanation. In that sense, the contributions of the air force, the navy, and the military intelligence service have been decisive tools in shaping Israel's military superiority over Arab arrnies. First, the Israeli Air Force (IAF) reached its heyday in June 1967, when its airplanes destroyed the entire air force of Egypt, Jordan, and Syria within a few hours. Second, in considering the significance of the Israeli Naval Force (INF) at wartime, Schiff observes that the only good news in the first days of the Yom Kippur War came from the sea. During that war the INF adopted an offensive approach that had completely crippled the Egyptian and Syrian fleets, without the loss of a single vessel[23].

Finally, over the last forty years, Israeli intelligence has earned a reputation for being an "omnipotent monster." For example, before Israel's invasion of Sinai in 1956, the intelligence network had prepared a detailed deception that created the impression that Tel Aviv intended to attack

23- **Ibid.** p.218.

State in special danger such as Arab interference with freedom of navigation in the Strait of Tiran, a Syrian military intervention in Jordan,orIraq's possible possession of nuclear weapons[19].

Closely related to the notion of deterrence is Israel's retention of the option of preemptive strike to prevent serious deterioration in its strategic situation. First, at the political level, this includes achieving defensible borders to preserve the state's autonomous image and to reduce a dependency on American military aid; establishing an understanding and a friendly alliance with external greatpowers; and avoiding any compliance with terrorists' demands[20].

Second, at the military level, Israel's strategic safety requires bringing any war to a conclusion as quickly as possible to minimize Israeli casualties; going to the offensive instead of limiting itself to defensive protective tactics; carrying the fight to the heart resistance, exploiting the line of least expectation in military operations; and employing decentralized operations to exploit its superior "battle-management" capability[21].

Finally, in fulfilling its military objectives,Israel must depend on the speed of its paratroops brigades, firepower, tactical air support, and intelligence at all times. Above all, Israelis are convinced that they must extend their state's defense perimeter away from the country's vulnerable demographic and industrial core; that a policy of restraint invites additional violence; and that Israel must exert twice the price for every attack. Here the "time factor" plays a decisive role in all Israeli operational planning. Schiff argues that this factor takes on additional importance because of Israel's limited resources, its sensitivity to losses, and the fact that its military power is based on the reserves. For these reasons Israel's strategy has always been designed to ensure that the Arabs would not achieve any territorial gains in war, and that Israel would attain her objectives in the first stages of the battle[22]. Only in this way could the precarious existence of the Jewish State be secured.

19- Y. BEN-HORIN and B. POSEN, **"Israel's Strategic Doctrine"**, (Washington, D.C.: Office of the Secretary of Defense, 1981). pp.16-18.

20- **Ibid.** p.42.

21 - **Ibid.** pp.12-42.

22- Z. SCHIFF, **"A History of the Israeli Army"**, p. 78.

control of the military is exercised only to a limited degree by the Cabinet and the Knesset. Reflecting on these characteristics, we may offer the following lessons about the place of the IDF in the Israeli polity. First, in the absence of charismatic figures such as Ben-Gurion, there are no groups or institutions that can compete with the IDF. Second, in spite of the unchallenged position of the Army as an arbiter of Israeli foreign policy, the nation retains a democratic political culture.Finally the IDF is an army of commanders, not administrators.

Military Doctrine

An understanding of Israel's military doctrine is not to be found in any comprehensive formal statement forwarded by the Israeli governement . Rather, the views contained in Israel's military doctrine have evolved out of its search for answers to the issues stemming from various conditioning factors, including the perceived Arab threat, geographic pressures, and demographic constraints.Israel is located in a hostile region, and is surrounded by an enemy (ie. the Arab camp) whose aim is seen to be not a military victory but the liquidation of the entire Jewish State. Tel Aviv has fought five major wars with the Arabs and recently has been considered the leading force against "international terrorism." Needless to say that these wars plus countless skirmishes have left their mark on Israel's national consciousness. While for some states the issue of national security is a matter of concern, for Israel it is an obsession. In other words, the Arab's refusal to recognize the Jewish State has made Israel's struggle a matter of survival. In addition, Israei's military thinking has been consistently influenced by the country's limited geographic resources. Its area is very small (approximately 20,700 km2) and its territory is a border zone in which its "strategic depth" remains within range of the enemy's artillery. This means that in a time of war, Israel is deprived of advance warning against approaching aircraft or other types of incursion. To cope with these limitations, Israel has developed a set of strategic rules at the political and the military-operational levels. In a general sense, Israeli decision makers have elaborated a concept of deterrence which is fundamentally conditioned by their perception of the limitations of conventional warfare. For instance, should deterrence fail, Tel Aviv must be prepared to apply its military superiority to inflict significant punishment, and to impress the Arabs with these capabilities as early as possible. Thus, in order to prevent the outbreak of war, Israel has at various times unveiled as a casus belli certain political and military actions that might place the Jewish

Finally, at the social level, the IDF is important because it is an integral part of Israeli society. The fact that the armed forces and reservists comprise large number of the citizens; that one-fifth of the nation's labour force is connected directly or indirectly with defense work; and that the influx of former senior officers into politics - officers who retain connections with colleagues still in the armed forces - all allows the IDF to exert influence on the decisionmaking process[17]. Thus, it is not surprising to find that Israelis are deeply involved in military matters, and that they look at certain issues from a military perspective; in short, they are "militarized". As Safran states ,"the comprehensiveness of Israel's defense effort has tended at one and the same time to civilize the military and militarize the civilian"[18]. Thus, the IDF's hegemony over the national security decisionmaking process is felt in almost every area. Israel is perhaps the only democracy where the order of battle, the development and procurement of major weaponry systems, and the allocation of the defense budget, are all determined by the defense establishment alone. But this does not necessarily mean that the IDF's intrusion into politics resembles the political role of the armed forces in many Third World countries. As far as is known, no Israeli Cabinet had been toppled by military pressures. For instance, the IDF carried out the government's orders, though reluctantly, in withdrawing its forces from Sinai and the Gaza Strip after the 1956 campaign. More recently, and in accordance with the Camp David Agreement between Tel Aviv and Cairo, the IDF helped in evacuating settlers from the Raffah area in April 1982. These two events are concrete evidence of the Army's acceptance of political decisions. Indeed, the shadow cast by the military over the civilian authority has fluctuated over the years, throughout which the IDF has remained a guardian of Israeli democracy.

To summarize the main characteristics of the strategic decision making process in Israel; first, the military organization is focused on its operational mission or combat. Second, the unity of the IDF's command contributes to operational efficiency and flexibility. Third, the top echelon of the governmental structure for defense, from the Prime Minister and the Cabinet down to the Chief of the General Staff, lacks legal definition and clarity over the distribution of duties and authority. Finally, firm civilian

17- Z. SCHIFF. **«A History of the Israeli Army»**, p.231.

18- N. SAFRAN, **"Israel: The Embattled Ally"**, p. 326.

in-chief, and to whom-besides the Cabinet- the chief of the General Staff is subordinate[13].

Second, at the leadership level, the army is free to run its own affairs thanks to the precedent set up by Ben-Gurion. As he combined the offices of Defense Minister and prime Minister from 1948-1963, he came to embody both the political and military leaderships. His approach to civil-military relations incorporated two mutually exclusive elements. While he believed that the Army should not determine national policy, Ben-Gurion tried to prevent partisan political encroachment on the military. He strove to make defense an autonomous- sphere 'based on national consensus. To this end, Ben-Gurion tended to resolve defense issues behind closed doors without the advice, consent, and knowledge of the Knesset and the cabinet, a practice that naturally allowed considerable involvement by the IDF in defense policy-making at the political level. There is evidence that the Sinai campaign, for instance, was reported to some ministers and parliamentary leaders only after it was already a fait accompli[14].

Third, at the administrative level, the lack of an effective civilian control over the military is caused by the lack of coordination between the foreign and defense ministers. For example, the visit of South African Prime Minister Vorster in 1976 was arranged solely by the Defense Ministry, without any consultation with the foreign Ministry and the Cabinet[15].

The IDF is able to conduct its business independently from other governmental agencies in part because it has at its disposal the most sophisticated, complex, and efficient staff system in Israel. In other words, the IDF's domination of the strategic decisionmaking process is epitomized by the fact that it has the requisite tools for policy planning and evaluation, coherent thinking, and the systematic presentationof proposals. Consequently, it is neither the Cabinet nor the Prime Minister, but the Defense Minister– who is dependent for his information on the bureaucracy– who has a real influence on the size and allocation of the defense budget[16].

13- A. YARIV, **"Military Organizations and Policy- Making In Israel,"** p. 110.

14- N. SAFRAN, **"Israel: The Embattled Ally"**, (Cambridge: The Belknap Press of the Harvard University Press, 1978), p.321.

15- Y. BEN-MEIR, **"National Security Decisionmaking"**, p.82.

16- **Ibid.** 85-90.

separate arms, in war time etheir commanders assume de facto responsibility as the Chief of Staff's professional advisors. For his part, the Chief of Staff is also the commander -in- chief of the Armed Forces and is solely responsible to the cabinet through the Minister of Defense. The latters responsibility includes contacts with other governmental and non-governmental bodies in all matters concerning the establishment of settlements in which the Defense Ministry has an interest. In addition, the Defense Ministry is concerned with budgeting and directing major projects of development and production. It should be noted that the heads of the budget, research, and development departments serve as advisors to the General Staff[9]. This, in turn gives the General Staff a primary role in military policy in both peace and war. Schiff concludes that this type of centralization and unification of command has facilitated the conduct of fighting since 1948[10].

Peri stresses that "the Israeli pattern of military-political relations is based on the instrumentalist principle that the army should be subordinate to the civil authority and should serve as the professional instrument of the state's political institutions"[11] Over the years, however, the IDF has come to play a primary and a disproportionate role vis-a-vis the civil authority in determining and influencing Israel's foreign policymaking[12]. There are four reasons for IDF dominance over the state's national security decision making process. First, at the legal level, the IDF is not subordinate to civil authoritybecause the foundations of government are not constitutionally entrenched and, hence, there is no constitutional mechanism for a national security decison-making process. In 1968 a Basic Law stipulated that the IDF and the Chief of the General Staff are subject to the authority of the government, and that the Minister of Defense is in charge of the Army on behalf of the government, and that the chief of the General Staff shall be appointed by the government upon the recommendation of the Minister of Defense. Although it confirms the principle of civil control over the military, this Law fails to clarify certain ambiguities, such as who is the Commander-

---

9- **Ibid.** p.123.

10- Z.SCHIFF. **«A History of the Israeli Army»**. p.123.

11- Y. PERI, **«Between Battles and Bullets»**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1983),p.25.

12- Y. BEN-MEIR, **"National Security Decisionmaking"**, (Jerusalem: The Jerusalem Post, 1986)p.95.

population into the army was only half the battle. The next aim was to decide on the structure and character of the IDF. For the latter, this meant achieving a proper organization and obtaining weapons Of high quality.

A sustained armed struggle has characterized Israel's relationship with the four core Arab states and the Palestinians. Over the first thirty years of its existence, Israel was able to expand its territory and enhance its physical security. For example, by the time the first Arab-Israeli war ended in 1949, Tel Aviv had extended its boundaries well beyond those provided by the UN General Assembly Partition Plan Resolution of 29 November 1947(6). On the other hand, a comparable Arab state did not emerge in those Palestinian areas not taken by Israel, thanks to Egypt's takeover of the Gaza Strip and Jordan's-annexation of the West Bank. Furthermore, in the 1967 War, Israeli forces captured the Sinai Peninsula, the Gaza Strip, the West Bank, and the Golan Heights. Even in the 1973 War, when Tel Aviv was caught unprepared for the Egyptian and the Syrian Offensive, the IDF still managed to reverse an imminent early defeat, pushing beyond the Golan Heights and crossing west of the Suez Canal.

Organization

Schiff argues that Israel's embattled status creates a special tension and dynamic that thrusts the military deep into the nation'spolitical life(7). Initially, the IDF organization followed the model of the British Army. Today, the General staff assumes supreme command of the IDF, including the air force, the navy, and the land force. In essence, the General Staffcombines three functions: first, it constitutes the "Brain" of the army and deals with short and long-range concepts at the strategic and higher tactical levels; second , it serves as the headquarters of the ground forces; and finally, it functions as a theater headquarters for all military operations. It is true that air and sea battles are directed by the Air Force and Navy respectively, but both are under the overall guidance of the Chief of the General Staff(8). Thus, although the air force and the navy enjoy the status of

---

6- The UN Partition Plan of 1947 stipulated that Palestine be divided into Jewish, Arab, and International (Jerusalem) areas.

7- Z. SCHIFF, **"A History of the Israeli Army"**, p.230.

8- A. YARIV, "Military Organizations and Policy -Making In Israel," in R. Art, V.Davis, and S, Huntington, (eds), **"Recognizing America's Defense: Leadership in War and Peace"** (Washington: PerganonErassey's, 1985).p.112.

of active service. Trainees would then be transferred to reserve units . This process was, as schiff observes,"the embryonic structure of the IDF"[2].

Out of these underground organizations, which fought the "War of Independence" in 1947 and 1948, a strong army emerged.Today, the IDF holds a uniquely central position in Israeli society. Most Israelis are directly involved in the IDF, either through their own service inthe reserve, or through their families and jobs. In a way, Israelis grow up in a society closely identified with the army. Schiff perceives this phenomenon not so much in terms of social militarism, but as a reflection of the nation's precarious existence. As a result, Israel has succeeded in establishing the largest per capita army in the world. It is estimated that out of a population of some 4.2 millions, the IDF can field an army of half a million soldiers[3].

This does not necessarily mean that quantity (i.e., the number of soldiers) can be transformed into a qualitative military superiority. Perhaps it is for this reason that Israel's military strategists have emphasized the notion of a "farmers' army". Ben-Gurion envisioned agricultural education as a mechanism to create a harmony between the immigrants and the land. This process is of great significance because the "true frontier of the state of Israel", says Yigal Allon, "moves according to the movement and location of Jewish workers of the land. Without Jewish settlement, defense of the country is not possible even if we double the force of the army[4]. Thus the first settlers thought in nationalist terms and regarded their modest villages as forward positions that one day would play a role in determining the borders of the Jewish State. Their aspiration was fulfilled on 29 November 1947 when the UN General Assembly adopted the Partition Resolution that called for the division of Palestine into a Jewish and an Arab state, while leaving Jerusalem under international administration. Israel won the " War of Independence" which immediately followed, but its security remained a major priority. The fathers of the new state realized quickly the necessity of establishment a large reserve and a standing army. Compulsory service is three years for men and twenty months for women[5]. But recruiting a vast

---

2- **Ibid.** p.9.

3- **Ibid.** p.123.

4- **Ibid.** p.58.

5- S.ROLBANT, **"The Israeli Soldier: Profile of an Army"**, (New York: S. Barnes and Co., Inc, 1970).pp. 136-142.

The Role of the Israeli Forces in the Post-Peace Process Era in the Middle East

Dr. Camille H. Habib(*)

This paper presents a discussion of the role of the Israeli Defense Forces (IDF) in the era which will follow the peace process in the Middle East.The paper is divided into four parts. The first two parts examine the history of the IDF and its organizational structure.The third part investigates Israel's military doctrine and its empirical implications. Finally, the paper projects the IDF's role in the era that follows the signing of peace treaties between Israel and Lebanon, and Israel and Syria. Throughout, it will be argued that the IDF will play a more active role at the military, political, economic and social levels.

History

The original foundation of the IDF can be traced back to the successive waves of immigrants who came and settled in Palestine at the turn of the twentieth century. These early Jewish pioneers were represented over a period of forty years by a number of underground defense organizations. Among them were the Hashomer (the Watchmen),the Haganah (the General Foundation of Labour), and the Irgun (National Military Organization)(1). Most significantly, the amendment of the Haganah's constitution in 1943 represented the most affirmative stage in the development of the IDF. The new constitution stipulated that men and women from the age of seventeen would be recruited for basic military training, followed by a year and a half

(*) Assistant Professor in the Lebanese University, Department of Law, Political Science & Administration,Branch III,Tripoli

1- Z. SCHIFF, **"A History of The Israeli Army"**. (London: Sidgwick and Jackson, 1987), p. vi.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Fisc et Douanes: Contraintes et Privilèges ..... **Dr. Rizkallah FREIFER** **164**

The Role of the Israeli Forces in the Post-Peace Process Era in the Middle East ..... **Dr. Camille H. Habib** **178**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO